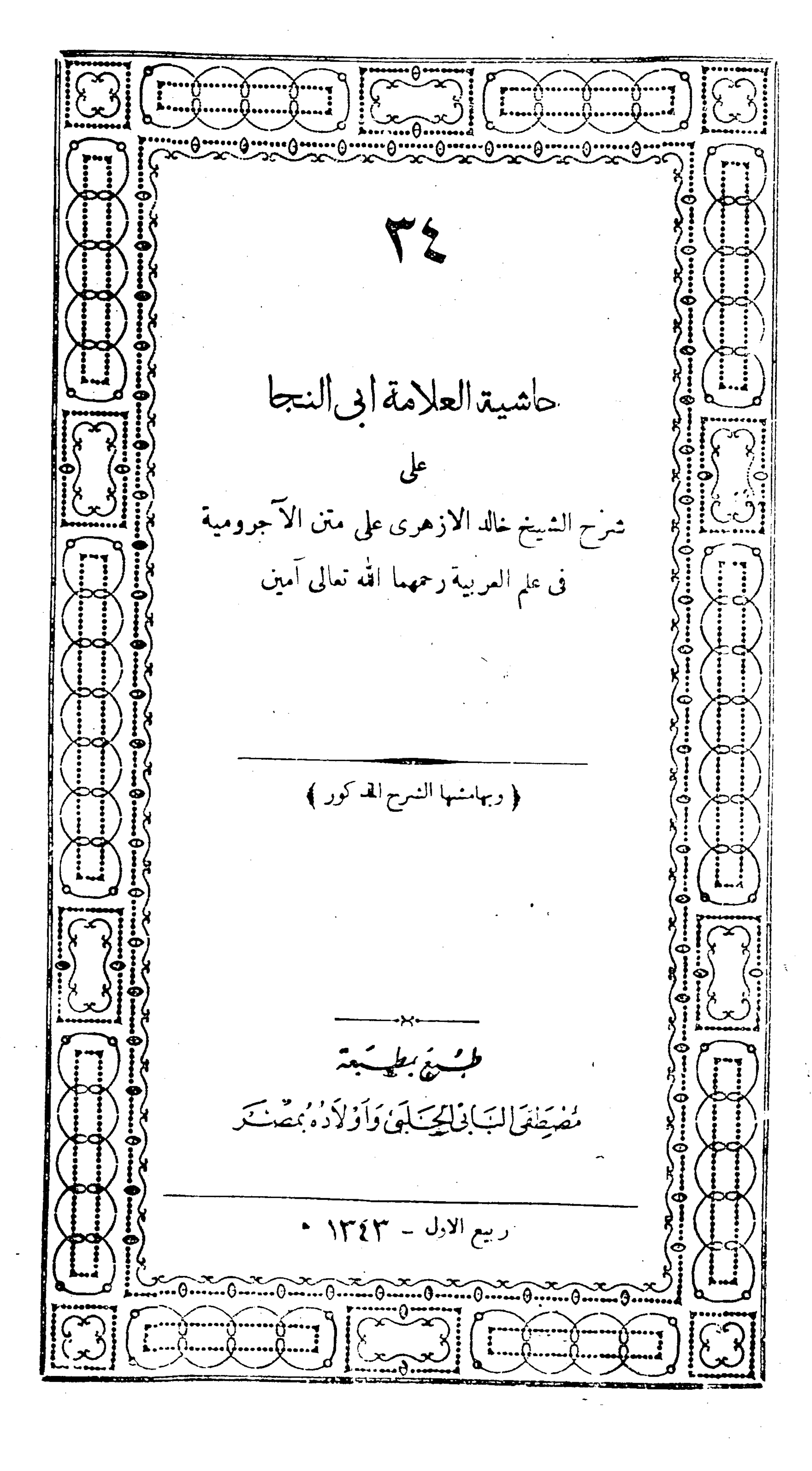


٣٤

حاشية العلامة ابى النجا

على

شرح الشيخ خالد الازهرى على متن الآجرومية

فى علم العربية رحمهما الله تعالى آمين

(وبهامشها الشرح المذكور)

طبع بمطبعة

مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

ربيع الاول - ١٣٤٣ ه



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده ورفع عن أحزاب حضرته عوامل الجزم فذاقوا لذة أنسه ووداده وجمع لهم مفردات الفضائل جمع السلامة ونصب لهم علامات الفواضل بنيل المراحم والمكارم وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد الاحد الذي أعرب عن مستتر الاحوال بظاهر المقال وبنى على ضم الشريعة العربية موضع الاعزاز والاجلال وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله سيد من خفض جناحه بباب الافادة وأفضل من ميز منصوب أعلام السعادة والسيادة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أخلصوا في أفعالهم الماضية على السنة والكتاب فلم يضارعوا في حالهم المستقيم يوم العرض والحساب وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين آمين ﴿أما بعد﴾ فهذه عبارات شريفة ونكات ظريفة على شرح العلامة الشيخ خالد على متن الآجرومية أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدابغي على ذلك الكتاب وضممت اليه ما تيسر من غيرها فما كان من الحاشية المذكورة لم أعزه اليها الا اختصارا وللعلم بأني أخذت منها المعظم اذ هي بحر زخار وما كان من غيرها أنسبه الى قائله في الغالب اذا كان أمرا عزيز المطالب وأنبه على ما فهمه فهمي الفاتر وأدركه ذهني الداثر حرصا على نسبة المقال للقائل ليعلم الحق من الباطل والحامل لي على اختصار هذه الحاشية طولها على المبتدئين أمثالي وما فيها مما لا يناسب حالهم وحالي مع قصور الهمة في هذا الزمان عن ادراك أقل ما كان فنرجو من الله أن تكون هذه الحاشية مقبولة نافعة ولدرجات الاخلاص طالعة والمؤمل ممن اطلع عليها فوجد فيها خللا أن لا يبادر بالتشنيع وأن لا يحمله التعصب على أن يكون للحق غير مطيع بل يبادر لهذا المسكين بالاعتذار فان المطلوب اقالة العثار خصوصا وهو لم يقصد بها أن يقال بل هي خالصة ان شاء الله تعالى لوجهه الكريم الاكرم ذي الجلال وهو حسبي ونعم الوكيل وأسأله الستر الجميل قال الشارح (بسم الله الرحمن الرحيم) الجار والمجرور متعلق بمحذوف اتفاقا قدره البصريون اسما أي ابتدائي والكوفيون فعلا أي أبتدئ قيل يلزم على الاول عمل المصدر محذوفا وذلك ممنوع ويجاب بان عمل المصدر في الظرف وعديله بما فيه من رائحة الفعل لا بالحمل على الفعل ولفظ الجلالة مجرور لانه مضاف اليه والجار له المضاف والرحمن الرحيم نعت بعد نعت

يقول العبد الفقير الى مولاه الغنى خالد بن عبد الله بن أبى بكر الازهرى عامله الله بلطفه الخفى وأجراه على عوائد بره الحفى الحمد لله رافع مقام المنتصبين

هذا هو المشهور وقال فى المغنى الرحمن بدل لا نعت الرحيم نعت له لا نعت اسم الله اذ لا يتقدم البدل على النعت انتهى وهذان القولان مبنيان على ان الرحمن علم أو صفة قال بالاول الاعلم وابن مالك وبالثانى الزمخشرى وابن الحاجب قال فى المغنى والحق قول الاعلم وابن مالك اه ويظهر أثر الخلاف فى الجار للرحمن ماهو فعلى القول بأنه نعت يجرى فيه الخلاف فى التابع للمجرور فى غير البدل أهو مجرور بما جر المتبوع أو بنفس التبعية والأصح منهما الأول وعلى القول بانه بدل يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل فى المتبوع لما تقرر أن البدل على نية تكرار العامل على الاصح أفاده الشارح فى اعرابه على الالفية (قوله يقول) فعل مضارع وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو كينصر استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى ماقبلها * واعترض بأن الضمة لا تستثقل على الواو اذا سكن ماقبلها ولذلك ظهر الاعراب على الواو والياء اذا سكن ماقبلهما كدلو وظبى * وأجيب عن ذلك بان حكمة نقل الضمة الى ماقبلها فى يقول مشاكلة المضارع أصله وهو الماضى فتكون ساكنة فى المضارع كما هى ساكنة فى أصله وهو الماضى الذى هو قال فان قلت هى فى الماضى محركة بحسب الأصل لقولهم أصل قال قول أجيب عن ذلك بان قولهم أصل قال قول انما هو تدريب وتعليم ولم تنطق به العرب وتعبير المصنف بالمضارع مشعر بان الخطبة قبل التأليف أفاده عبد المعطى (قوله العبد) فاعل يقول والمراد به هنا الانسان حرا كان أو رقيقا لانه مملوك لبارئه وهو صفة فى الاصل وغلبت عليه الاسمية فصار من الاسماء التى غلب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد مأخوذ من العبودية التى هى التذلل والخضوع لا من العبادة التى هى غاية التذلل والخضوع اه من عبد المعطى (قوله الفقير) صفة لعبد أى دائم الفقر أى الحاجة ان كان صفة مشبهة أو كثير الفقر ان كان صيغة مبالغة (قوله الى مولاه) أى سيده وناصره وقوله الغنى يحتمل أن يكون بالجر صفة لمولاه وهو الظاهر أى الذى لا يحتاج الى غيره بل كل ماسواه محتاج اليه ويحتمل أن يكون بالرفع صفة للعبد أى الغنى بمولاه عمن سواه وهو بعيد (قوله خالد) بدل من العبد أو عطف بيان عليه فان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هى بدلا أو عطف بيان وصار المتبوع تابعا ونعت النكرة اذا تقدم عليها نصب على الحال (قوله ابن عبد الله) بدل أو عطف بيان من خالد وقوله ابن أبى بكر بالجر على أنه تابع لعبد الله على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه وقوله الازهرى بالرفع صفة لخالد ويجوز على بعد جره صفة لعبد الله بناء على أنه كان أزهريا أيضا (قوله عامله الله) أى قابله وجازاه والمفاعلة ليست على بابها فهى بمعنى أصل الفعل وهذه الجملة المراد منها انشاء الدعاء لنفسه واللطف التوفيق والخفى أى الظاهر فهو من باب أسماء الأضداد اه من عبد المعطى (قوله وأجراه) المراد بالاجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة والعوائد جمع عائدة اسم فاعل عاد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمعنى اللهم أدم عليه مرات برك العائدة ولا حاجة الى تقدير مضاف قبل عوائد أى استمرار عوائد الخ كما فعل المحشى لاغناء معنى الاجراء المتقدم عنه مع لزوم الركة فى العبارة عليه لان المعنى حينئذ اللهم أدم دوام عوائد الخ فتأمل ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى الصلة والمعروف فالاضافة بيانية أى عوائد هى برك والبر اسم جامع لكل خير (قوله الحفى) بالحاء المهملة بعدها فاء وهو البالغ فى الاكرام والكثير الواسع (قوله الحمد لله) هو مبتدأ خبره الجار والمجرور المتعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر والحمد هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختيارى حقيقة أو حكما على وجه التعظيم ظاهرا او باطنا كذا عرفه السيد الصفوى وقوله أو حكما لادخال الحمد على صفاته تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق أو للرزاق ونحوهما مما يوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف أى قال الله اشارة الى استحقاقه تعالى الحمد بكل وصف (قوله رافع) بدل من لفظ الجلالة لا صفة لانه نكرة فان اضافة اسم الفاعل لمعموله لا تفيده

لنفع العبيد الخافضين جناحهم للمستفيد الجازمين بان تسهيل النحو الى العلوم من الثمن غير شك ولا ترديد والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعرب باللسان الفصيح عما في ضميره من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد وعلى آله وأصحابه أولى

التعريف ولفظ الجلالة أعرف المعارف وقوله مقام بالجر ولا يصح نصبه لانه أى لفظ رافع ليس فيه أل وقول بعضهم يجوز فيه النصب غلط والمراد بالمقام المنزلة والرتبة الحسية وهى الدرجات فى الجنة أو المعنوية وهى المكانة عند الله تعالى وقوله المتصدين مضاف اليه أى المتصدرين وفيه وفى قوله رافع براعة استهلال أفاده عبد المعطى (قوله لنفع العبيد) أى ايصال الخير اليهم والعبيد أ مجموع العبد الاحد عشر المعلومة (قوله الخافضين جناحهم) أى الملينين جانبهم فى الكلام استعارة تصريحية تبعية حيث شبه الانة جانبهم لطالب الفائدة بخفض الطائر جناحه وأطلق الخفض على الانة الجانب ثم اشتق من الخفض بمعنى الالانة خافضين بمعنى ملينين واثبات الجناح ترشيح وفيه احتمالات أخر فراجعها فى الحاشية وقوله للمستفيد معناه طالب الفائدة التى هى لغة ما استفيد من علم أو مال واصطلاحا ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لاجله الاقدام على الفعل أو كان ما لاجله الاقدام على الفعل اه شنوانى (قوله الجازمين) أى القاطعين بيقينهم وقوله بان تسهيل أى تيسير وقوله النحو هو بالمعنى اللغوى أى الجهة والطريق وقوله الى العلوم جار ومجرور متعلق بالنحو (قوله من غير شك) أى من غير تردد لان الشك هو التردد بين أمرين لا مزية لاحدهما على الآخر فعطف الترديد عليه عطف تفسير وكون العطف للتفسير اذا أريد بالترديد المساوى فقط أما اذا أريد المطلق الاعم من الراجح والمرجوح والمساوى كان عطف عام على خاص وعلى كل فالترديد بمعنى التردد لانه القائم بهم وليس المراد به المعنى المصدرى الذى هو فعل الفاعل أفاده المحشى وعبد المعطى (قوله والصلاة والسلام الخ) جملة خبرية لفظا قصد بها انشاء الدعاء بالصلاة أى الرحمة عليه والسلام أى السلامة من النقائص والمطلوب بهذه الجملة أمر زائد على ما حصل له فى كل وقت من الصلاة والسلام ففى العبارة حذف والتقدير والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم (قوله على سيدنا) الضمير للعقلاء فغيرهم أولى أو للجميع وهو أنسب (قوله محمد) بدل من سيدنا أو عطف بيان عليه لا صفة لانه علم والعلم ينعت ولا ينعت به لجموده نعم يصح ان يكون صفة نظر الاصله فانه فى الاصل اسم مفعول الفعل المضعف والحاصل أنه ان نظر الى أصله صح جعله صفة وان نظر الى ما بعد العلمية كان بدلا أو عطف بيان فقط (قوله المعرب) من الاعراب بالمعنى اللغوى وهو الابانة والاظهار أى المبين وقوله باللسان يحتمل أن يراد به اللفظ من اطلاق اسم المحل على الحال فيكون وصفه بالفصيح بالمعنى المقرر عند علماء المعانى والبيان ويحتمل أن يراد به الجارحة المخصوصة فيكون وصفه بالفصيح بمعنى خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق (قوله عما فى ضميره) أى عن كل شئ فى ضميره والعموم مستفاد من المقام اذ هو مقام مدح بكمال الفصاحة ولا يكون الفصيح فصيحا حتى يعرب عن كل شئ مما فى ضميره من غير غرابة الخ والمراد بالضمير السر أفاده عبد المعطى (قوله من غير غرابة) الغرابة هى كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال نحو مالكم تكأكأتم على كتكأكئكم على ذى جنة افرنقعوا اه عبد المعطى (قوله ولا تنافر) هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتنافر اما فى الحروف واما فى الكلمات فاما فى الحروف فهو وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشزرات أى مرتفعات واما فى الكلمات فهو كونها ثقيلة على اللسان نحو قوله وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر اه عبد المعطى (قوله ولا تعقيد) هو كون الكلام معقدا لا يظهر معناه بسهولة كقول الشاعر

وما مثله فى الناس الا مملكا * أبو أمه حى أبوه يقاربه

(قوله وأصحابه) ليس جمع صاحب اذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمع صحب باسكان الحاء لان فعلا الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل فانه يجمع على أفعال كثوب وأثواب وبيت وأبيات بل هو جمع صحب بكسر الحاء كفرح مخفف صحب باسكانها أو هو اسم جمع صحب لاسكا (قوله أولى) بمعنى أصحاب مجرور بالياء لانه

الفصاحة والبلاغة والتجريد (وبعد) فهذا شرح لطيف لالفاظ الآجرومية

ملحق بجمع المذكر السالم وهو نعت للآل والاصحاب (قوله الفصاحة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح و يوصف بها الكلمة والكلام والمتكلم اهـ عبد المعطي (قوله البلاغة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على كلام بليغ و يوصف بها الكلام والمتكلم فقط اهـ عبد المعطي (قوله والتجريد) بالراء أي الذين تجردوا عن النقائص وفي بعض النسخ بالواو أي الذين جودوا الحروف في المقال ولا يخفى اشتمال هذه الخطبة في مواضع عديدة على براعة الاستهلال (قوله وبعد) الواو فيها نائبة عن أما وأما نائبة عن مهما وأصل الكلام مهما يكن من شئ بعد البسملة والحمدلة الخ فمهما مبتدأ والاسمية لازمة لها و يكن شرط والفاء لازمة له فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمها ما لزم مهما وهي الفاء والاسمية اقامة للازم وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو مهما و يكن وابقاء لأثره في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية بأما لكونها حرفا ألصقوها للاسم أي أوقعوها قبله بلا فاصل وقولنا في الجملة يصح أن يرجع لقولنا مقام الملزوم وذلك لان الفاء وان قامت مقام الشرط ليست في موضعه حقيقة لان موضعه حقيقة ما قبل الظرف الذي هو بعد على القول بانه من معمولات الجزاء والاسمية بمعنى لصوق الاسم لم تقع في موضع المبتدأ اذ موضعه حقيقة موضع أما لانها نائبة عنه و يصح أن يرجع لقولنا وابقاء لاثره وذلك لان آثار المبتدأ أي علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحمل بينهما فلصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط أي التعليق والفاء والجزاء فلزوم الفاء ابقاء لها في الجملة اهـ من الشرقاوي على التحرير وأما هنا لمجرد التوكيد أي توكيد مضمون الكلام أوله ولتفصيل المجمل الواقع في ذهنه بناء على أن التفصيل لا يفارقها وفيه تكلف والحق أن التفصيل يفارقها و بعد هذه لا تقع بين كلامين متحدين لكونها للانتقال من غرض الى آخر فلا يقال السلام عليكم أما بعد فالسلام عليكم وانما تقع بين كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا فلا تقع أول الكلام ولا آخره ومعناها نقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم ولها أربعة أحوال من جهة الاعراب مشهورة والعامل فيها ان قلنا انها من متعلقات الشرط فعل الشرط والتقدير مهما يكن من شئ بعد ما تقدم أو العامل فيها أما أو الواو النائبة عنها وان قلنا انها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء والتقدير مهما يكن من شئ فاقول بعد البسملة والحمدلة هذا الخ وهذا الثاني أولى لانه حينئذ يكون المعلق عليه وجود شئ مطلق عن التقييد بكونه بعد البسملة والحمدلة وذلك أمر محقق لان الكون لا يخلو عنه فيكون ما علق عليه أيضا محققا بخلافه على الاول فان المعلق عليه وجود شئ مقيد بكونه بعد البسملة والحمدلة (قوله فهذا) أي الحاضر في الذهن من الالفاظ سواء تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت عنه لان المشار اليه على الراجح هو الالفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني (قوله شرح) أي ألفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة (قوله لطيف) أي قصير (قوله لالفاظ الآجرومية) متعلق بشرح لانه في الاصل مصدر وقد علمت مما تقدم قريبا أن أسماء الكتب عبارة عن الالفاظ المخصوصة فتكون الآجرومية عبارة عن الالفاظ أيضا وحينئذ فاضافة ألفاظ اليها تحتمل أنها من اضافة المسمى الى الاسم أي ألفاظ مسماة بالآجرومية و يحتمل أنها من الاضافة البيانية أي ألفاظ هي الآجرومية وعلى كل يلزم من شرح الالفاظ أن يكون شرحا للمعاني أيضا اهـ من المحشي وعبد المعطي والآجرومية نسبة الى مؤلفها ابن آجروم على القاعدة التي هي اذا نسب الى المركب الاضافي المبدوء بابن أو أب يحذف صدره و ينسب الى عجزه قال ابن مالك

وانسب لصدر جملة وصدر ما ✽ ركب مزجا ولثان تمما
اضافة مبدوءة بابن أو اب ✽ أو ماله التعريف بالثاني وجب

وآجروم بهمزة مفتوحة ممدودة فجيم مضمومة ثم راء مشددة مضمومة فواو ومعناه بلسان البربر الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي نسبة الى صنهاجة وهي قبيلة بالمغرب نسب اليها وكان من أهل فاس اهـ من المحشي (قوله في أصول علم العربية) أي في بيان ذلك أي في بيان جنس أصول الخ وقرينة ارادة الجنس المشاهدة أي وفي بيان الفروع أيضا وانما اقتصر على الاصول لانها أهم فهي أولى بالتنبيه عليها اهـ من عبد المعطي والاصول جمع أصل وهو لغة ماانبني عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها أي أحكام الافراد المندرجة تحت موضوعها مثلا قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية تعم زيدا وعمرا وبكرا من قام زيد وقعد عمرو ورقد بكر ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرو وبكر مثلا الذي هو حكم من الاحكام ويرادف الاصل القاعدة والاساس والضابط والقانون فكل واحد منها معناه لغة واصطلاحا ماذكر في الاصل ثم ان الظرفية ظرفية مجازية على سبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الدال والمدلول بالظرف والمظروف تشبيها مضمرا في النفس واثبات في تخييل وفيها احتمالات أخر فراجعها في المحشي وعلم العربية المراد به هنا خصوص علم النحو والاضافة فيه من اضافة المسمى الى الاسم لان العربية اسم للعلم الذي أريد به هنا النحو واضافة أصول الى علم من اضافة العام الى الخاص وتسمى بالبيانية أي أصول هي علم أي مسائل وفائدة الاضافة تعريف العهد الخارجي أي الاصول المعينة المعلومة عند أهل هذا الفن (قوله ينتفع به المبتدي) اقتصر عليه لان نفعه به أتم والا فهو نافع لغيره أيضا ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهي ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي ويحتمل أنه اقتصر على المبتدي تواضعا وهضما ولم يذكر الشارح المتوسط لانه لم يخرج عنهما لانه بالنسبة الى ما أتقنه منته والى مالم يتقنه مبتدأ (قوله ان شاء الله تعالى) أتى بها تبركا وامتثالا للآية ومعلوم ان شاء فعل ماض والله فاعل ومفعوله محذوف أي ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ماقبله (قوله عملته) أي ألفته للصغار في الفن وأل في الفن للعهد أي الفن المعهود ذهنا وهو النحو وقوله والاطفال عطف مرادف (قوله لا للمارسين للعلم) أي المستمرين على الاشتغال به وأل في العلم للعهد والمراد به النحو فيكون المقام للاضمار وأتى بالمظهر للايضاح (قوله من فحول الرجال) من اضافة المشبه به الى المشبه أي الرجال الذين هم كالفحول جمع فحل وهو ذكر الابل اذا كان كريما في ضرابه أي مثلهم في الهمة (قوله حملني عليه) أي أمرني بتأليفه أو أعانني عليه بحاله وقاله (قوله شيخ الوقت) أي أهل الوقت أو الشيخ في الوقت أو شبه الوقت بتلميذ على سبيل الاستعارة المكنية واثبات شيخ تخييل (قوله والطريقة) أي وشيخ أهل الطريقة وهم السادة الصوفية (قوله ومعدن) بفتح الميم واسكان العين وكسر الدال على المشهور والسلوك بضم السين المهملة مصدر سلك أي موضع التسليك والعمل بالطريقة الموصلة الى الله تعالى والحقيقة هي أن يشهد بنور أودعه الله في سويداء قلبه أن كل باطن له ظاهر وعكسه وهي باطن الشريعة وملزوم لها فالحقيقة بدون الشريعة باطلة والشريعة بدون الحقيقة عاطلة اهـ من عبد المعطي (قوله سيدي ومولاي) لفظان مترادفان بمعنى المرتفع قدره (قوله العارف) أي المتصف بالمعرفة وهي حصول العلم بعد أن لم يكن ولهذا لا يقال الله عارف بل عالم والمراد بها عند أهل الله ما كان عن كشف صريح بعد تهذيب صحيح أو المراد بها ملاحظة ذاته وصفاته في كل أفعاله (قوله بربه) أي مالكه العلي أي المرتفع (قوله نفعني الله تعالى) جملة خبرية لفظا انشائية معنى أي اللهم انفعني ببركاته والبركة لغة الزيادة والنماء والمراد بها هنا علومه ومعارفه اهـ من عبد المعطي وكان الاولى أن يعمم هنا فيقول نفعني والمسلمين الخ كما صنع في السجعة الثانية الا أن يقال حذف من الاول لدلالة الثاني عليه وان كان الاكثر العكس (قوله وأعاد) أي أفاض لان العود الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه وليس مرادا له اذ المراد دام وجدد مرة بعد أخرى اهـ من عبد المعطي (قوله علي) قدم نفسه لخبر ابدأ بنفسك ولقوله تعالى مقدما النفس رب اغفر لي ولاخي اهـ من عبد المعطي بزيادة (قوله

في أصول علم العربية ينتفع به المتبدي ان شاء الله تعالى ولا يحتاج اليه المنتهي عملته للصغار في الفن والاطفال لا للمارسين للعلم من فحول الرجال حملني عليه شيخ الوقت والطريقة ومعدن السلوك والحقيقة سيدي ومولاي العارف بربه العلي الشيخ عباس الازهري نفعني الله تعالى ببركاته وأعاد علي وعلى المسلمين

صالح دعواته) من اضافة الصفة للموصوف أى دعواته الصالحة أى التى يحصل منها خير الدنيا والآخرة اه عبد المعطى (قوله انه) يجوز فتح الهمزة على تقدير لام التعليل فيكون تعليلا مفردا أى لقدرته على مايشاء ولكونه حقيقا بالاجابة ويجوز كسرها على الاستئناف البيانى فيكون تعليلا بجملة هى جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له لأى شئ قصرت سؤالك عليه فقال انه الخ (قوله على مايشاء قدير) المشيئة والارادة بمعنى واحد وهى صفة أزلية متعلقة فى الازل بتخصيص الحوادث باوقات حدوثها والقدرة صفة أزلية تؤثر فى المقدورات عند تعلقها بها فيمالا يزال أى فى المستقبل اه شنوانى وقوله تؤثر فيه مسامحة لان التأثير للذات بواسطة اتصافها بالقدرة قال * والفعل للذات بذى الصفات * اه محشى (قوله وبالاجابة جدير) أى حقيق (قوله الكلام الخ) لما كان الكلام مقصودا بالذات بالنظر الى الكلمة لان التفاهم يقع به بخلاف الكلمة قدمه المصنف عليها وأخرها فى قوله وأقسامه الخ على مايأتى من انه تقسيم للكلمة ولم يبوب له لانه وأقسامه من المقدمات بخلاف الاعراب وما بعده من الابواب فانه مقصود بالذات من الفن فحينئذ الكلام مقصود بالذات وغير مقصود باعتبارين مختلفين فبالنظر الى الكلمة مقصود بالذات وهى تبع فقدم عليها وبالنظر الى الاعراب وما بعده من الابواب مقصود بالتبعية وبعضهم قدم الكلمة عليه نظرا لكونها جزأه والجزء مقدم على كله طبعا فناسب تقديمه وضعا ثم ان أل فى الكلام يحتمل أن تكون عوضا عن المضاف اليه اما الضمير أى كلامنا أو الظاهر أى كلام النحاة ويحتمل أن تكون لتعريف العهد الذهنى أى الكلام المعهود عند النحاة المعروف فيما بينهم وقد أشار الشارح الى هذين الاحتمالين بقوله فى اصطلاح النحويين وعلى كل من الاحتمالين يخرج كلام اللغويين فانه مايتلفظ به مهملا كان أو مستعملا مفردا أو مركبا مفيدا أو غير مفيد ومايحصل به الفائدة وان لم يكن لفظا كخط واشارة فالنسبة حينئذ بينه وبين كلام النحاة العموم والخصوص المطلق فكلام النحاة أخص فكل كلام نحوى كلام لغوى ولا عكس فيجتمعان فى الكلام النحوى لصدقه عليهما وينفرد اللغوى فى لفظ مهمل أو مستعمل غير مفيد أو فى مفيد غير لفظ كخط واشارة (قوله فى اصطلاح النحويين) الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف اليه وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الكلام ولا يقال انه حينئذ حال من المبتدا ومجىء الحال منه ممنوع على الصحيح لانه ليس حالا من المبتدا وذلك لان قوله الكلام على حذف مضاف تقديره تفسير الكلام الخ فحذف ذلك المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه فهو حال من المضاف اليه ومجىء الحال من المضاف اليه صحيح مع المسوغ ومن المسوغ عمل المضاف فى المضاف اليه كما هنا فان تفسير مصدر فهو على حد الى الله مرجعكم جميعا قال فى الخلاصة * ولا تجز حالا من المضاف له * الخ (قوله هو اللفظ) أى مسماه اللفظ أى الكلام مقصور على اللفظ ومنحصر فيه كما يفيده تعريف الجزأين أعنى المبتدا وهو الكلام والخبر وهو اللفظ والاتيان بضمير الفصل توكيد لذلك فهو من قصر المبتدا على الخبر وليس المراد أن اللفظ المقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر على المبتدا اذ يجرى فى الكلمة والكلم وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ وهى المركب وعن صفة المركب وهى المفيد فان لوحظ اتصاف الخبر بذلك قبل الاخبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدا على الخبر والعكس الا أنهم صرحوا بان الجملة المعرفة الطرفين انما تفيد حصر المبتدا فى الخبر ثم ان اللفظ فى الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمى مطلقا ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والحلق والشفتان فلهم فيه تصرفان وصار حقيقة عرفية فى ذلك فلا يرد أنه فى ذلك حينئذ مجاز والحدود تصان عنه وبهذا يجاب عما قيل المراد باللفظ الملفوظ به حقيقة كزيد أو حكما وهو المقدر كالضمير فيكون مستعملا فى حقيقته ومجازه أى فيجاب عن هذا بان استعماله فى المقدر حقيقة عرفية ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصا بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله فى الرأى

من صالح دعواته انه على مايشاء قدير وبالاجابة جدير (الكلام) فى اصطلاح النحويين (هو اللفظ)

والاعتقاد نحو قال الشافعي كذا يعني رآه واعتقده (قوله أي الصوت) هو في اللغة ما يسمع سواء اعتمد على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ أو لم يعتمد عليه ويقال له ساذج وغفل كغالب أصوات الحيوانات فهو على قسمين وعرف أهل السنة الصوت بأنه كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء ولا للقرع الذي هو امساس بعنف أي بشدة ولا للقلع الذي هو انفصال بعنف بشرط كون كل من المقلوع والمقلوع منه والقارع والمقروع ذا صلابة لا كالقطن فانه اذا صدمه شئ لان معه وكذا لو انفصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت (قوله المشتمل) أي المحتوي على بعض الحروف جمع حرف وهو الصوت المعتمد على مقطع أي مخرج من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والحلق والشفتان أو مقدر وهو الجوف فالحرف صوت خاص واشتمال مطلق الصوت عليه من اشتمال العام على الخاص فلا يعترض عليه بنحو واو العطف مما هو على حرف واحد فانه صوت وكيف يشتمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتمل والمشتمل عليه والشئ لا يشتمل على نفسه وقد علمت الجواب وان المراد ان الصوت المطلق يشتمل على واو العطف مثلا وهو الصوت مقيدا بالاعتماد على مخرج (قوله الهجائية) نسبة الى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر أسماء تلك الحروف فاذا عددت الحروف ملفوظة بأنفسها لم يكن ذلك تهجيا وخرج بالهجائية حروف المعاني كمن وعلى (قوله التي أولها الالف) هو على حذف مضاف في الاول أي أول أسمائها الالف أو في الثاني أي أولها مسمى الالف وهكذا قوله وآخرها الياء والمراد أولها وآخرها ما ذكر في الذكر عادة وقال بعضهم أولها وآخرها أي شرعا (قوله المركب) أي حقيقة أو حكما فالاول كقام زيد والثاني كزيد في جواب من قال من الجائي (قوله فصاعدا) حال حذف عاملها أي فذهب المركب صاعدا عن كلمتين يعني ما تركب من كلمتين أو أكثر (قوله المفيد) نعت للمركب ولم يجعل صفة ثانية للفظ لانه اذا اجتمع فصول في حد كان كل فصل منها قيدا فيما قبله لكونه أعم منه وهو لغة المفيد مطلقا واصطلاحا المفيد بسبب الاسناد ولم يقيده المتن بذلك القيد أعني بسبب الاسناد كما زاده الشارح لعله اتكالا على الموقف والجواز التعريف بالاعم (قوله سكوت المتكلم) وقيل سكوت السامع وقيل هما وانما اقتصر الشارح على الاول لانه المختار اذ السكوت يناسب المتكلم دون السامع وحده أو مشاركا لانه ليس متكلما حتى يقال يحسن سكوته وان كانت الاقوال متلازمة كما هو ظاهر (قوله عليها) فيه حذف أي على الكلام المفيد لها (قوله بحيث الخ) أي بشرط ان لا يصير الخ فالحيثية للتقييد (قوله منتظرا لشئ آخر) أي انتظارا تاما بعد فهم المعنى فالمشروط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنى كانتظار المسند بعد المسند اليه أو بالعكس فخرج الانتظار الناقص كانتظار المفعول والحال فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار قبل فهم المعنى لانه واقع ولابد (قوله لشئ آخر) أي للفظ آخر غير ما سمعته (قوله بالوضع) متعلق بالمفيد فهو قيد له والحاصل أنه يشترط في الافادة أن تكون بأمرين الاول ذكره الشارح بقوله بالاسناد والثاني ذكره المتن بقوله بالوضع أي النوعي لا الشخصي فان المركبات حقائق ومجازات والمفردات المجازات وضعها نوعي لا شخصي بخلاف المفردات الحقيقيات (قوله العربي) خرج العجمي كما سيذكره الشارح (قوله وهو جعل اللفظ الخ) أي الوضع بقطع النظر عن صفته أعني العربي فالضمير راجع للموصوف بدون صفته والمراد الوضع من حيث اعتبار الالفاظ فيه بدليل قوله جعل اللفظ الخ والا فالتعريف أعم مما هنا لأنه وضع شئ بازاء شئ آخر بحيث اذا فهم الشئ الاول فهم الشئ الثاني فكلامه فيه اطلاق من جهة أن هذا التعريف أعني قوله جعل اللفظ الخ يشمل وضع غير اللغة العربية وفيه تقييد من جهة أن المراد خصوص وضع الالفاظ (قوله كما قال بعضهم) راجع لتفسير الوضع بالعربي لا لقوله وهو جعل اللفظ الخ والكاف للتشبيه ما قاله الشارح من تفسير الوضع

بالعربي

أي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء (المركب) ما تركب من كلمتين فصاعدا (المفيد) بالاسناد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا يصير السامع منتظرا لشئ آخر (بالوضع العربي) وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى بان يكون من الاوضاع العربية كما قال بعضهم وقال جمهور الشارحين المراد بالوضع

هنا القصد وهو أن يقصد المتكلم افادة السامع وهذا الخلاف له التفات الى الخلاف فى ان دلالة الكلام هل هى وضعية أم عقلية والاصح الثانى فان من عرف مسمى زيد مثلا وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهذا الحد لجماعة منهم الجزولى وحاصله يرجع الى اعتبار أمور أربعة اللفظ والتركيب والافادة والوضع مثال اجتماعها زيد قائم فيصدق على زيد قائم أنه لفظ لانه صوت مشتمل على الزاى والياء والدال والقاف والالف والهمزة والميم وهى بعض حروف ألف باتا الى آخرها ويصدق على زيد قائم أنه مركب لانه تركب من كلمتين الاولى زيد والثانية قائم ويصدق على زيد قائم أنه مفيد لانه أفاد فائدة لم تكن عند السامع لكون السامع كان يجهل قيام زيد ويصدق على زيد قائم أنه مقصود لان المتكلم قصد بهذا اللفظ افادة المخاطب فيخرج بقوله اللفظ الاشارة والكتابة والنصب والعقد وتسمى الدوال الاربعة ونحوها ويخرج بقوله المركب المفردات كزيد وعمرو والاعداد المسرودة نحو واحد اثنان الى آخرها وقيل لا حاجة الى ذكر التركيب للاستغناء عنه بالمفيد اذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الا مركبا ويخرج بقوله المفيد غير المفيد كالمركب الاضافى كعبد الله والمزجى كبعلبك والتقييدى كالحيوان الناطق والاسنادى المتوقف على غيره نحو ان قام زيد والمعلوم للمخاطب نحو السماء فوقنا والمجعول علما نحو برق نحره ونحو ذلك ويخرج بقوله بالوضع على التفسير الاول ما ليس بعربى كالأعجمى والمفيد

بالعربى بما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد المشبه والمشبه به لحصول المغايرة بينهم بالقائل وهذا كاف (قوله هنا) أى فى حد الكلام (قوله افادة السامع) أى المخاطب أى افهامه معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه فمفعول افادة محذوف وهو معنى الخ (قوله له التفات) أى له ابتناء على الخلاف فى أن دلالة الكلام هل هى وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع العربى أو عقلية فيكون المراد به القصد هذا ولقائل أن يقول لا نسلم ابتناء تفسير الوضع بالقصد على القول بان دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد فى الكلام على القول بان دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى (قوله هل هى الخ) هل هنا بمعنى الهمزة أى أهى وضعية فلا يعترض على الشارح بان هل لا يؤتى لها بمعادل وهو قد أتى به لها فى قوله أم عقلية فلا يقال هل زيد أم عمرو الا اذا جعلت هل بمعنى الهمزة أو جعلت أم منقطعة (قوله والاصح الثانى) هذا خلاف المختار والمختار ان الكلام موضوع بالوضع النوعى فدلالته وضعية أما على انه موضوع بالوضع الشخصى فهى عقلية جزما (قوله مثلا) مفعول لمحذوف أى أمثل بزيد مثلا فمثله عمرو وبكر وخالد (قوله قائم) أى مثلا كراقد وقاعد الخ ومسمى زيد الذات المشخصة ومسمى قائم ذات اتصفت بالقيام فاذا عرف كل واحد منهما على انفراده وسمع الخ (قوله باعرابه المخصوص) متعلق بحال محذوف من مفعول سمع وهو زيد قائم أى وسمع لفظ زيد قائم معربا باعرابه المخصوص (قوله فهم بالضرورة) أى عقل بمجرد نظر العقل من غير احتياج الى نظر وفكر ومعرفة وضع بل بمجرد السماع (قوله معنى هذا الكلام) وهو نسبة القيام الى زيد والمراد فهمه ان لم يكن منفهوما له قبل ففى كلام الشارح قيد محذوف ثم ان قوله بالضرورة أى من غير احتياج الى معرفة وضع مبنى على الاصح عنده الذى هو ضعيف عند غيره كما تقدم فعلى الراجح يتوقف الفهم على الوضع (قوله وهذا الحد) أى تعريف الكلام بما ذكره المتن (قوله الى اعتبار أمور أربعة) زاد ابن مالك فى التسهيل خامسا ولذاته حيث قال الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته لاخراج صلة الموصول وجملة الشرط فقط وجملة الخبر وحده ورد بان هذا القيد يغنى عنه قيد الافادة لان ما ذكر لا يفيد الا فى حال اعتباره مضموما الى غيره (قوله مثال اجتماعها زيد قائم) مبتدأ وخبر أى مثال اجتماعها هذا اللفظ وهذا الحل غير صحيح لان المراد من الاجتماع وجود جميعها وهذا الاجتماع غير لفظ زيد قائم ويجاب عنه بانه على حذف فى الاول أى مثال ذى اجتماعها أى الكلام الذى اجتمعت فيه أو فى الثانى أى مثال اجتماعها فى زيد قائم (قوله فيصدق الخ) المراد بالصدق هنا الاخبار أى يخبر عنه بأنه لفظ الخ لان الصدق فى المفردات معناه الحمل أى الاخبار وفى الجمل معناه عدم التناقض (قوله على الزاى الخ) أى مسماه (قوله الى آخرها) متعلق بمحذوف أى واتته فى العدد الى آخرها (قوله من كلمتين) أى ملفوظتين فلا يرد أن فى قائم ضميرا مستترا (قوله لم تكن عند السامع) مبنى على خلاف الراجح من اشتراط تجدد الفائدة (قوله ويصدق على زيد قائم أنه مقصود) أى كما يصدق عليه أنه وضع عربى وانما اقتصر على ما ذكر لان مذهبه ترجيح اعتبار القصد وهو ضعيف كما تقدم (قوله المسرودة) أى الخالية عن الاسناد بخلاف الاعداد المركبة مثل هذا واحد هذان اثنان فانه كلام (قوله والمعلوم للمخاطب) قد عرفت ضعفه فالراجح دخوله فى الكلام النحوى (قوله والمجعول علما) أى والاسناد المجعول علما انما قيده بجعله علما لانه اذا لم يكن علما كان كلاما (قوله ونحو ذلك) لا طائل تحته فالاولى حذفه (قوله والمفيد

بالعقل كافادة) أي المفيد بواسطة العقل فقط كذي افادة حياة الخ أي ككلام ذي افادة حياة الخ أو المراد وافادة المفيد بالعقل كافادة الخ فلابد من حذف المضاف من الاول أو من الثاني ليصح التمثيل ثم ان اضافة افادة الى حياة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أي افادة اللفظ المسموع حياة المتكلم به الغير المشاهد ولذا قال من وراء جدار أي أو نحوه من كل ساتر فهو من ذكر الخاص وارادة العام والمراد أن هذا لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة أي افادة حياة المتكلم وان سمي كلاما بالنسبة الى افادة المعنى الذي طريقه الوضع وانما قلنا بواسطة العقل فقط لاجل قوله من وراء جدار والا فلو كان المتكلم مشاهدا لم تكن افادة حياته بالعقل فقط بل به وبالبصر (قوله ويخرج على التفسير الثاني الخ) تقدم ضعفه (قوله على لسانه) أي منه (قوله ومحاكاة بعض الطيور) يحتمل أنه من اضافة المصدر لفاعله أي محاكاة بعض الطيور الالفاظ التي علمها الغير اياها كالو علم انسان طيرا أن يقول عند الصباح قد أقبل النهار ثم سمعته يقول ذلك فانك تعلم أن النهار قد أقبل وليس بكلام لانه لم يقصد الافادة وانما نطق به الطائر على عادته هكذا قال بعضهم ويحتمل أنه من اضافة المصدر لمفعوله أي محاكاة الانسان بعض الطيور الذي ينطق بما يفيد قاصدا تشبيهه به وبه قال بعضهم أيضا (قوله وما أشبه ذلك) أي أشبه ما تقدم من كلام النائم وما معه أي وما أشبه ذلك من كل ما ليس مقصودا في نفسه كجملة الصلة (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام المتن وقوله لابد له أي لا فراق له من أجزاء أي اثنين فاكثر فأراد بالجمع ما فوق الواحد فلا يرد أن بعض المركبات قد يتركب من جزأين فقط كالكلام الذي نحن فيه (قوله احتاج) جواب لما ان كانت حرفا وعاملها ان كانت ظرفا بمعنى حين أو اذا على الخلاف (قوله معبرا) حال من فاعل احتاج وقوله عنها أي عن الاجزاء وقوله مجازا حال من الاقسام أي حال كون الاقسام متجوزا بها عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات ومعنى ذلك أن المتن عبر عن الاجزاء بالأقسام التي معناها الحقيقي الجزئيات لا الأجزاء على سبيل المجاز حيث قال وأقسامه ولم يقل وأجزاؤه وذلك المجاز مجاز بالاستعارة المصرحة تقريرها أن يقول شبهت الاجزاء بالاقسام بجامع الاندراج فان الاجزاء مندرجة تحت كلها والاقسام مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ الاقسام واستعمل في المشبه وهو الاجزاء (قوله فقال) عطف على معبرا بتأويله بالفعل أي عبر فقال قال في الخلاصة

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

(قوله أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها) أي جملتها لا من جميعها وكلها أشار بهذا الى دفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء وهو أن يقال ان أجزاء الشيء لا يوجد بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما سيأتي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء وحاصل الجواب أن هذا السؤال لا يرد الا لو أريد بالاجزاء الاجزاء الحقيقية ونحن لا نسلم ذلك بل المراد الاجزاء العرفية أي التي اشتهر اطلاق الاجزاء عليها في عرف النحاة وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له ألا ترى أنه يعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل أجزاء لزيد مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الاجزاء فمعنى كون هذه الثلاثة أجزاء الكلام أنه يتركب من جملتها وهو يصدق بتركبه من كلها نحو هل زيد قائم ومن اثنين منها نحو ضرب زيد ومن واحد نحو زيد قائم وتلخص من ذلك أن هذا التقسيم أي تقسيم الكلام الى هذه الثلاثة من تقسيم الكل الى أجزائه أي أجزائه العرفية لوجود ضابطه وهو عدم صحة الاخبار بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة فلا يصح أن يقال الاسم كلام الخ لما بينهما من المغايرة فان الاسم يشترط فيه الافراد والكلام يشترط فيه التركيب وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات وذلك كله بناء على أن الضمير في وأقسامه يرجع الى الكلام وهو الظاهر ويصح أن يرجع الى اللفظ لا بقيد المركب وما بعده ويراد باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم الكلي الى جزئياته لوجود ضابطه حينئذ وهو صحة الاخبار

بالعقل كافادة حياة المتكلم من وراء جدار ويخرج على التفسير الثاني كلام النائم ومن زوال عقله ومن جرى على لسانه ما لا يقصده ومحاكاة بعض الطيور وما أشبه ذلك ولما كان كل مركب لابد له من أجزاء يتركب منها احتاج الى ذكر أجزاء الكلام معبرا عنها بالاقسام مجازا كما فعله الزجاجي في جمله فقال (وأقسامه) أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها (ثلاثة) لا رابع لها بالاجماع ولا التفات

بالمقسم عن كل من الثلاثة فيصح أن يقال الاسم كلمة والفعل كلمة الخ فتكون الاقسام مستعملة فى معناها الحقيقى وهو الجزئيات ولا حاجة للتجوز الذى ذكره الشارح ولا يرد السؤال المتقدم الذى أشار الشارح الى جوابه بقوله من جهة تركيبه من مجموعها الخ كما هو ظاهر لان ذلك مبنى على أن الضمير راجع للكلام هذا ايضاح مراد الشارح وما فى الحاشية (قوله لمن زاد) أى لزيادة من زاد الخ فهو على حذف مضاف وعدم الالتفات الى هذا القول وابطاله من وجهين الاول أنه بعد انعقاد الاجماع على أنه لا رابع وخرق الاجماع ممتنع بناء على أن اجماع النحاة فى الأمور اللغوية معتبر بتعين اتباعه ويمتنع خرقه ووقع لبعض العلماء تردد فيه والثانى أن ما زاده داخل فى أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة (قوله خالفة) بكسر اللام من الخلافة أى سماه خليفة لا من المخالفة (قوله وعنى بذلك) أى أراد بذلك الرابع اسم الفعل أى أى اسم فعل من الافعال فاسم الفعل فى كلام الشارح مفرد مضاف فيعم سائر اسماء الافعال وان كان الذى مثل له اسم فعل الامر لان المثال لا يخصص (قوله فانه خلف عن اسكت) أى خليفة عن لفظه فى افادة ما يفيده الفعل وفى هذا بيان لوجه التسمية بخالفة وهذا مبنى على ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل والمختار عند المحققين انه وضع للدلالة على المعنى المصدرى وهو السكوت فى صه ثم استعمل فى معنى الفعل مجازا (قوله اسم) أى وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصح الاخبار بالواحد عن الثلاثة أو التقدير أولها اسم الخ وهذا بالنظر لما اعربه الشارح من تقدير المبتدا أعنى قوله وهذه الثلاثة أما بقطع النظر عنه وابقاء كلام المتن على حاله فاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل (قوله وهو ثلاثة أقسام) تقسيمه الى هذه الثلاثة ليشاكل ما صنعه فى الفعل والحرف من تقسيم كل ثلاثة أقسام والا فالاسم قسمان فقط لان المبهم من المظهر (قوله نحو هذا) أى والذى وليس المبهم غير اسم الاشارة والموصول (قوله جاء) أى وضع لمعنى وفى ذلك وصف الشئ بوصف ناقله لان المجئ لا يتصف به الحرف بل ناقله أى واضعه (قوله لمعنى) أصله معنى تحركت الياء وانفتح ما قبلها اقلبت ألفا وجملة قوله جاء لمعنى فى محل نصب حال من حرف لانه علم على الكلمة التى دلت على معنى فى غيرها فقط هذا هو الظاهر (قوله نحو هل) أى فتدخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم نحو هل زيد قائم ومحل كونها مشتركة أن لا يكون الفعل فى حيزها فان كان فى حيزها فعل اختصت به ومن ثم ذكروا فى باب الاشتغال أن نحو هل زيد قام فاعل فعل محذوف يفسره المذكور وفى نحو هل زيدا رأيته مفعول فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل رأيت زيدا رأيته (قوله اذا كانت أجزاء كلمة الخ) اعلم أن حروف التهجى من زيد مثلا انما هى زى وامازاى وياء ودال فهذه أسماء تلك الحروف وأن حروف التهجى المذكورة لا معنى لها مطلقا سواء كانت أجزاء كلمة كالمثال المتقدم أولا كب ت ث الخ وحينئذ لا يصح تقييد الشارح لها فى الاحتراز بما اذا كانت أجزاء كلمة لاقتضائه أنها اذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع أنه ليس كذلك وأيضا الذى احترز عنه بذلك القيد ليس منها بل هو أسماء وهى مسمياتها ويجاب عن الشارح بأنه أراد حروف التهجى الحقيقية وهى المسميات والمجازية وهى الاسماء من اطلاق اسم المدلول على الدال فى الثانى فالتقييد بقوله اذا كانت أجزاء كلمة بالنظر للحقيقية وما خرج بذلك القيد منظور فيه للمجازية فالاعتراض مبنى على أن المراد الحقيقية والحاصل ان الحروف على ثلاثة أقسام الاول حروف المعانى كمن وعن وهى قسيم الاسماء والافعال فى قوله وحرف جاء لمعنى الثانى حروف التهجى وهى مسميات ألف باء الخ وتسمى حروف المبانى الثالث أسماء مسميات الحروف وهى أسماء حقيقة لقبولها علامات الاسماء كما ذكره الشارح ولا يطلق عليها حروف التهجى ولا مجازا من اطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه هى التى أطلق عليها الشارح حروف التهجى فساغ له الاحتراز عنها بقوله اذا كانت أجزاء كلمة كما تقدم وحينئذ فالاحتراز بقوله جاء لمعنى من حروف التهجى الحقيقية

لمن زاد رابعا وسماه خالفة وعنى بذلك اسم الفعل نحو صه فانه خلف عن اسكت وهذه الثلاثة (اسم) وهو ثلاثة أقسام مضمر نحو أنا ومظهر كزيد ومبهم نحو هذا (وفعل) وهو ثلاثة أقسام أيضا ماض كضرب ومضارع كيضرب وأمر كاضرب (وحرف جاء لمعنى) وهو على ثلاثة أقسام أيضا حرف مشترك بين الاسماء والافعال نحو هل و بل وحرف مختص بالاسماء نحو فى وحرف مختص بالافعال نحو لم واحترز بقوله جاء لمعنى من حروف التهجى اذا كانت أجزاء كلمة

وهي المسميات التي يتركب منها الكلمات أما المجازية وهي أسماء تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لانها داخلة في أول الثلاثة وهو الاسم هذا ايضاح مافي الحاشية (قوله كزاي زيد الخ) لا بد من تقدير مضاف أي كمسميات الخ لان غرضه التمثيل للحروف التي هي المسميات وهو انما مثل باسمائها (قوله لامطلقا) أي لم يحترز من حروف التهجي المطلقة سواء كانت أجزاء كلمة وهي الحقيقية أم لا وهي المجازية (قوله اذا لم تكن كذلك) أي أجزاء كلمة (قوله اسم جه) أي اسم مسماه جه (قوله كتبت جيما وهذه الجيم أحسن من جيمك) فالدليل على أنها أسماء دخول التنوين في الاول وأل على الثاني ومن والاضافة على الثالث (قوله وكذا الباقي) أي باقي الحروف نحو كتبت دالا وهذه الدال أحسن من دالك (قوله واذا اردت الخ) أشار به الى أن قول المصنف فالاسم الخ جواب شرط مقدر وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة لانها تفصح عن الشرط المقدر فهي رابطة للشرط المقدر بالجزاء الظاهر (قوله فالاسم) أي افراده والمراد بعضها لا كلها اذ من الاسماء مالا يقبل العلامات التي ذكرها كنزال ودراك وليس المراد حقيقته وماهيته لصدقها بفرد واحد (قوله المتقدم) فيه اشارة الى ان الالف واللام للعهد الذكري لتقدم مصحوبها ذكرا في قوله اسم والقاعدة أن النكرة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى وبذلك ظهر حكمة تجريد الثلاثة من أل في قوله وأقسامه اسم وفعل وحرف وتحليتها بها في قوله فالاسم الخ (قوله بالخفض) عبارة كوفية والجر عبارة بصرية والخفض خاص بالاسماء وهو مقابل للجزم في الافعال وانما اختص الخفض بالاسم حتى صح جعله علامة لان كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يجر الا هو فان قيل كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض فالجواب ان الاخبار عنه علامة خفية اذ الاخبار عنه لا يدركه المبتدي بخلاف الخفض ثم اعلم أن الاسم في اللغة كل ما أبان عن مسماه فيصدق به وبالفعل وبالحرف اذ الغالب ان المعنى اللغوي أعم من الاصطلاحي وفي الاصطلاح كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعا فقولنا كلمة يشمل كل كلمة لانه بمنزلة الجنس وقولنا دلت على معنى في نفسها أي بلا واسطة يخرج الحرف اذ دلالته على معنى في غيره وقولنا لم تقترن بزمان وضعا يخرج الفعل اذ لا بد من اقترانه باحد الازمنة الثلاثة وقولنا وضعا قيد في القيد مدخل لما عرضت دلالته على الزمان من الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ومخرج لما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الافعال كعسى وليس (قوله والخفض) أي لفظه لاجل صحة الاخبار عنه بقوله عبارة وليست أل للعهد لانه لم يرد مفهومه والمراد بالعبارة المعبر به (قوله عن الكسرة الخ) فيه قصور ودور أما القصور فلاقتصاره على الكسرة فلم يشمل الياء والفتحة النائبتين عنها وأما الدور فلاخذه المعرف في التعريف ويجاب عن الاول بانه اقتصر على الكسرة لانها الاصل وعن الثاني بانه تعريف لفظي فالمخاطب به من علم الكسرة التي تحدث بنحو باء الجر ولا يعلم أنها تسمى خفضا فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية ثم ان تعريف الخفض بهذا التعريف انما هو تعريف للفظ الخفض كما يرشد اليه تقدير المضاف المتقدم لصحة الاخبار عنه بقوله عبارة والتعاريف ليست للالفاظ وانما هي للمعاني فكان الاولى للشارح أن يقول في تعريفه على أن الاعراب لفظي وهو نفس الكسرة وماناب عنها أو يقول على أن الاعراب معنوي وهو تغيير مخصوص علامته الكسرة وماناب عنها هذا ايضاح مافي الحاشية (قوله عند دخول عامل الخفض) المراد بعامل الخفض الحرف والاسم ولا ثالث لهما على الاصح ومقابله أن الجر قد يكون بالتبعية وقد يكون بالمجاورة وسيأتي مافي ذلك ان شاء الله تعالى (قوله ويعرف ذلك) أي كونه اسما (قوله والتنوين) الواو بمعنى أو التي لمنع الخلو يعني أن الاسم لا يخلو عن أحدهما وقد يجتمعان لا بمعنى مع لانها تشعر باشتراط اجتماعهما (قوله وهو) أي اصطلاحا وأما لغة فهو مصدر نونت أي أدخلت نونا فاطلاقه عليها مجاز من اطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح (قوله ساكنة) أي اصالة فلا يرد تحريكها لعارض نحو محظورا انظر (قوله تتبع آخر

كزاي زيد وبائه وداله لامطلقا لان حروف التهجي اذا لم تكن كذلك كانت أسماء لمعان كجيم مثلا اسم جه والدليل على أنها اسم قبولها العلامات الاسم نحو كتبت جيما وهذه الجيم أحسن من جيمك وكذا الباقي واذا أردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف (فالاسم) المتقدم في التقسيم (يعرف) من قسيميه الفعل والحرف (بالخفض) في آخره والخفض عبارة عن الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض ككسرة الدال من زيد في نحو قولك مررت بزيد فزيد اسم ويعرف ذلك بكسر آخره (والتنوين) وهو نون ساكنة تتبع آخر

اسم) فيه دور لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين لكونه علامة له وتوقف معرفة التنوين على معرفة الاسم لكونه مأخوذا في تعريفه وقد يقال الجهة منفكة لانه قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات فلا تتوقف معرفته أي الاسم على معرفته ثم المراد بالآخر الآخر حقيقة كدال زيد أو حكما كدال يدو باضافة آخر الى الاسم خرج نون التوكيد في نحو لنسفعا لانها في آخر الفعل ولهذا لم يحتج الى زيادة قول بعضهم في التعريف لغير توكيد (قوله وتفارقه في الخط) أي في غالب الاحوال وهو الرفع والجر فلا يرد أنه يرسم ألفا في حالة النصب (قوله استغناء عنها الخ) علة لقوله تفارقه في الخط أي للاستغناء عنها بالشكلة المكررة فهو من اضافة الصفة للموصوف والمكرر هو الشكلة الثانية أما الاولى فهي لبيان الاعراب واعترض هذا التعليل بان الكلمة قد لا تشكل فالاولى قول الرضي وانما لم يرسم للتنوين بدل لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جرا ورفعا (قوله نحو زيد ورجل وصه ومسلمات) أشار بتعداد الامثلة الى أقسام التنوين الخاصة بالاسم وهي أربعة الاول تنوين التمكين ويقال له تنوين التمكن وتنوين الامكنية وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل وقيل ان تنوين رجل تنوين تنكير ورد بانه معرب وتنوين التنكير كما سيأتي لا يدخل الا على المبنيات الثاني تنوين التنكير من اضافة الدال للمدلول وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة ومالم ينون كان معرفة فهو يدل على ان ما لحقه أريد به غير معين ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وإيه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه تقول سيبويه بلا تنوين اذا أردت شخصا معينا اسمه سيبويه وايه بكسر الهمزة بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين فاذا أردت شخصا ما اسمه سيبويه أو أردت استزادة من حديث ما أي أي حديث كان نونتهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه كذلك معرفة من قبيل المعرف بال العهدية وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر أي مدلوله وهو الحدث وهو الصحيح كما تقدم وأما على القول بان مدلوله الفعل فلا لأن جميع الافعال نكرات كذا في الحاشية (قوله لان جميع الافعال نكرات كذا في التصريح أيضا واعترضه محشيه الروداني بانه اسم لفظ الفعل لا معناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له أي علم شخصي وانما كان علما شخصيا لان اللفظ لا يتعدد بتعدد المتلفظ والتعدد بتعدده تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية اه من الحفني على الاشموني قال في الحاشية وفي كلام بعضهم وانه اذا قدر أي اسم الفعل معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذي هو بمعناه كما في أسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد بتعدد اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس فصح ذلك وان كان مدلوله فعلا اه (قوله لمعقولية الفعل الخ أي الفعل من حيث حصوله في العقل من غير اعتبار التلفظ به وغرضه بهذه العبارة صحة جعل اسم الفعل معرفة ونكرة على القول ان مدلوله لفظ الفعل الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك لانهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فان الالف والتاء في جمع المؤنث علامة الجمع كالواو والياء في جمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة لدفع توهم اضافة أو افراد فزيد التنوين لذلك حتى لا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ لو لم يزد التنوين للزم أن في الفرع زيادة بخلاف الاصل والفرع وهو جمع المذكر السالم لكونه معربا بالحروف والاصل هو جمع المؤنث السالم لكونه معربا بالحركات لان الاصل في الاعراب الحركات والحروف نوائب عنها كما سيأتي الرابع تنوين العوض وهو ثلاثة أقسام الاول عوض عن جملة أو جمل وهو اللاحق لاذ عوضا عما تضاف اليه في نحو يومئذ وحينئذ والاصل يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا فحذفت الجملة وجيء بالتنوين عوضا عنها اختصارا

الاسم في اللفظ وتفارقه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم نحو زيد ورجل وصه ومسلمات وحينئذ فهذه أسماء لوجود التنوين في آخرها

(ودخول الالف واللام) عليه فى أوله نحو الرجل والغلام فالرجل والغلام اسمان لدخول الالف واللام عليهما فى أولهما (و) دخول (حروف الخفض) عليه فى أوله أيضا نحو من الرسول فالرسول اسم لدخول حرف الخفض عليه فى أوله وهو من وحاصل ماذكره من علامات الاسم أربع اثنتان تلحقان الاسم فى آخره وهما الخفض والتنوين واثنتان تدخلان عليه فى أوله وهما الالف واللام وحروف الخفض وعكس الترتيب الطبيعى لطول الكلام على حروف الخفض وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع اشعارا بأن بعضها قد يجامع بعضا فى الجملة كالخفض مع التنوين أو مع الالف واللام وقد لا يجامع كالالف واللام مع التنوين

فالتقى ساكنان اذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين والاضافة فى ذلك من اضافة الاعم الذى هو يوم أو حين للاخص الذى هو وقت اذ كان كذا وكذا الثانى عوض عن كلمة وهو تنوين كل فى نحو قوله تعالى كل يعمل على شاكلته أى كل انسان وتنوين بعض فى نحو قوله تعالى فضلنا بعض النبيين على بعض أى على بعضهم الثالث عوض عن حرف وهو اللاحق للجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل نحو جوار وغواش وقواض فى حالتى الرفع والجر بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف وهو المختار لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها فاصله جوارى بالضم أو بالكسر والتنوين استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد صيغة منتهى الجموع الاقصى تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا لم يجر الاعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا التنوين من الياء لتنقطع طماعية رجوعها وذهب بعضهم الى أن منع الصرف مقدم على الاعلال قال كما تشهد به لغة من أثبت الياء حال الجر مفتوحة فأصل جوار جوارى بلا تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال فى حالة الجر وانما كانت الفتحة فى حالة الجر ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة فعلى هذا يكون التنوين عوضا عن حركة وهى الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة لا عن حرف وبذلك صرح المبرد والزجاجى وقيل هو عليه أيضا عوض عن حرف بان يقال استثقلت الضمة على الياء ثم وجد فى آخره مزيد ثقل لكونه ياء مكسورا ماقبلها وقد علم مع أل والاضافة فى الرفع والجر بتقدير اعرابه استثقالا فاذا خلا من أل والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التعويض فخفف بحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بالصيغة (قوله ودخول الالف واللام) الاولى ودخول أل ليكون جاريا على القاعدة من أن الكلمة التى على حرفين ينطق بلفظها وظاهره أن كل اسم تدخل عليه الالف واللام فيرد عليه الاعلام وأسماء الاشارة والضمائر ويجاب بأن المراد الاسم الصالح للالف واللام يعرف بصحة دخول الالف واللام عليه وبان هذه علامات فلا يضر انفكاكها ثم لا فرق فى أل بين المعرفة والزائدة والموصولة كالضارب ومثلها أم فى لغة حمير ولا يرد دخول أل الموصولة على المضارع فى قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * لانه شاذ على الراجح نعم تستثنى الاستفهامية فى قولهم أل فعلت بمعنى هل فعلت (قوله فى أوله) تفسير لعليه أو بدل منه (قوله ودخول حروف الخفض) نبه باعادة المضاف الذى هو لفظ دخول على أن حروف الخفض معطوفة على الالف واللام (قوله فى أوله) أى على أوله سواء كان اسما صريحا نحو من الرسول أو مؤولا نحو عجبت من أن تقوم وسواء كان مدخولها الذى هو الاسم مذكورا كما مثل أو مقدرا نحو

* والله ماليلى بنام صاحبه * لان مدخول حرف الجر اسم تقديرا أى بليل مقول فيه نام صاحبه (قوله وعكس الترتيب الطبيعى) المراد بالترتيب الطبيعى هنا أن يتكلم أولا على مايدخل فى الاول وآخرا على مايدخل فى الآخر والمصنف رحمه الله تعالى خالف هذا فتكلم أولا على مايدخل فى الآخر وآخرا على مايدخل فى الاول وعذره طول الكلام على حروف الخفض لان عادتهم تقديم مايقل الكلام عليه كما ذكره الشارح ويكون المراد بالترتيب الطبيعى ماتقدم سقط مايقال ان الترتيب الطبيعى هو أن يكون وجود الثانى متوقفا على وجود الاول ويكون الاول علة للثانى كتوقف الابن على الاب وما هنا ليس كذلك (قوله عطف العلامات) فيه تغليب فانه لم يعطف كل العلامات ضرورة ان الاولى ليست معطوفة (قوله اشعارا) فيه انه لا اشعار للعطف بذلك نعم هو صادق بذلك (قوله وقد لا يجامع الخ) هذا يغنى عنه قوله فى الجملة وأتى به للايضاح (قوله كالالف واللام مع التنوين) لانه يكون للتنكير وهى تكون للتعريف ولا يجتمعان فى مادة واحدة لتضادهما

وكذا

وكذا التنوين مع الاضافة لانه يؤذن بالانفصال وهي تؤذن بالاتصال وما أحسن قول بعضهم

كأني تنوين وأنت اضافة * فأين تراني لا تحل مكانيا

(قوله ثم استطرد) عطف على متوهم أي قال ذلك ثم استطرد والاستطراد ذكر الشيء في غير محله لمناسبة لان محل حروف الخفض آخر الكتاب وانما ذكرت هنا لمناسبة أنها من خواص الاسم وفي كون ذلك استطرادا وقفة لانه لما ذكر أن الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الى بيانها فكأن قائلا يقول له وما هي حروف الخفض فقال من الخ (قوله من) أي وما عطف عليها فسقط ما يقال انه أخبر بالمفرد الذي هو من عن الجمع الذي هو حروف لانه مرجع هي ولا يقال ان من حرف وهو لا يقع مبتدأ ولا خبرا لان المراد لفظها والحرف اذا أريد لفظه صار اسما فيصح الحكم عليه وبه (قوله الابتداء) أي زمانا كسرت من يوم الخميس الى يوم الجمعة أو مكانا كسرت من البصرة الى الكوفة والمراد بالغاية في قولهم لابتداء الغاية المسافة من اطلاق الجزء وارادة الكل (قوله ومن معانيها الانتهاء) أي انتهاء الغاية أي المسافة المخصوصة من زمان أو مكان (قوله المجاوزة) هي لغة بعد شيء عن شيء واصطلاحا بعد شيء عن المجرور بها بواسطة ايجاد مصدر الفعل المعدى بها أي الذي قبلها وتكون حقيقة في الاجسام كرميت السهم عن القوس ومجازا في المعاني نحو أخذت العلم عن زيد (قوله رميت السهم عن القوس) أي باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي وهذا مثال للمجاوزة الحقيقية والمعنى فيه صحيح مستقيم وتقدم مثال المجازية وهو أخذت العلم عن زيد والمعنى فيه غير صحيح لان المعنى جاوزت العلم عن زيد أي باعدته عنه بواسطة الاخذ وهذا لا يصح وانما المعنى انه سبحانه وتعالى خلق فيك علما بواسطة أخذك عنه كما خلق فيه العلم فكأن العلم الحاصل لك تجاوز منه اليك والمعنى في رضي الله عنهم ان الرضا كأنه لما عمهم وفاض تجاوز عنهم كالماء اذا املأ مكانه تجاوز منه الى غيره (قوله الاستعلاء) أي العلو فالسين والتاء زائدتان والمعنى ان من معانيها ان شيأ علا وتفوق على المجرور بها حقيقة كمثال الشارح وهو صعدت بكسر العين كفرحت على الجبل أو مجازا نحو عليه دين (قوله الظرفية) هي حلول شيء في شيء وهي حقيقة في الاجسام وضابطها أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز كمثال الشارح ومجازية وضابطها أن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما مثال ما فقدا فيه معا النجاة في الصدق ومثال ما فقد فيه التحيز دون الاحتواء العلم في صدر زيد ومثال عكسه زيد في البرية (قوله بضم الراء) أي وفتح الباء مشددا أو مخففة وبهما قرئ قوله تعالى ربما يود الذين كفروا (قوله ومن معانيها التقليل) أي على قلة والتكثير على كثرة وقيل لم توضع لواحد منهما بل يستفاد أحدهما بالقرينة وعليه ففي التعبير بقوله ومن معانيها نظر لاقتضائه نسبة المعنى اليها وقد أشار للمشهور فيها مع شروطها بعضهم بقوله

خليلي للتكثير رب كثيرة * وجاءت لتقليل ولكنه يقل

وتصديرها شرط وتأخير عامل * وتنكير مجرور بها هكذا انقل

وزيد على هذه الشروط أن يكون عاملها فعلا ماضيا لانها في جواب ماض منفي اما ظاهرا أو مقدرا كقولك رب رجل كريم لقيته جوابا لمن قال ما لقيت رجلا كريما أي لا تنكر لقاء الكرام بالمرة فاني لقيت منهم قليلا ولهذا لا يجوز رب رجل أضربه وهي تعمل ظاهرة كما مثل ومقدرة قال ابن مالك * وحذفت رب فجرت بعد بل * الخ باشتراط تنكير مجرورها يعلم أنها لا تجر الضمير وقد تجره قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا أبدا مفسرا بتمييز مطابق للمعنى المراد نحو ربه رجلا ربه امرأة ربه رجلين ربه امرأتين وربه رجالا ربه نساء ثم ان رب حرف شبيه بالزائد وفرع عليه ابن هشام في المغني أن محل مجرورها في نحو رب رجل عندي رفع بالابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في هذا لقيته وزيدا ضربته (قوله التعدية) اعلم ان باء التعدية تسمى باء النقل أيضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير

* ثم استطرد فذكر جملة من حروف الخفض فقال (وهي) أي حروف الخفض (من) بكسر الميم ومن معانيها الابتداء (والى) ومن معانيها الانتهاء ومثالها سرت من البصرة الى الكوفة فالبصرة والكوفة اسمان لدخول حرف الخفض عليهما وهو من في الاول والى في الثاني (وعن) ومن معانيها المجاوزة نحو رميت السهم عن القوس فالقوس اسم لدخول عن عليه (وعلى) ومن معانيها الاستعلاء نحو صعدت على الجبل فالجبل اسم لدخول على عليه (وفي) ومن معانيها الظرفية نحو الماء في الكوز فالكوز اسم لدخول في عليه (ورب) بضم الراء ومن معانيها التقليل نحو رب رجل كريم لقيته فرجل اسم لدخول رب عليه (والباء) الموحدة ومن معانيها التعدية نحو مررت بالوادي فالوادي اسم لدخول الباء عليه (والكاف) ومن معانيها

التشبيه نحو زيد كالبدر فالبدر اسم لدخول الكاف عليه (واللام) ومن معانيها الملك نحو المال للخليفة فالخليفة اسم لدخول اللام عليه (وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة بمعنى اليمين وحروف القسم من حروف الخفض ولكن سميت حروف القسم لدخولها على المقسم به (وهي) ثلاثة (الواو) وتختص بالظاهر نحو والله والطور (والباء) الموحدة وتدخل على الظاهر نحو بالله وعلى المضمر نحو بك لأفعلن (والتاء) المثناة فوق وتختص بلفظ الجلالة غالبا نحو تالله وأصلها الواو وقد تجعل هاء نحو ها الله لأفعلن وقد تخلفها اللام نحو لله لا يؤخر الاجل (والفعل)

الفاعل مفعولا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء مثال ذلك ذهبت بزيد بمعنى أذهبته أي صيرته ذاهبا وأما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل للاسم فمشتركة بين أحرف الجر التي ليست زائدة ولا شبيهة بالزائد ولاولى حمل التعدية في كلام الشارح على الاولى حتى تميز الباء بها عن سائر الحروف لكن يعكر عليه المثال وهو قوله مررت بالوادي فانه محتمل للتعدية العامة أعني المشتركة بينها وبين حروف الجر فانه يحتمل أن الباء فيه بمعنى في وأن تكون للالصاق وأن تكون للتعدية الخاصة أي صيرت الوادي ممرورا به لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين وكان الاولى للشارح أن يذكر بدل التعدية الالصاق لانه الاصل في معاني الباء ولم يذكر له سيبويه غيره وهو حقيقي نحو به داء أي التصق به داء ومجازي نحو مررت بزيد أي التصق مروري بمكان يقرب منه فكأنه التصق به (قوله التشبيه) هو في اللغة مصدر شبه الشيء بالشيء اذا جعله شبهه قال تعالى ولكن شبه لهم أي ألقي لهم شبهه على غيره وفي الاصطلاح الحاق ناقص في الشرف أو في الخسة بكامل فيهما وقد مثل الشارح لالحاق الناقص في الشرف بالكامل فيه بقوله زيد كالبدر ومثال الحاق الناقص في الخسة بالكامل فيها زيد كالحمار فان الحمار في البلادة أكمل من زيد فيها (قوله ومن معانيها الملك) بكسر الميم واسكان اللام رضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلة على من يملك نحو المال للخليفة وتكون لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلة على ما لا يملك نحو الباب للدار وتكون للاستحقاق اذا وقعت بين معنى وذات نحو الحمد لله (قوله للخليفة) بالفاء الذي يخلف غيره فعيلة بمعنى فاعل أو الذي استخلفه غيره فعيلة بمعنى مفعول (قوله والسين) أي وفتح السين (قوله بمعنى اليمين) أي الحلف (قوله وحروف القسم من حروف الخفض) أشار به الى أن قول المتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من ويحتمل أن يكون مجرورا عطفا على الالف واللام أي ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد العام ونكتته اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف باقي حروف الخفض فانها جارة ولا تدل على القسم (قوله ثلاثة) أشار به الى أن الخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا يقال أخبر بالمفرد عما من جمع الجمع (قوله الواو والباء والتاء) وشروط الواو ثلاثة أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالا من أصلها أي الباء والثاني أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني والثالث أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك وهذه الشروط في التاء المثناة فوق وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كتالله وحكى الاخفش ترب ي وترب الكعبة وهو شاذ وأما الموحدة فلا يشترط فيها شيء من ذلك وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما هي فيه بقوله

في ظاهر مع حذف فعل القسم * بالواو مع ترك السؤال أقسم
وهذه الشروط في التاء وزد * تخصيصها بالله والباء عمم

اه وكان الاولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصالتها وكونها أعم الحروف لانه لا يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الالسنة وان كانت الباء أصلها (قوله وقد تجعل هاء) أي تبدل التاء على قلة هاء (قوله ها الله) بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الالف وحذفها (قوله لله لا يؤخر الاجل) بكسر اللام ونقل فتحها أي مع جميع المظهرات والاصل والله لا يؤخر الاجل ويؤخر يصح أن يكون مبنيا للفاعل والاجل مفعول له والفاعل ضمير يعود الى الله ويصح أن يكون مبنيا للمفعول والاجل نائب الفاعل وعلى كل الجملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب (قوله والفعل الخ) هو لغة الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعود وغير ذلك واصطلاحا كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمان وضعا فكلمة بمنزلة الجنس وخرج بقوله دلت على معنى في نفسها الحرف وخرج بقوله واقترنت بزمان الاسم وخرج بقوله وضعا اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب وخرج أيضا أسماء الافعال كهيهات فان اقترانها بالزمان

ليس بحسب الوضع لانها اماموضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كماذهب اليه بعضهم واما لانها وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت غالبا فى معنى الفعل كماذهب اليه آخرون ودخل نحو عسى وليس ونعم و بئس مماهو فعل ويدل على الزمان فى الاصل وعدم دلالته عليه عارض لكونه أشبه الحرف فى الجمود وعدم التصرف فانسلخ عن ذلك والمراد بالوضع مايشمل التقديرى لانه لم يثبت فى عسى وضعه للزمان لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهى تاء التأنيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجاله فى نظم أخواته فان قلت هذا التعريف منتقض بما لايتصور معه زمان نحو أراد الله فى الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لازمان مع الارادة والخلق قلنا يكفى فى ذلك توهم العقل للزمان (قوله بكسر الفاء) احترازا عن مفتوحها فانه مصدر واما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب الاصطلاح والا فهما فى اللغة مصدران لفعل يفعل (قوله بقد) أى بقبوله دخول قد الحرفية عليه وهى المفهومة عند الاطلاق فتقييد الشارح لها لبيان الواقع والافهى المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه لان المراد يدفع الايراد اذا دل عليه دليل والدليل هنا انصرافها الاسم اليها عند الاطلاق (قوله وتدخل على الماضى) أى للتحقيق فى غالب الاحوال نحو قد قام زيد وقد أفلح المؤمنون ولتقريب الحال نحو قد قامت الصلاة (قوله وعلى المضارع) أى للتقليل اما فى وقوع الفعل ولا يكون الا فى غير كلام الله عز وجل نحو قد يقوم زيد وقد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل واما فى متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ويكون فى القرآن نحو قد يعلم ما أنتم عليه أى من الاحوال أى ما أنتم عليه أقل معلوماته فقد أفادت فى هذا المثال التحقيق والتقليل معا لكن الاول باعتبار الفعل والثانى باعتبار متعلقه (قوله لانها بمعنى حسب) وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها (قوله نحو قد الخ) بسكون الدال أى حسب زيد درهم فقد اسم مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع وزيد مضاف اليه ودرهم خبره وتستعمل معربة لاضافتها المانعة من تحتم البناء فتقول قدز يد درهم برفع قد على الابتداء ودرهم على الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم وقد تكون اسم فعل بمعنى يكفى فترفع الفاعل وتنصب المفعول تقول قدز يدادرهم أى يكفيه درهم و بوصف الاضافة بالمانعة من تحتم البناء يندفع الاعتراض بانها كيف تبنى مع أنها مضافة والاضافة من خواص الاسماء فيضعف شبهها بالحرف وحاصل الجواب أن الاضافة لاتمنع جواز البناء بل وجوبه فيجوز معها البناء والاعراب (قوله والسين) أل للعهد الذهنى أى السين المعهودة عند النحاة وهى سين الاستقبال التى معناها التنفيس تخرج السين الهجائية وسين الصيرورة كاستحجر الطين أى صار حجرا وغيرهما (قوله وسوف) هى كلمة تنفيس كالسين الا أنها تدل على الاستقبال البعيد دون السين فانها تدل على الاستقبال القريب فهى أكثر تنفيسا لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وهذا كله على أن السين وسوف كلمتان مستقلتان وهو مذهب الجمهور وقيل ان السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل ومعنى التنفيس تأخير الفعل فى الزمان المستقبل وعدم لتضييق فى الحال يقال نفسته أى وسعته ونفست له أى وسعت له وانما لم يعرف المصنف سوف بأل كما عرف السين لان سوف أريد بها لفظها والكلمة اذا أريد بها لفظها صارت علم جنس والاعلام لاتدخل عليها أل الاسماعا اذ يمتنع اجتماع أداتى تعريف على معرف واحد وهو مبنى على الفتح لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة حرفيته س فغيرت الى سين وجعلت اسماوصار معرفا بدخول أل فاعرب (قوله وتاء التأنيث) أى الدالة على تأنيث المسند اليه أى كونه مؤنثا فاعلا كان أونائبا عنه أو اسم كان نخرجت تاربت وثمت اذ اسكنا لانهما فيهما لتأنيث اللفظ (قوله الساكنة) أى أصالة فلا يضر تحريكها العارض نحو قالت اخرج قالتا امة قالتا أتينا طائعين نخرجت المتحركة أصالة فان حركتها ان كانت اعرابا اختصت بالاسم كفاطمة وان كانت غير اعراب دخلت على الثلاثة كلاقوة وربت وثمت وهذا اعلم أن

بكسر الفاء (يعرف) من قسيميه الاسم والحرف (بقد) الحرفية وتدخل على الماضى نحو قدقام وعلى المضارع نحو قد يقوم فقام ويقوم فعلان لدخول قد عليهما بخلاف قد الاسمية فانها مختصة بالاسماء لانها بمعنى حسب نحو قدز يد درهم (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع نحو سيقوم وسوف يقوم فيقوم فعل مضارع لدخول السين وسوف عليه (وتاء التأنيث الساكنة) وتختص بالماضى نحو قالت

ماذكره المصنف من علامات الماضي والمضارع فقط وهي ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما وهو قد ولا تدخل الا على المتصرف المثبت المجرد من ناصب وجازم فلا تدخل على الانشاء فلا يقال قد رحم الله زيدا بمعنى اللهم ارحمه وما اختص بالمضارع وهو السين وسوف وما اختص بالماضي وهو تاء التأنيث الساكنة أصالة ولم يذكر المصنف ما اختص بالامر وهو دلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة كاضربي أو نون التوكيد كاضربن ولعل تركه لها لعسرها على المبتدي بسبب أن الامر كبة من شيئين كما علمت أولانه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بان الفعل قسمان ماض ومضارع والامر قطعة من المضارع (قوله والحرف) هو لغة الطرف واصطلاحا ما دل على معنى في غيره ولم يكن أحد جزأي الجملة فقولنا ما دل على معنى في غيره معناه أنه يشترط في دلالته على معناه الافرادي ذكر المتعلق فاذا قلت سرت من البصرة مثلا فمعنى من وهو الابتداء لا يستفاد الا بذكر البصرة ألا ترى أنك اذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده وبذلك يخرج الاسم والفعل فانهما يدلان على معنى في أنفسهما فانه يفهم من زيد الشخص المعروف ومن قام وحده قيام ماض فالقيام من الحروف والمضي من الصيغة وبقولنا ولم يكن أحد جزأي الجملة يندفع ايراد الموصول ونحوه فانه وان كان يدل على معنى في غيره وهو الصلة الا أنه يكون أحد جزأي الجملة نحو أعجبني الذي قام أبوه وكذلك أسماء الاستفهام وشبهها ألا ترى أنك اذا قلت من أبوك فقد دلت من على معنى في غيرها وهو الاستفهام عن الاب (قوله ما لا يصلح الخ) أي كلمة لا يصلح معها الخ وبايقاع ما على كلمة اندفع ايراد الجملة فانها يصدق عليها قوله ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل فكان حق التعبير تأنيث الضمير في معه الا أنه ذكره مراعاة للفظ ما * فان قيل ان أريد بدليل الاسم والفعل خصوص ما ذكره فقط ورد عليه أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وان أريد ما ذكره وما لم يذكره فهو حوالة على مجهول* أجيب بان لنا أن نختار الاول وغاية ما يلزم كون هذا التعريف تعريفا بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز في الجملة ولنا أن نختار الثاني ونقول المقصود بهذه المقدمة المبتدي وهو لا يستقل بالافادة والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف وعلى الاول تكون اضافة دليل الى ما بعده للعهد الذكري وعلى الثاني تكون للاستغراق وكان الاولى أن يعبر المصنف بالعلامة بدل الدليل لان الدليل دلالته قطعية والعلامة دلالتها ظنية والمراد هنا الدلالة الظنية ولعله انما عبر بالدليل لان الدليل والعلامة والبرهان والحجة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد بالصلاحية المنفية الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية لان الكلام في مبحث الالفاظ وهذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعنى أن يشهد أهل اللغة أن دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول من أو أل أو سوف مثلا على الباء أو رب مثلا (قوله ولا دليل الفعل) عطف بالواو دون أو ليفيد اشتراط المعية في النفي وأعاد حرف النفي للتنصيص على المعية لان الواو وان كانت ظاهرة فيها لا تفيدها نصا ألا ترى أنك لو قلت ما جاءني زيد وعمرو كان ظاهرا في انتفاء مجيئهما معا محتملا لانتفاء مجيء أحدهما فاذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو كان نصا في انتفاء مجيئهما معا (قوله فعدم صلاحيته) استشكل بان العدمي لا يكون علامة للوجودي وأجيب بان العدمي قسمان عدم مطلق وهو الذي لا يكون علامة للوجودي وعدم مقيد وهو ما يكون علامة له وما هنا من الثاني لان المراد عدم علامة الاسماء والافعال لا العدم مطلقا وانما جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية دون العكس لانهما أشرف منه والوجودي أشرف من العدمي فاعطي الاشرف للاشرف والاخس للاخس (قوله بالكلية) أي لا من أسفلها ولا من فوقها

﴿ باب الاعراب ﴾

هذه ترجمة وهي كلمتان ثانيتهما وهي الاعراب مجرورة لا غير وأما الاولى وهي لفظة باب فيجوز فيها الرفع والنصب

تنبيه

(والحرف) يعرف بانه (ما لا يصلح معه دليل الاسم) أي ما يعرف به الاسم من الخفض والتنوين ودخول الالف واللام وحروف الخفض (و) ما (لا) يصلح معه (دليل الفعل) أي ما يعرف به الفعل من قد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة فعدم صلاحيته لدليل الاسم ولدليل الفعل دليل على حرفيته ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلامة الجيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء المعجمة نقطة من فوق وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة بالكلية

﴿ باب الاعراب ﴾

والنصب فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب الإعراب أو على أنه مبتدأ حذف خبره تقديره باب الإعراب هذا محله وإذا دار الأمر بين هذين التقديرين قيل الأول أولى لأن الخبر محط الفائدة فالأولى بالحذف المبتدأ وقيل الثانى هو الأولى لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره فالخبر أولى بالحذف وأما النصب فعلى أنه مفعول لفعل محذوف تقديره اقرأ أو تعلم باب الاعراب ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هاك لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا على الأصح وأما الجر بحرف محذوف تقديره انظر فى باب الإعراب فمنعه الجمهور لأن الجار لا يعمل محذوفا إلا شذوذا وأولى الكل الرفع لأن فيه إبقاء أحد ركنى الإسناد ويليه النصب وأضعفها الجر لما تقدم والباب لغة مايدخل منه إلى غيره واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على مااختاره السيد من أن أسماء الكتب ومافيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة وإضافته إلى الاعراب من إضافة الدال للمدلول أى باب دال على الاعراب أى على حقيقته وأقسامه لأنه تكلم عليهما فيه فتكلم على الأول بقوله هو تغيير الخ وعلى الثانى بقوله وأقسامه أربعة الخ والإعراب فى اللغة له معان كثيرة المناسب منها هنا الإبانة والتغيير لظهور نقله فى الاصطلاح عنهما لأن الكلمة إذا أعربت ظهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف. وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظى أى نفس الحركات والسكون ومابنوب عنهما وعليه فحده ماجىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف أى شىء جىء به لبيان الأمر الذى يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والإضافة ويقابله البناء فحده ماجىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا إتباعا ولا تخلصا من سكونين. والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه وعليه فحده ماقاله المصنف تغيير الخ ويقابله البناء فحده لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل فخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال فخرج الفتى ونحوه. والبناء لغة وضع شىء على شىء على صفة يراد بها الثبوت ويعلم من تعريف الإعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما وهو المعرب والمبنى (قوله بكسر الهمزة) احترازا من الأعراب بفتحها وهو اسم لسكان البوادى (قوله فى اصطلاح من يقول الخ) اختار هذا المذاهب الأعلم وكثير وهو ظاهر مذهب سيبويه واعترض هذا المذهب بأنه يقتضى أن التغيير الأول ليس إعرابا لأن العوامل لم تختلف وليس كذلك (قوله تغيير الخ) اعترض بأن التغيير فعل الشخص والقصد تفسير الإعراب الذى يتصف به اللفظ فلا يصح تفسيره به وحمله عليه مع أن الخبر عين المبتدأ. وأجيب بأن المراد بالتغيير أثره وهو التغير لأنهم كثيرا مايطلقون المصدر ويريدون به الحاصل بالمصدر من إطلاق اسم السبب على المسبب وهو بهذا المعنى يصح وصف اللفظ به (قوله أحوال) جمع حال وهو الصفة أشار به إلى أن المتغير إنما هو صفة أواخر الكلم لا ذاتها وفيه قصور لأنه لا يشمل تغير ذات الأواخر بأن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة كما فى المثنى والجمع حال النصب والجر أو حكما كما فيهما حال الرفع لأن الألف والواو صار الشيئين بعدما كانا لشىء واحد لأنهما صارا علامتين للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب بعدما كانا للأول فقط وعبارة المتن بدون ذلك التقدير صادقة بذلك وبتغيير الصفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقة كما فى زيد حال نصبه وجره أو حكما كما فى غير المنصرف حال جره بعد نصبه ويمكن أن يجاب عن الشارح بأنه إنما قيد بالأحوال نظرا إلى أن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات (قوله أواخر الكلم لاختلاف العوامل) اعترض بأن الأواخر جمع وأقله ثلاثة فيلزم أن لا يتحقق الإعراب إلا بتغيير ثلاثة أواخر والأمر بخلافه وأجيب بأن الإضافة للجنس وهى تبطل معنى الجمعية فالمراد جنس الأواخر الصادق بالواحد وبالأكثر واعترض أيضا بأن الكلم اسم جنس جمعى أقل مايطلق عليه ثلاث كلمات فلا يدخل فى التعريف تغيير آخر كلمة واحدة أو كلمتين وأجيب بأن لامه للجنس فالمراد جنس الكلم واعترض أيضا بأن العوامل جمع أقله ثلاثة فيلزم أى لا يتحقق الاعراب إلا باختلاف ثلاثة عوامل والأمر

بكسر الهمزة (الإعراب) فى اصطلاح من يقول إنه معنوى (هو تغيير أحوال (أواخر الكلم)

بخلافه وأجيب بجواب ماتقدم قبله وهذا الاعتراض بعينه وارد على قول الشارح أحواله وجوابه أن الاضافة للجنس. تقييده بالأواخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز فلا يقال ماخرج به يخرج بقوله لاختلاف العوامل لان التغيير بسبب العوامل لا يكون الا فى الاواخر ولك أن تجعله للاحتراز من الاوائل والاواسط كتغييرات التكسير والتصغير فى قولك فى زيد زيود وزييد ولا يضر خروج ذلك بما بعده لان هذا سابق وقع فى مركزه والاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه (قوله حقيقة أوحكما) حالان من أواخر يعنى ان آخر الكلمة قد يكون آخرا حقيقة بان لم يحذف منها شئ كدال زيد وقد يكون آخرا حكما بان يحذف منها آخرها كيد ودم فان أصلهما يدى ودمى حذفت الياء وجعلت الدال والميم فى حكم الآخر بان صارتا محل الاعراب وكالافعال الخمسة نحو يفعلان فان علامة الاعراب فيها ثبوت النون مع أنها ليست آخرا ولا متصلة بالآخر بل بالضمير الذى هو الفاعل لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل لم يعد فاصلا وكانت منزلة منزلة الآخر (قوله تصييره مرفوعا الخ) الضمير راجع للآخر وهو يقتضى أن المرفوع أو المنصوب أو المخفوض هو نفس الآخر وليس كذلك فان الذى يوصف بأحد هذه الثلاثة انما هو الكلمة بتمامها وأما الآخر فهو محل ظهوره ويجاب بان الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة بتمامها فهو من اطلاق الجزء وارادة الكل ثم ان قوله مرفوعا الخ فيه قصور لانه لا يتناول الجزم فى الفعل المضارع مع أنه داخل فى الكلم كما سيذكره بعده ويجاب بانه اقتصر فى البيان على اعراب الاسم لشرفه وقوله بعد أن كان موقوفا فيه اعتبار الانتقال من السكون الى أحد هذه الثلاثة على البدل ولم يعتبر الانتقال من أحدها الى الآخر وهذا تحكم ويجاب بان الانتقال من أحدها الى الآخر يعلم أنه اعراب بالاولى لانه اذا كان الانتقال من الوقف يسمى اعرابا فبالاولى الانتقال من حالة من حالات الاعراب الى أخرى (قوله بعد أن كان موقوفا) أى ساكنا لا متحركا بحركة اعراب ولا بناء (قوله هنا) أى فى تعريف الاعراب (قوله الاسم المتمكن) أى المعرب سواء كان أمكن أى منصرفا كزيدا وغير أمكن أى غير منصرف كأحمد (قوله نون الاناث) أى نون النسوة والمراد النون الموضوعة لهن وان استعملت فى الذكور كما فى قوله فى صفة اللصوص

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(قوله ولم تباشره نون التوكيد) أى لفظا أو تقديرا فان لم تباشره نحو لتبلون ولا يصدنك فهما من المعرب (قوله على انه علة له) أى علة لوجوده وتسميته اعرابا فمتى وجد اختلاف العامل وجد التغير ومتى انعدم الاختلاف انعدم التغير وأورد عليه أنه قد يوجد الاختلاف ولا يوجد التغيير كما فى ضربت زيدا وان زيدا ورأيت زيدا وقد يوجد التغير ولا يوجد اختلاف العامل كما فى المعرب ابتداء المنقول من الوقف الى وجه من أوجه الاعراب * وأجيب عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها فى العمل وهى فى ضربت زيدا وان زيدا ورأيت زيدا لم يختلف عملها لانه واحد وهو النصب فلذا لم يتغير الآخر فاختلافها فى العمل يلزمه تغير الآخر وعن الثانى بان المراد باختلاف العوامل اختلافها ولو من العدم الى الوجود وهذا غير ماذكره الشارح كذا يفهم من الحاشية أقول هذا لا ينافى ما فى الشارح لاحتمال ارتكاب التجوز فى التعاقب الذى فيه بان يراد به مايشمل الوجود بعد العدم من اطلاق الملزوم وهو التعاقب وارادة اللازم وهو الوجود بعد العدم فتأمر بانصاف وخرج بقيد اختلاف العوامل تغير الاواخر لا بسبب بحيث اذا افتتحت بعضها أو بسبب آخر كالتغير بسبب الاتباع كالحمد لله بكسر الدال فان ذلك لا يسمى إعرابا (قوله الداخلة عليها) صفة للعوامل وجاز ذلك وان كان الموصوف جمعا لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد ممن يعقل والضمير فى عليها راجع الى الكلم والكلم اسم جنس جمعى يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث والتذكير أحسن (قوله واحدا بعد واحد) منصوب على انه مفعول مطلق أى دخول واحد بعد دخول واحد أو على الحال أى

حقيقة كآخر زيد أوحكما كآخر يد ودم والمراد بتغيير الآخر تصييره مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا بعد أن كان موقوفا قبل التركيب والمراد بالكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد (لاختلاف العوامل) متعلق بتغيير على انه علة له والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الكلم (الداخلة) عليها واحدا بعد واحد والعوامل

جمع عامل والمراد بالعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب سواء كان ذلك العامل لفظيا أو معنويا فالعامل اللفظى نحو جاء فانه يطلب الفاعل المقتضى للرفع ونحو رأيت فانه يطلب المفعول المقتضى للنصب ونحو الباء فانها تطلب المضاف إليه المقتضى للجر. والعامل المعنوى هو الابتداء والتجرد والمراد بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية والمفعولية والإضافة سواء استمرت أم حذفت وسواء تقدمت على المعمولات كرأيت زيدا أو تأخرت نحو زيدا رأيت وقول الكودى إن العوامل لاتكون إلا قبل المعربات جرى على الأصل الغالب وقول المصنف (لفظا أو تقديرا) حالان من تغير يعنى أن تغير أواخر الكلم تارة يكون فى اللفظ نحو يضرب زيد ولن أكره حاتما ولم أذهب بعمرو فتلفظ بالرفع فى يضرب وزيد وبالنصب فى أكره وحاتما وبالجزم فى أذهب وبالجر فى عمرو وتارة يكون التغير على سبيل الفرض

حال كونها مترتبة فى الدخول فلا يجتمع اثنان منها على تركيب واحد من جهة واحدة (قوله جمع عامل) وإنما ساغ جمعه على فواعل مع شذوذ جمع فاعل على فواعل لأن محل ذلك فى غير مسائل مستثناة منها مالم يكن فاعلا مستعملا اسما وإلا ساغ كما هنا فان الفاعل صار علما بالغلبة لأمر مخصوص (قوله والمراد بالعامل) المقام للاضمار ولم يقل بالعوامل بالجمع لأن التعاريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد وليست للأفراد المدلول عليها بالجمع (قوله ما به يتقوم الخ) أى شئ ملفوظ به أو مقدر أو معنوى بسببه يتحصل معنى من المعانى المقتضية أى الطالبة للاعراب أى لبيان الحركات والسكنات (قوله لفظيا) أى ظاهرا أو مقدرا (قوله نحو جاء) أى جاء ونحوه كرجع وذهب (قوله فانه يطلب الفاعل) أى المتصف بالفعل وقوله المقتضى أى الطالب للرفع أى من حيث فاعليته لا من حيث ذاته فاندفع إيراد أن المقتضى للرفع إنما هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف العامل وإنما كانت الفاعلية مقتضية للرفع لأنه علامة عليها فافهم وقس عليه ما بعده (قوله فانه) أى رأيت بجملته من الفعل والفاعل على ما هو كلامه وهو أحد أقوال أربعة ذكرها الشارح فى شرح التوضيح أصحها أن الفعل وحده هو الذى يطلب المفعول الواقع هو عليه (قوله المقتضى) أى الطالب للنصب من حيث المفعولية لا من حيث الذات كما علم مما مر (قوله فانها تطلب المضاف إليه) المراد بالمضاف إليه هنا هو المجرور لأن أحرف الجر تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء وتوصلها إليها ولا فرق فى المضاف إليه بين الحقيقى كما مثل والحكمى كما فى بحسبك زيد فان الباء فيه وإن كانت زائدة حصل بها كون الشئ مضافا إليه حكما وصورة فلا يقال إن تعريف العامل لم يشملها (قوله المقتضى) أى الطالب للجر أى من حيث الإضافة لا من حيث الذات فلا تغفل (قوله الابتداء) أى فى المبتدأ (قوله والتجرد) أى فى الفعل المضارع (قوله مجيئها لما تقتضيه) أى حصولها وتحققها مع الكلم وتسلطها عليها فدخلت العوامل المقدرة والمتأخرة والمعنوية (قوله من الفاعلية الخ) بيان لما والياء فيه وفيما بعده ياء المصدر فهما مصدران فالفاعلية كون الاسم فاعلا حقيقة أو فى حكم الفاعل فى كونه عمدة والمفعولية كون الاسم مفعولا حقيقة أو فى حكم المفعول فى كونه فضلة أو مشبها به كما فى اسم إن ولما كانت الإضافة مصدرا بنفسها لم يحتج إلى إلحاق ياء المصدر بها وهى كون الاسم مضافا إليه فكلامه على تقدير إليه (قوله وسواء تقدمت الخ) مثل ذلك مالو قارنت كالابتداء فى المبتدأ نحو زيد قائم (قوله جرى على الأصل الغالب) أو مراده أن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات بحسب الرتبة يعنى أن رتبة العوامل التقدم على المعربات وإن تأخرت لفظا وعلى هذا تكون لفظة قبل فى كلامه مستعملة فى حقيقتها ومجازها (قوله وقول المصنف لفظا أو تقديرا الخ) إعراب هذه الجملة الواقعة من الشارح أن يقال قول مبتدأ وهو بمعنى المقول وقول لفظا أو تقديرا بدل منه أو عطف بيان مرفوعان بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية أى حكاية كلام المتن وقوله حالان خبر المبتدأ وصح الإخبار عنه وهو مفرد بذلك مع كونه مثنى لأنه وإن كان مفردا لفظا مثنى معنى لأن المقول اثنان قوله لفظا وقوله تقديرا (قوله حالان) وعليه يكونان مصدرين بمعنى المفعول والمعنى حال كون التغير ملفوظا أى ملفوظا أثره أو ما يدل عليه وهو علامته من الحركات وما ناب عنها أو تقديرا أى مقدرا أثره أو ما يدل عليه فهما حالان سببيان وبذلك التقرير اندفع إيراد أن التغيير معنى من المعانى وهو لا يكون لفظا ولا تقديرا وفى الحاشية أوجه أخر فى إعراب المتن فراجعها إن شئت (قوله تارة) منصوب على المفعول المطلق نحو ضربته مرة أو على الظرفية أى فى مرة (قوله يكون) أى التغير أى علامته لما تقدم قريبا وقوله فى اللفظ أى ظاهرة فى اللفظ (قوله فتلفظ بالرفع) أى بأثره أو علامته لأن الرفع معنوى بناء على قول المصنف إن الإعراب معنوى (قوله وبالجزم) أى وتلفظ بالجزم فيه خفاء لأن كلا من الجزم

والتقدير وهو المنوى كما تنوى الضمة في موسى يخشى والفتحة في لن أخشى الفتى والكسرة في نحو مررت بالرحا فموسى ويخشى مرفوعان بضمة مقدرة وأخشى والفتى منصوبان بفتحة مقدرة والرحا مخفوضة بكسرة مقدرة وهذا هو المراد بقوله لفظا أو تقديرا وأو هنا للتقسيم لا للترديد وكيفية الإعراب اللفظي (أن تقول في نحو يضرب زيد يضرب فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع التجرد من الناصب والجازم وزيد فاعل بيضرب وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع يضرب وتقول في مثل لن أكره حاتما لن حرف نفي ونصب وأكره فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له لن وحاتما مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له أكره وتقول

في لم أذهب بعمرو لم حرف نفي وجزم وأذهب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره لفظا والجازم له لم وبعمرو جار ومجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره والجار له الباء وكيفية الإعراب التقديري أن تقول في مثل موسى يخشى موسى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع الابتداء ويخشى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع التجرد وفاعل يخشى مستتر فيه جوازا تقديره هو وهو وفاعله جملة فعلية في محل رفع على الخبرية لموسى الرافع لمحل الجملة الواقعة خبر المبتدأ وتقول في نحو لن أخشى الفتى لن حرف نفي ونصب وأخشى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه لن والفتى مفعول به وهو منصوب بيخشى وعلامة نصبة فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وتقول في مررت بالرحا مررت فعل وفاعل الفعل مر والفاعل التاء وبالرحا جار ومجرور متعلق بمر والمجرور مخفوض وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر هذا إذا كانت الألف موجودة فإن كانت محذوفة نحو جاء فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فانك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي النصب علامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجر علامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وتقول فيما إذا منع من ظهور الحركة الألف

وعلامته ليس لفظا لأنه عدمي إذ هو عدم الحركة نعم يصح أن يقال في علامته التي هي السكون إنها لفظية بمعنى أنها متعلقة باللفظ لأن السكون حذف الحركة (قوله والتقدير) عطف تفسير (قوله وهو المنوى) أي المنوى أثره أو علامته لما تقدم بقرينة قوله كما تنوى الضمة فان الضمة المنوية ليست نفس التغيير وإنما هي علامته (قوله وهذا هو المراد بقوله لفظا أو تقديرا) كان الأولى أن يقول وهذا بعض ما أراد بقوله لفظا أو تقديرا لأن الإعراب التقديري ليس منحصرا في الاسم المقصور والفعل المضارع المعتل الآخر بل هما بعض ما يقدر فيه الإعراب (قوله وأو هنا) أي في تعريف الإعراب في هذا الكتاب للتقسيم أي تقسيم الإعراب إلى قسمين (قوله لا للترديد) هو مصدر ردد الكلام أي كرره وليس مرادا بل المراد الشك فكان الأولى أن يقول لا للتردد (قوله وكيفية الإعراب الخ) أراد بالإعراب هنا تطبيق التركيب على القواعد النحوية مطلقا سواء كان مبنيا أو معربا فلا ينافي ذلك قوله لن حرف نفي ونصب مع أن الحروف مبنية وليس المراد به هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا (قوله اللفظي) أي الذي تكون علامته لفظية فلا ينافي ماتقدم من أن الإعراب عند المصنف معنوي (قوله ضمة ظاهرة في آخره) هل المراد بعد آخره أو قبل آخره أو مع آخره اختلف الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جني والأول هو مذهب سيبويه وكلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة بجعل في للمصاحبة أي ضمة ظاهرة مع آخره (قوله وكيفية الإعراب التقديري) أي تطبيق التركيب على القواعد النحوية كما سبق ومعنى التقديري المقدر علامته (قوله التعذر) هو أن لا يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية كالاسم الذي في آخره ألف سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا والرحا أو محذوفة لالتقاء الساكنين أما الاستثقال فهو أن يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية لكنها ثقيلة عليه كالاسم الذي في آخره ياء مكسور ماقبلها كقاض وداع والقاضي والداعي (قوله وفاعل يخشى) لم يقل وفاعله خوف الالتباس بعود الضمير للتجرد لأنه أقرب مذكور (قوله مستتر فيه جوازا) أي استتارا جائزا أو ذا جواز والمستتر جوازا هو ما يخلفه الظاهر وذلك في فعل الغائب أو الغائبة كقام ويقوم وقامت وتقوم واسم الفاعل نحو زيد قائم أبوه وأما المستتر وجوبا فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل وذلك في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون أو بتاء المخاطب الواحد وفي فعل الأمر المسند إلى واحد وأفعال الاستثناء كخلا وعدا وفعل التعجب وأفعل التفضيل واسم فعل الأمر والمضارع والمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفع التقائهما وذلك لأن أصل فتى فتو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان

الاستثقال نحو جاء القاضي فالقاضي فاعل بجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة (٢٣) على الياء منع من ظهورها الاستثقال ومررت بالقاضي فالقاضي مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال هذا كله إذا كانت الياء موجودة فان كانت محذوفة نحو جاء قاض ومررت بقاض فانك تقول في الرفع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجر كذلك وقس على هذه الأمثلة ماأشبهها فحيث كان في آخر الاسم المعرب حرف صحيح أو حرف علة يشبه الصحيح كالواو والياء الساكن ماقبلهما كدلو وظبي فالإعراب ظاهر فيه وحيث كان في آخره ألف مفتوح ماقبلها كالفتى أو ياء مكسور ما قبلها كالقاضي فالإعراب مقدر فيه إلا أن الألف تقدر فيها الحركة تعذرا لكونها لاتقبل التحريك والياء تقدر فيها الحركة استثقالا لكونها تقبل الحركة ولكنها ثقيلة عليها والمراد بالألف الألف في اللفظ ولا التفات إلى كونها تكتب ياء في مثل يخشى والفتى فظهر أن لآخر كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة أحوال وأن الانتقال من الوقف إلى الرفع ومن الرفع إلى النصب ومن النصب إلى غيره هو الإعراب وأن تلك الأحوال المنتقل إليها تسمى أنواع الإعراب مجازا وقد [illegible]

الألف والتنوين فحذفت الألف لأنها جزء كلمة دون التنوين لأنه كلمة مستقلة وحذف الجزء أولى من حذف الكل كذا في الحاشية . أقول وهو مخالف لنص عبارة ابن مالك في الخلاصة من أن أصل فتى فتي بالياء لا بالواو حيث قال * كذا الذي اليا أصله نحو الفتى * الخ وقال نفس المحشي على الأشموني في ذلك الموضع ولا يرد الفتوة أي على أنه يائي فان الياء قلبت فيها واوا لانضمام ماقبلها اهـ (قوله الاستثقال) أي الثقل في النطق بالياء مضمومة أو مكسورة وأسقط النصب لأنه لا يظهر لخفته (قوله وفي الجر كذلك) أي بأن تقول علامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فان الأصل جاء قاضي ومررت بقاضي باثبات الياء مع التحريك والتنوين استثقلت الحركة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك الالتقاء وإذا دخلت أل أو الاضافة رجعت إليه وذهب التنوين نحو هذا القاضي وقاضيك وأما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مر لخفتها مطلقا وينون إن لم يضف ومالم يكن فيه أل كرأيت قاضيا وهذا حكم الوصل وأما الوقف فالأكثر على أنه كالوصل فتقول في المعرفة هذا القاضي بالإثبات وفي النكرة هذا قاض بالحذف وقد جاء بالعكس (قوله فحيث كان) أي إذا وجد فحيث بمعنى إذا فهو مضمن معنى الشرط وكان تامة بمعنى وجد (قوله يشبه الصحيح) أي في تحمله للحركات الثلاث وظهورها عليه (قوله كالواو الخ) الكاف استقصائية إذ ليس هناك غير هذين الحرفين (قوله فالإعراب ظاهر) أي إن لم يمنع منه مانع كالإضافة إلى ياء المتكلم نحو جاء غلامي (قوله والياء تقدر فيها الحركة) أي الضمة والكسرة وكذا الفتحة النائبة عن الكسرة فيما لا ينصرف فتقدر على الياء كما تقدم في نحو مررت بجوار وأما الفتحة فتظهر لخفتها عليها كما تقدم وكذا تقدر الضمة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع الذي آخره واو أو ياء نحو يدعو ويرمي وتظهر الفتحة عليهما للخفة (قوله ثلاثة أحوال) حال تقدر فيه الحركة للاستثقال وحال تقدر فيه للتعذر وحال تظهر فيه حيث لاتعذر ولا استثقال كذا في الحاشية . وأقول التقرير السابق لم يظهر منه أحوال الفعل المنقوص فتأمل (قوله وأن الانتقال الخ) أي وظهر أن الانتقال أي التحول من الوقف أي حالة الوقف أي السكون إلى الرفع أي حالة الرفع الخ أي ظهر ذلك من قوله فيما سبق والمراد بتغيير الآخر الخ حيث فسر التغيير الواقع خبرا عن الإعراب بتصييره مرفوعا الخ (قوله ومن النصب إلى غيره) أي الجر في الاسم والجزم في الفعل . ثم إن كلامه معترض باقتضائه أن الانتقال هو نفس الإعراب وليس كذلك وإنما الإعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف إلى الرفع مثلا ليس إعرابا بل الإعراب هو الرفع المنتقل إليه وهو التغيير المخصوص . وأجيب بأن المراد بالانتقال تغير حالة الوقف بحالة غيرها فهو من ذكر الملزوم وإرادة لازمه (قوله مجازا) حال من أنواع أي حالة كون الأنواع متجوزا بها عن معناها الأصلي وإنما كان إطلاق الأنواع على ماههنا مجازا لأن النوع كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة وذلك غير متأت هنا لأن الرفع مثلا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة لأن حقيقته بالضمة غير حقيقته بالواو مثلا وكذا البقية وهذا التجوز إنما يظهر على ماذهب إليه غير المصنف من كون الإعراب لفظيا وأن نفس الرفع ومابعده هو الإعراب وذلك لأنها حينئذ لم تندرج تحت جنس مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة ولم يندرج تحتها أشياء متفقة بالحقيقة فليست أنواعا منطقية بل أنواع عرفية وأما على ماذهب إليه المصنف من كون الإعراب معنويا فهي أنواع حقيقية لاندراجها تحت الاعراب بمعنى التغيير المطلق فالرفع مثلا تغيير مخصوص مندرج تحت مطلق التغيير وله أفراد تغيير بالضمة وتغيير بالواو الخ فهي أنواع منطقية حينئذ كذا في الحاشية . وأقول في قول الشارح وأن تلك الأحوال الخ شيء

وذلك لانه لم يظهر من كلامه السابق أن تسمية تلك الاحوال المنتقل اليها أنواعا تسمية مجازية وانما الذى ظهر من قوله السابق والمراد بتغيير الآخر الخ أن هذه أنواع للاعراب وأما المجازية فى اطلاق لفظ الانواع عليها فمن عدم انطباق تعريف النوع عليها فتأمل بانصاف (قوله وأقسامه الخ) جواب عن سؤال مقدر كأن سائلا قال له أنت قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل لهذه الحقيقة أفراد أولا * فاجاب بقوله وأقسامه الخ أى جزئياته لا أجزاؤه فالاقسام هنا مستعملة فى حقيقتها وهى الجزئيات بخلاف ما تقدم فى الكلام فانها بمعنى الاجزاء على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لان الكلام مركب فكل من الاسم والفعل والحرف جزء له وأما الاعراب فليس مركبا لانه التغيير المخصوص فكل من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغيير فيه فهى جزئيات له وتقسيمه اليها من تقسيم الكلى الى جزئياته لوجود ضابطه (قوله أى أقسام الاعراب) أى سواء كان فى الاسم أو فى الفعل وسواء كان بالضمة أو بغيرها فالمقسم الاعراب المطلق لا بخصوص كونه ضمة مثلا لئلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وهذه الاقسام أقسام له على كونه لفظيا أو معنويا اذ لو جعلت على أحدهما لتوهم أن له على الآخر أقساما أخر غيرها وليس كذلك فالرفع نفسه اعراب على القولين وكذا البقية وأما الضمة مثلا فهى نفس الاعراب على أنه لفظى وعلامة له على أنه معنوى (قوله بالنسبة الى الاسم والفعل) أى بالنظر الى مجموعهما وهذا جواب عما يقال ان أراد أن هذه الاقسام أقسام اعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض أو أقسام اعراب الفعل كانت ثلاثة أيضا الرفع والنصب والجزم * وحاصل الجواب أنه أراد أقسام اعرابهما من غير ملاحظة واحد منهما بخصوصه (قوله رفع الخ) بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل * ثم اعلم ان لكل واحد من هذه الاربعة معنى فى اللغة ومعنى فى الاصطلاح على كلا القولين فى الاعراب فالرفع لغة العلو والارتفاع واصطلاحا على ان الاعراب لفظى نفس الضمة وما ناب عنها وعلى أنه معنوى تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها والنصب لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحا على أن الاعراب لفظى نفس الفتحة وما ناب عنها وعلى أنه معنوى تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها والخفض لغة نقيض الرفع واصطلاحا على أن الاعراب لفظى نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى أنه معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحا على ان الاعراب لفظى نفس السكون وما ناب عنه وعلى أنه معنوى تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه والمراد على وجه مخصوص فى سائر هذه التعاريف الاصطلاحية بان يكون فى الاواخر لاختلاف العوامل فيخرج البناء (قوله وخفض فى اسم وجزم فى فعل) انما اختص الخفض بالاسم لثقله وخفة الاسم بواسطة مدلوله وهو الذات واختص الجزم بالفعل لخفته وثقل الفعل بتركب مدلوله وهو الحدث والزمان فاعطى الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل للتعادل (قوله على سبيل الاجمال) أى طريق هى الاجمال والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم أو فعل وقوله وأما على سبيل التفصيل أى طريق هى التفصيل والمراد به تعيين متعلقها فالمصنف قسمها أولا فى قوله وأقسامه أربعة باعتبار ذاتها وقسمها ثانيا فى قوله فللاسماء الخ باعتبار متعلقها أى محلها من الاسم والفعل (قوله فللاسماء) أى معربة كانت أو مبنية بدليل اطلاقه فيها وتقييده فى الافعال بالمعربة واذا كان المراد الافعال المعربة ورد أن يقال ان الافعال المعربة هى المضارع فقط فلا معنى للجمع ويجاب بان الجمع بالنظر للافراد وبعضهم جعل كلام المصنف فى خصوص المعرب من الاسماء والافعال وقصره عليه بدليل أن فرض الكلام فى أقسام الاعراب فيكون فى كلامه حذف الصفة فى الموضعين خلاف ما صنعه الشارح (قوله المذكور) أشار الى أن اسم الاشارة راجع للاربعة باعتبار تأويلها بالمذكور والا فذلك اسم اشارة للمفرد والمشار اليه وهو الاربعة جمع (قوله الرفع) أى ظاهرا أو مقدرا أو محلا وكذا فيما بعده (قوله الحاصل) أى المتحصل من ذلك أن الخ (قوله مشترك) أى مشترك فيه فهو من باب الحذف والايصال

(وأقسامه) أى أقسام الاعراب بالنسبة الى الاسم والفعل (أربعة رفع ونصب) فى اسم وفعل نحو يقوم زيد وان زيدا لن يقوم (وخفض) فى اسم نحو مررت بزيد (وجزم) فى فعل نحو لم يقم هذا على سبيل الاجمال وأما على سبيل التفصيل (فللاسماء من ذلك) المذكور من الاقسام الاربعة (الرفع) نحو جاء زيد (والنصب) نحو رأيت زيدا (والخفض) نحو مررت بزيد (ولا جزم فيها) أى لا جزم فى الاسماء (وللافعال المعربة (من ذلك) المذكور (الرفع) نحو يقوم (والنصب) نحو لن يقوم (والجزم) نحو لم يقم (ولا خفض فيها) أى لا خفض فى الافعال * والحاصل أن هذه الاقسام الاربعة ترجع الى قسمين قسم مشترك وقسم مختص

لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول به بفي وكذا اسم مفعوله تقول اشتركت في كذا فهو مشترك فيه (قوله فالمشترك) مبتدأ خبره شيئان وصح الإخبار به مع أنه مثنى عن المشترك مع أنه مفرد لأن لامه للجنس ومدخولها صادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال في قوله والمختص شيئان (قوله لأنه كرر الرفع والنصب) أي ذكرهما مرة مع الأسماء والأخرى مع الأفعال (قوله فعلمنا أنه) أي القسم أي قسم الرفع والنصب وإلا فحق العبارة أنهما (قوله علامات) المراد بالجمع ما فوق الواحد بالنظر للجزم لأنه ليس له إلا علامتان أو يقال الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفراد الفعل المعرب (قوله أعقبها بقوله) أي أتى عقبها بقوله باب الخ.

﴿باب معرفة علامات الإعراب﴾

من إضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجاني في مسمى الكتب والأبواب والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أي هذا دال معرفة الخ والمراد بالمعرفة الإدراك وإضافة الباب إليها من إضافة السبب للمسبب أي باب هو سبب حصول معرفة الخ فلا ينافي ما تقدم من أنه من إضافة الدال للمدلول لأن ذلك بالنظر لمدلوله أي الباب وهو علامات الإعراب وأن لفظ المعرفة مستدرك وهذا بالنظر للمعرفة وأنها غير مستدركة ثم إن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لا تقال إلا لإدراك الجزئيات كزيد وعمرو والبسائط وهي ما لا يقبل الانقسام كغاية النقطة وما هنا ليس كذلك لأن العلامات أمور كلية فكان الأولى أن يعبر بالعلم لأنه يقال للكلي كالحيوان والإنسان أو المركب كالنسبة في نحو زيد قائم وأجيب بأنه جار في ذلك على ما ذهب إليه الأكثر من أنهما بمعنى واحد أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير بجمع المؤنث السالم الذي هو من جموع القلة منزلة الجزئي الذي لا تكثر فيه * ثم إن كلام المصنف معترض بشيء آخر وهو أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئا وهو علامات الإعراب التي عقد لها الباب ولم يترجم له والجواب أن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب أضافه إليها إضافة السبب للمسبب كما تقدم لأن من طالعه وفهم معاني مسائله حصلت له معرفة علامات الإعراب وقدر الشارح لفظ أقسام لأن العلامات التي ذكرت ليست علامات للإعراب المطلق وإلا لما دلت الضمة على خصوص الرفع وإنما كانت تدل على إعراب مطلق أي كانت تدل على الحقيقة والماهية لا خصوص الأفراد وإنما هي علامات لأقسام الإعراب كما يدل على ذلك قول المتن فأما الضمة الخ وأيضا الإعراب نفسه ليس مشتركا مع غيره حتى يحتاج إلى علامات تميزه والعلامات إنما يؤتى بها لتمييز الأشياء المشتركة بعضها عن بعض وإضافة علامات إلى ما قدره الشرح وهو لفظ أقسام على معنى اللام على ما مشى عليه المصنف من أن الإعراب معنوي وأما على أنه لفظي فالإضافة بيانية أي علامات هي أقسام الإعراب (قوله التي هي الرفع الخ) نعت للأقسام ولا يضر الفصل بالمضاف إليه وهو الإعراب لأن المتضايفين كالشيء الواحد (قوله من حيث هو) أي لا بقيد كونه في الاسم لأن علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو والألف ولا بقيد كونه في الفعل لأن علاماته اثنتان الضمة والنون ولا بقيد كونه فيهما لأن علاماته خمسة ولا بقيد كونه بالضمة أو بالواو أو بالألف أو بالنون لئلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره وكذا يقال في النصب والخفض والجزم فالحيثية حيثية إطلاق (قوله أربع علامات) ذكر العدد لأن المعدود وهو علامات مؤنث (قوله على الأصل) متعلق بمحذوف إما نعت للضمة أي الكائنة على الأصل أو حال منها أي كائنة على الأصل والصفة لبيان الواقع والحال لازمة فلا يعترض بأنه يقتضي أن لنا ضمة أصلية وضمة غير أصلية وهو فاسد (قوله نيابة) بالنصب حال من الأحرف الثلاثة بتأويله باسم الفاعل أي حال كونها نائبة لكن وقوع المصدر المنكر حالا سماعي وإن كان كثيرا فالأولى نصبه على أنه مفعول مطلق أي تنوب نيابة (قوله لأصالتها) أي أرجحيتها في الدلالة على الرفع دون غيرها (قوله وثنى بالواو) أي أتى بالواو ثانيا (قوله تنشأ) أي تحدث وقوله فهي بنتها أي لتولدها عنها وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جني في الخصائص

فالمشترك شيئان الرفع والنصب والمختص شيئان الخفض والجزم وبيان ذلك أن الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل وأن الخفض يختص بالاسم وأن الجزم يختص بالفعل وذلك مستفاد من كلامه لأنه كرر الرفع والنصب مع الأسماء والأفعال فعلمنا أنه مشترك بينهما وخص الأسماء بالخفض ونفى عنها الجزم وخص الأفعال بالجزم ونفى عنها الخفض. ثم لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم علامات لابد من معرفتها فلذلك أعقبها بقوله:

﴿باب معرفة علامات) أقسام (الإعراب﴾ التي هي الرفع والنصب والخفض والجزم (للرفع) من حيث هو (أربع علامات الضمة) على الأصل والواو والألف والنون نيابة عن الضمة قدم الضمة لأصالتها وثنى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت فهي بنتها.

وهوأن حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها فالواو مركبة من ضمتين والالف من فتحتين والياء من كسرتين وهوقول ضعيف والصحيح انها بسائط لاتركيب فيها وعليه فيقال انه ثنى بالواو لكونها فرعا فى النيابة عن الضمة (قوله وثلث بالالف) أى ذكرها ثالثة (قوله لانها أخت الواو) حقيقة الاخت ومذكرها هو الاخ المشارك لغيره فى الولادة أو الرضاع و يستعار لكل مشارك لغيره فى شئ كما هنا فان الالف أخت الواو أى مشاركتها فى المد الخ ففيه استعارة مصرحة أصلية ولايخفى تقريرها (قوله واللين) عطف عام على خاص لان الواو والالف والياء حروف علة مطلقا وحروف لين أيضا ان سكنت الواو والياء مطلقا وحروف مد أيضا ان جانس الواو والياء ماقبلهما بان انضم ماقبل الواو وانكسر ماقبل الياء فكل حرف مد حرف لين ولاعكس وكل حرف لين حرف علة ولاعكس (قوله لضعف شبهها) من اضافة الصفة للموصوف (قوله فى الغنة) بيان لوجه الشبه وقوله عند سكونها أى النون ظرف للغنة فهو يفيد أن حروف العلة فيها غنة وأن النون اذا سكنت كذلك فاشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف فاخرت النون لذلك (قوله ولكل واحدة الخ) اعترض بانه يقتضى أن لكل واحدة ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع مع أن الواو ليس لها الا موضعان والالف والنون ليس لكل منهما الا موضع واحد كما سيأتى وأجيب بان الجمع فى مواضع باعتبار الافراد الشخصية وهى ممكنة التحقق فى أفراد ماسيأتى أو بان المراد بكل هنا الكل المجموع ومن بيانية لاتبعيضية أى وللمجموع الذى هو هذه العلامات مواضع وهذا لايستلزم أن يكون لكل واحدة منها عدة مواضع (قوله الاول فى الاسم المفرد) قد ينظر فيه لانه يوجب اما أن يكون الشئ ظرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم المفرد أو يكون الاول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الأحسن أن يقول الشارح بعد قول المصنف فى الاسم المفرد وهو الاول مثلا و يمكن توجيه كلامه بان يكون التقدير الاول يجىء فى الاسم المفرد من مجىء العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه لان ماهية الاول الذهنية أعم من الاسم المفرد وان كانت اياه بحسب الخارج فتأمله وقس عليه نظائره والمفرد المراد به هنا أى فى باب الاعراب ماليس مثنى حقيقة أوحكما ولامجموعا حقيقة أوحكما ولا من الاسماء الخمسة ولو كان مركبا كعبد الله وبعلبك (قوله نحو جاء زيد الخ) مثل للمذكر بمثالين وللمؤنث بمثالين أيضا للاشارة الى أنه لافرق بين الاعراب اللفظى والتقديرى فى كل منهما وكذا يقال فى جمع التكسير (قوله والاسارى) بفتح الهمزة وضمها جمع أسرى بفتح الهمزة جمع أسير بفتح الهمزة فالاسارى جمع الجمع (قوله والعذارى) جمع عذراء وهى البكر (قوله ماتغير فيه بناء مفرده) أى جمع وهو مادل على أكثر من اثنين تغير فيه صيغة واحده فالمراد بالمفرد فيه ماقابل المركب أى ماتغير فيه مفرده عن حالته قبل الجمع أى تغيرا غير اعلال ولا الحاق علامة جمع ولايعرب معه بالحروف فسقط بالاول ماتغير فيه بناء واحده للاعلال وهو جمع تصحيح نحو قاضون ومصطفون و بالثانى ماتغير فيه بناء واحده لالحاق علامة الجمع وهو جمع مذكر سالم كزيدون أو جمع مؤنث سالم كهندات و بالثالث ماتغير فيه بناء واحده وهو معرب بالحروف كسنون وأرضون و بايقاع ما على جمع كما تقدم لايرد المثنى لكونه تغير فيه بناء الواحد ثم لافرق فى التغير بين أن يكون مشاهدا وهو ماذكره الشارح أو تقديرا كفلك فانه يستعمل فى المفرد والجمع بلفظ واحد لكن ان جعلته جمعا فضمة أوله كضمة أسد وان جعلته مفردا فضمته كضمة قفل والتغير أمر اعتبارى لانه يقدر زوال الضمة الكائنة فى الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع عند سيبويه و يعرف الجمع من المفرد بالضمير أو بالنعت أو بغير ذلك فتقول فلك سائرة للمفرد وفلك سائرات للجمع واشتريته ان كان مفردا واشتريتهن ان كان جمعا (قوله وهو) أى تغير مفرده وماتغير فيه بناء مفرده وعلى الثانى يحتاج لتقدير مضاف بعد قوله الاول والثانى الخ أى الاول صاحب التغيير بالزيادة الخ ثم ان هذا التقسيم الى الستة بحسب الوجود لابحسب القسمة العقلية والا فهى ثمانية لانها اما بزيادة فقط

وثلث بالالف لانها أخت الواو فى المد واللين وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة فى الغنة عند سكونها ولكل واحدة من هذه العلامات الاربع مواضع تختص بها (فاما الضمة فتكون علامة للرفع فى أربعة مواضع) الاول (فى الاسم المفرد) سواء كان لمذكر نحو جاء زيد والفتى أم لمؤنث نحو جاءت هند وحبلى (و) الثانى فى (جمع التكسير) سواء كان لمذكر نحو جاء الرجال والاسارى أو لمؤنث نحو جاءت الهنود والعذارى والمراد بجمع التكسير ماتغير فيه بناء مفرده وهو ستة أقسام * الاول التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل

نحو صنو وصنوان * الثاني التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة وتخم * الثالث التغيير بتبديل
الشكل من غير زيادة ولا نقص نحو أسد وأسد * الرابع التغيير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل كرجل ورجال * الخامس التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسل * السادس التغيير بالزيادة والنقص كتغيير الشكل نحو غلام وغلمان فهذه كلها ترفع بالضمة (و) الموضع الثالث في (جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو جاءت الهندات وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب والا فقد يكون جمعا لمذكر نحو اصطبلات جمع اصطبل وقد يكون مكسرا نحو حبليات جمع حبلى (و) الرابع في (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شئ) يوجب بناءه كنون النسوة نحو يتربصن أو نون التوكيد نحو ليسجنن وليكونن أو ينقل اعرابه كألف الاثنين نحو يضربان أو واو الجمع نحو يضربون أو ياء المخاطبة نحو تضربين ومثال المضارع الذي لم يتصل بآخره شئ من ذلك نحو يضرب ويخشى (وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين) الاول (في جمع المذكر السالم) نحو جاء

أو بنقص فقط أو بهما معا أو بعدمهما وكل منها اما مع تغيير شكل أولا لكنه أسقط منها قسمين لعدم وجودهما في كلامهم هما وجود الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم التغيير فيهما **(قوله نحو صنو وصنوان)** الصنو فرع الشجرة والصنوان يستعمل مثنى وجمعا ويفرق في الجمع بالاعراب بالحركات الظاهرة عليها وبعدم التنوين في النون مع كسرها والاعراب بالحرف في المثنى **(قوله نحو تخمة)** مفرد وتخم جمع **(قوله نحو أسد)** بفتحتين اسم للحيوان المفترس والجمع أسد بضمتين ويخفف باسكان السين المهملة **(قوله نحو غلام وغلمان)** أما الزيادة في غلمان فبالالف والنون وأما النقص فنقص الالف التي كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد وأما تغيير الشكل فظاهر فعرفت أن ألف غلمان غير ألف غلام لاختلاف محلهما **(قوله وهو ما جمع الخ)** ان أوقعنا ما على مفرد صح قوله جمع الخ ولم يصح قوله الآتي انه ينصب بالكسرة وان أوقعناها على جمع نافى قوله جمع الخ لان الجمع لا يجمع ثانيا وأجيب باختيار الثاني وأن المراد ما تحققت جمعيته وحصلت بالف وتاء أي كان لهما دخل في الجمعية فالباء للسببية وحينئذ فلا حاجة لقوله مزيدتين لان ما خرج به يخرج بجعل الباء للسببية اذ لا تكون الالف والتاء سببا في الجمعية الا ان كانتا مزيدتين وان جعلت الباء للمصاحبة احتيج الى مزيدتين ليخرج قضاة وأبيات فان كلا منهما يصدق عليه أنه جمع مع الالف والتاء لكن ألف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة وتاء أبيات أصل ونصب هذين بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير **(قوله وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة الخ)** وكذا بالجمع لانه قد يكون اسم جمع كاولات أو مفردا كعرفات لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج اليه بعد تفسيره له بما جمع بألف وتاء الخ لان عمومه حينئذ شامل لما أورده وليس خارجا عنه حتى يحتاج لجعل التعريف بالنظر للغالب نعم هو محتاج اليه بالنظر للتقييد بالجمع بعد ذلك التفسير أيضا **(قوله اصطبل)** بقطع الهمزة وهو موقف الدابة **(قوله حبليات)** وتغييره بقلب ألف المفرد وهو حبلى في الجمع ياء **(قوله يوجب بناءه)** أي على السكون كنون النسوة نحو يتربصن أو على الفتح كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو ليسجنن وخفيفة نحو ليكونن والكاف في كلام الشارح استقصائية لانحصار موجب بناء المضارع فيهما واعترض قوله يوجب بناءه بأنه لا حاجة اليه لان الكلام في المعربات فكان المناسب حمل الشئ في كلام المتن على ما ينقل اعرابه فقط وأجيب بانه ذكره لتنبيه المبتدي على ما عساه يغفل عنه واعلم أن نون النسوة لا تكون الا مباشرة وأما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظا وتقديرا وهي الموجبة للبناء كما تقدم وتكون مباشرة لفظا منفصلة تقديرا نحو ولا يصدنك أو منفصلة لفظا وتقديرا نحو لتبلون ولا تتبعان فاما ترين والفعل معها معرب **(قوله وأما الواو)** أي المضموم ما قبلها لفظا كالزيدون أو تقديرا كالمصطفون وقوله فتكون علامة للرفع أي على الرفع فاللام بمعنى على أي أمارة عليه على سبيل النيابة **(قوله الاول في جمع المذكر السالم)** تقدم الكلام على هذه الظرفية ولا يخفى أن جمع في الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الى مثليه فأكثر بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول أي المذكر المجموع جمع سلامة وما حمل عليه وهو ما كان آخره واوا ونونا في حالة الرفع كالزيدون وعشرون أو ياء ونونا في حالتي النصب والجر كالزيدين وعشرين * وهو قسمان علم وصفة فخرج ما ليس علما ولا صفة كرجل فلا يقال فيه رجلون الا اذا صغر لانه حينئذ يلتحق بالصفات فالاول نحو الزيدون والثاني كالمسلمون وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة في العلم والصفة أن يكون كل لمذكر عاقل خال عن التاء الموضوعة للتأنيث التي ليست عوضا عن غيرها ويختص العلم بان لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحرفين ويختص الصفة بان لا تكون من باب أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث لكن العلم اذا جمع زالت علميته ووجب أن يعوض عنها تعريف آخر اذا أريد التعريف وذلك لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه فهو لم يوضع علما الا مفردا فهو دال على الواحد واذا جمع زال

الز مدون وسمي سالما لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (و) الموضع الثاني (في الاسماء الخمسة وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذومال) نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذومال فيرفع بالواو نيابة عن الضمة واستغنى عن اشتراط كونها مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم لكونه ذكرها كذلك

معنى العلمية منه لانه حينئذ يصير لا علمي معنى متعدد والتعدد والوحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقيا على علميته لتنافي المدلول الجمع والعلمية وكذا يقال في العلم اذا ثني فوجود العلمية شرط للاقدام على الجمع والتثنية وعدمها شرط لثبوتهما فخرج بالمذكر من العلم نحو زينب ومن الصفة نحو حائض وبالعاقل من العلم نحو لاحق اسم فرس ومن الصفة نحو سابق صفة لفرس بخلاف صفة عاقل ومنه والسابقون السابقون وبالخلو من التاء وان استعملت في غير التأنيث كالمبالغة من العلم نحو حمزة وطلحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ليست عوضا من غيرها قيد في القيد وشأنه الادخال فان كانت عوضا مثل عدة وثبة علمين جاز فيه عدون وثبون وخرج ما ركب تركيبا اسناديا من الاعلام كبرق نحره أو مزجيا كسيبويه وما أعرب بحرفين كزيدان وزيدون علما فلا يجمع هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فعلاء بفتح الفاء والمد كأحمر وأسود وشذ قول الشاعر

فما وجدت نساء بني تميم * حلائل أسودين وأحمرينا

بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاء بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالافضل فيقال الافضلون لان مؤنثه فعلى وخرج ما كان من باب فعلان فعلى كندمان من الندم فان مؤنثه ندمى أما ندمان من المنادمة فيجمع هذا الجمع لان مؤنثه ندمانة وخرج ما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فعيل اذا كان بمعنى المفعول كقتيل يقال رجل قتيل وامرأة قتيل أما لو كان بمعنى الفاعل فلا يستوي فيه مذكره ومؤنثه بل يفرق بينهما بالتاء كعليم للمذكر وعليمة للمؤنث وبقولنا فيما تقدم والمراد به هنا اسم المفعول أي المذكر الخ يندفع الاعتراض على المتن بان فيه قصورا لانه لم يذكر الملحق بجمع المذكر السالم في هذا الاعراب وحاصل الجواب أن في كلامه حذف المعطوف (قوله لسلامة بناء) أي لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير (قوله مع قطع النظر الخ) دفع لما يقال ان هذا الجمع ليس سالما لانه زاد على المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة أن الواو أتي بها نيابة عن الحركة ودلالة على جماعة الذكور والنون أتي بها جبرا لما فاته من الاعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يؤت بهما لمحض الجمعية والذي يجعل المفرد به متغيرا هو الذي يؤتى به لمحض الجمعية كصنوان لجمع صنو (قوله وحموك) بكسر الكاف لانه قريب الزوج الذكر على المشهور فلا يضاف الا الى المرأة أي على المشهور وأما الكاف في البقية فان أضفتها الى مذكر فتحت والا كسرت (قوله واستغنى عن اشتراط الخ) أي عن التصريح باشتراط الخ (قوله مفردة) فلو ثنيت أو جمعت أعربت اعراب المثنى أو المجموع فان جمعت جمع تصحيح أعربت بالحروف أو جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة كذا في الحاشية والذي في الحفني على الاسموني عن ابن قاسم أنها ان جمعت بالالف والتاء أيضا بان أريد بها من لا يعقل أعربت اعراب الجمع بالالف والتاء وأنها لا يجمع منها جمع سلامة المذكر الا الاب والاخ والحم وان نازع في جمع الاخير البهوتي (قوله مكبرة) فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة (قوله مضافة) فلو أفردت أعربت بالحركات الظاهرة كجاء أب ورأيت أبا ومررت بأب (قوله لغير ياء المتكلم) فلو أضيفت اليها أعربت بالحركات المقدرة والذي ذكره الشارح أربعة شروط ويزاد عليها أن تكون غير منسوبة فلو كانت منسوبة أعربت بالحركات الظاهرة كجاء أبوبك وأن يكون الفم خاليا من الميم والا أعربت بالحركات الظاهرة وأن تكون ذو بمعنى صاحب فان كانت موصولة فهي مبنية على المشهور وأن تضاف ذو الى اسم جنس ظاهر غير صفة وشذ اضافتها الى غيره نحو أنا الله ذو بكة سواء كان اسم الجنس معرفة نحو والله ذو الفضل العظيم أو نكرة نحو ذو مال وقولنا اسم جنس ظاهر احتراز عن الضمير العائد لاسم الجنس نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه

فانه لا يعامل معاملته والا فاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا وقولنا غير صفة قيد لا بد منه في اخراج الصفات كقائم وضارب فانها أسماء أجناس فقول بعضهم انه لبيان الواقع لان اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد

وأسقط المصنف الهن هنا تبعا للفراء والزجاجي لان اعرابه بالحروف لغة قليلة (وأما الالف فتكون علامة للرفع فى تثنية الاسماء خاصة نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة (وأما النون فتكون علامة للرفع فى الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية) وهو الالف نحو تضربان بالفوقانية ويضربان بالتحتانية (أو ضمير جمع) المذكر وهو الواو نحو تضربون بالفوقانية ويضربون بالتحتانية (أو ضمير المؤنثة

والمراد بالصفة ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات وانما لم تضف اليها لان الغرض من وضعها كما علمت التوصل الى الوصف باسماء الاجناس واذا كان المضاف اليه وصفا لم يحتج اليها اذا علمت ذلك علمت أن الشروط ثمانية ولم يصرح بها المتن لانه ذكرها كذلك كما قاله الشارح لكن يوهم اشتراط اضافتها للكاف واضافة ذو الى لفظ مال يوهم اشتراط التصريح بالاضافة وليس كذلك بل مثل الاضافة الصريحة الاضافة المقدرة كما فى قوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * أى خياشيمها وفاها (قوله وأسقط المصنف الخ) المراد بالاسقاط عدم الذكر أى تركه ولم يأت به (قوله الهن) هو على الصحيح اسم يكنى به عن أسماء الاجناس مطلقا سواء كان يستقبح التصريح بذكرها أولا (قوله فى تثنية الاسماء خاصة) اعترض بأن الالف علامة فى المثنى لا فى التثنية التى هى فعل الفاعل * وأجيب بأن كلامه من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق فالاضافة الى الاسماء من اضافة البعض الى الكل فهى على معنى من أى فى المثنى من الاسماء أو من اضافة الصفة للموصوف أى فى الاسماء المثناة وقوله الاسماء لا محترز له لان غيرها لا يثنى كما أن قوله خاصة كذلك سواء رجع الى تثنية أو الى الاسماء وهو بمعنى خصوصا فهو من المصادر التى جاءت على فاعلة كالعافية والعاقبة منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص تثنية الاسماء بكون الالف علامة لرفعها خصوصا بناء على المشهور من جواز حذف عامل المؤكد بكسر الكاف خلافا لابن مالك والمراد بالمثنى كل اسم ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف فخرج بالقيد الاول نحو العمرين فى عمرو وعمرو به وبالثانى فى أبى بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا واثنتان اذ لم يسمع كل ولا كلة ولا اثن ولا اثنة وهذه المخرجات ملحقات بالمثنى فى اعرابه لا منه ثم اعلم أنه يشترط فى كل ما يثنى عند الاكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ما ركبا
موافقا فى اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

كذا فى الحاشية فلا يثنى ما كان مبنيا وأما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين ولا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ولا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى وقدمت الاشارة الى ذلك فى جمع المذكر ولا يثنى ما ركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح وأما المركب الاضافى من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه ولا يثنى ما لم يتفق فى اللفظ وأما نحو الابوان فمن باب التغليب ولا ما لم يتفق فى المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ ولا يثنى ما لا ثانى له فى الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز ولا ما استغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سى عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن ولا ما استغنى بملحق المثنى عن تثنيته فلا يثنى جمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا أفاده فى التصريح (قوله تضربان بالفوقانية) وهو يصلح للمخاطبين المذكرين نحو أنتما تضربان يا زيدان والمؤنثين نحو أنتما تضربان يا هندان والتاء فيه للخطاب ولا تكون الالف فيه الا اسما ويصلح للغائبتين المؤنثتين سواء كانت الالف اسما نحو الهندان تقومان أو حرفا على لغة أكلونى البراغيث نحو تقومان الهندان والتاء فيه للتأنيث لا للخطاب ففيه أربع صور (قوله ويضربان بالتحتانية) للغائبين المذكرين اسما كانت الالف نحو الزيدان يضربان أو حرفا نحو يضربان الزيدان على تلك اللغة ففيه صورتان (قوله تضربون بالفوقانية) خاص بجمع الذكور الحاضرين نحو أنتم تضربون ولا تكون الواو فيه الا اسما ففيه صورة واحدة (قوله ويضربون بالتحتانية) لجمع الذكور الغائبين سواء كانت الواو فيه اسما نحو الزيدون يضربون أو حرفا نحو يضربون الزيدون على تلك اللغة ففيه صورتان

المخاطبة) وهو الياء التحتانية نحو تضربين وتسمى الافعال الخمسة وهي مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة (وللنصب خمس علامات الفتحة والالف والكسرة والياء وحذف النون) قدم الفتحة لانها الاصل وأعقبها بالالف لانها تنشأ عنها وثلث بالكسرة لانها أخت الفتحة فى التحريك وأعقبها بالياء لانها بنت الكسر وختم بحذف النون لبعد المشابهة فيها ولكل من هذه العلامات الخمس مواضع تخصها (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة مواضع) الاول (فى الاسم المفرد) نحو رأيت زيدا وعبدالله والفتى (و) الموضع الثانى فى (جمع التكسير) نحو رأيت الزيود والهنود والاسارى والعذارى (و) الموضع الثالث فى (الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ) مما تقدم فى علامات الرفع نحو لن يضرب ولن يخشى (وأما الالف فتكون علامة للنصب فى الاسماء الخمسة) المتقدمة فى علامات الرفع (نحو رأيت أباك وأخاك) فأباك وأخاك منصوبان برأيت وعلامة نصبهما الالف نيابة عن الفتحة (وما أشبه ذلك) من نحو رأيت حماك وفاك وذا مال (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب فى جمع المؤنث السالم) نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وقيل مفعول مطلق وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم (وأما الياء فتكون علامة للنصب

(قوله المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع اذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون يتصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحترز عنه (قوله نحو تضربين) ولا يكون الا مبدوأ بالتاء الفوقية ولا تكون الياء فيه الا اسما ففيه صورة واحدة لجملة الافعال باعتبار ما تقدم عشرة وان نظر الى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث أو مخاطب على غائب أو بالعكس والى انقسام المؤنث الى حقيقى التأنيث ومجازيه وغير ذلك زادت الصور (قوله ثبوت النون) أى النون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف (قوله وللنصب) أى من حيث هو الى آخر ما تقدم (قوله أخت الفتحة) أى مشاركتها فى مطلق التحريك أى التحرك فلا يرد أن وصفها التحرك وان التحريك فعل المتكلم (قوله لبعد المشابهة فيها) أى لضعف المشابهة فى الحذف فالضمير فى قوله فيها راجع للحذف وأنثه لاكتساب مرجعه وهو الحذف التأنيث من المضاف اليه وهو النون فى قوله بحذف النون أو يقال أنث باعتبار العلامة (قوله مواضع) جمعها باعتبار الافراد الشخصية والا فالالف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الا موضع والياء لها موضعان لا ثلاثة وأما الجواب بأن المراد بالجمع ما فوق الواحد فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولا يجرى فى الالف والكسرة وحذف النون لما عرفت من أنه ليس لكل منها الا موضع واحد (قوله الاول فى الاسم) تقدم ما فيه ولا فرق فى الاسم المفرد بين كونه مضافا أو غير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدرة للتعذر أو للمناسبة منصرفا أو غير منصرف أشار الى بعض ذلك بالامثلة ومثله رأيت غلامى وقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب ولا يخفى اعرابه (قوله فى جمع التكسير) أى الجمع المكسر ويعمم فيه بمثل ما قبله كما أشار الى بعض ذلك بالامثلة (قوله فى الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أو معتله (قوله اذا دخل عليه ناصب) لا حاجة اليه لان الشئ لا ينصب الا بناصب لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره فى نظائر هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار وكان الاولى ذكر مثل هذا فى أول الكلام فى قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع فى الاسم المفرد بأن يقول هناك اذا دخل عليه رافع ويكتفى بذلك عن ذكر مثله فى نظائره (قوله مما تقدم فى علامات الرفع) وهو ما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه وهو نون التوكيد بقسميها ونون النسوة وألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة فان دخل عليه الناصب وكان متصلا به نون النسوة كان اعرابه محليا نحو ولا يحل لهن أن يكتمن (قوله المتقدمة) أشار به الى أن أل فى الاسماء للعهد الذكرى (قوله وما أشبه ذلك) قد يقال لا فائدة له مع قوله أولا نحو رأيت أباك * وأجيب بان نحو أفاد عدم الحصر فى الذهن وهذا أفاد عدم الحصر فى الخارج أو بالعكس وقول الشارح من نحو رأيت الخ بيان لما أشبه ولا موقع للفظ نحو هنا لانه لم يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتها * وأجيب بان ذكرها باعتبار كل فرد وحده من هذه الثلاثة فيكون المعنى نحو رأيت حماك من بقية اخوانه وكذا نحو رأيت فاك من بقية اخوانه وهكذا ولو أسقطها وقال من رأيت حماك الخ لكان أحسن (قوله فالسموات مفعول به) أى عند الجمهور (وقوله وقيل مفعول مطلق) أى عند الجرجانى والزمخشرى وابن الحاجب وصوبه فى المغنى ووجهها بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا أو أنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو ما كان العامل فيه فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا والجمهور لا يشترطون هذا الشرط وباتفاق القولين نصب السموات ونحوه بالكسرة وهذه حكمة تأخير الاعراب عن حكاية القول الثانى وهذان القولان ليسا مختصين بجمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة بل جاريان فى نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة ثم اعلم أنه انما نصب ما جمع بألف وتاء مزيدتين بالكسرة حملا للنصب على الجر كما فعلوا ذلك فى أصله

في التثنية) **نحو رأيت الزيدين فالزيدين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها نيابة عن الفتحة** لأنه مثنى (و) في (الجمع) المذكر السالم نحو رأيت العمرين فالعمرين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المكسور ماقبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثنى فإذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف إلى جمع المذكر السالم لأنه أخوه في الإعراب بالحروف (وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال) الخمسة (التي رفعها بثبات النون) وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو لن يفعلا ولن تفعلا أو ضمير جمع نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لن تفعلي فهذه منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة (والخفض ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة) بدأ بالكسرة لأنها الأصل وثنى بالياء لأنها بنتها وختم بالفتحة لأنها أخت الكسرة في التحريك ولكل من هذه العلامات الثلاث مواضع تخصها (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع) الأول (في الاسم المفرد المنصرف) وهو الاسم المتمكن الأمكن نحو مررت بزيد وسمي منصرفا لدخول تنوين الصرف عليه وهو المسمى بتنوين التمكين (و) الثاني في (جمع التكسير المنصرف) نحو مررت بزيود وهنود وسيأتي أن غير المنصرف يخفض بالفتحة (و) الثالث في (جمع المؤنث السالم) ولا يكون إلا منصرفا نحو مررت بالهندات إذا لم يكن علما

وهو ماجمع بالواو والنون ليلتحق الفرع بالأصل ولم يعربوه بالحروف كأصله لأنه ليس في آخره حروف تصلح للاعراب بخلاف أصله . واعلم أيضا أن هذا الجمع يطرد في ستة أشياء منظومة في قول الشاطبي في شرح الألفية:

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

(قوله في التثنية) أي المثنى (قوله وأطلق الجمع الخ) اعتذار عن إطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكر السالم وقوله لكونه على حد المثنى أي طريقته في الإعراب بالحروف وفي أن آخر كل منهما نون تحذف للاضافة (قوله لأنه الخ) أي لأجل أن المثنى شريك جمع المذكر السالم في الاعراب بالحروف (قوله بثبات النون) أي بالنون الثابتة (قوله وتقدم أنها كل فعل مضارع الخ) فيه تسمح لأن الذي تقدم قوله وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية الخ ولم يتقدم أنها كل فعل مضارع الخ نعم تقدم مايفيد ذلك (قوله وللخفض) اللام بمعنى على (قوله لأنها أخت الكسرة في التحريك) أي مشاركتها في التحرك فاطلاق التحريك على التحرك من إطلاق السبب على المسبب (قوله مواضع تخصها) الجمع باعتبار الأفراد الشخصية وإلا فالفتحة ليس لها إلا موضع واحد وهو الاسم الذي لاينصرف (قوله المنصرف) أي حقيقة كزيد أو حكما وهو غير المنصرف إذا أضيف أو اقترن بأل بناء على أنه باق على منعه من الصرف سواء ظهر إعراب ذلك الاسم كزيدا أو قدر للثقل أو التعذر أو المناسبة كمررت بالقاضي والفتى وغلامي (قوله وهو الاسم المتمكن الأمكن) يحتمل أنه تعريف للمنصرف من حيث هو سواء كان مفردا أو جمع تكسير ويحتمل أنه تعريف للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفا بالأعم إن لم يحمل الاسم في التعريف على المفرد وقد أجازه المتقدمون لأنه يستفاد به التمييز في الجملة والاسم المتمكن هو العاري عن شبه الحرف فلم يبن والأمكن الزائد في التمكن وهو العاري عن شبه الفعل فلم يمنع من الصرف . واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن وهو الاسم المعرب المنصرف ومتمكن غير أمكن وهو المعرب غير المنصرف ولا متمكن ولا أمكن وهو المبني كالمضمرات وأسماء الاستفهام (قوله لدخول تنوين الصرف عليه) الأولى أن يقول للحوق تنوين الصرف له لأن الدخول يكون في الأول والتنوين في الآخر وإضافة تنوين إلى الصرف من إضافة المسمى إلى الاسم أي التنوين المسمى بالصرف وماذكره من أن الصرف هو التنوين أي تنوين التمكين كما ذكره بقوله وهو المسمى بتنوين التمكين هو مذهب المحققين الذي أشار إليه ابن مالك بقوله :

الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا

وقيل هو الجر مع التنوين وقيل يطلق على تنوين التمكين والعوض والمقابلة والصرف (قوله وجمع التكسير المنصرف) أي حقيقة كما مثل الشارح أو حكما فدخل غير المنصرف مضافا نحو اعتكفت في مساجدكم أومقرونا بأل نحو وأنتم عاكفون في المساجد بناء على ماتقدم في المفرد هذا ولم يقل المصنف في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع أنه أخصر لزيادة الإيضاح للمبتدي لأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما (قوله وسيأتي أن غير المنصرف) أي من نوعي المفرد وجمع التكسير (قوله ولا يكون إلا منصرفا) ولذا لم يقيده المتن بالمنصرف كما فعل في ما قبله (قوله إذا لم يكن علما) هذا قيد في قوله ولا يكون إلا منصرفا

فان كان علما جازفيه الصرف عدمه (وأما الياء فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع) الاول (فى الاسماء الخمسة) المعتلة المضافة نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال فهذه مخفوضة بالياء الموحدة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة (و) الثانى (فى التثنية) مطلقا نحو مررت بالزيدين والهندين فالزيدين والهندين مخفوضان بالياء الموحدة وعلامة خفضهما الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة (و) الثالث فى (الجمع) السالم للمذكر نحو مررت بالزيدين فالزيدين مخفوض بالياء الموحدة وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض فى الاسم الذى لاينصرف)

ولقائل أن يقول لاضرورة الى هذا القيد لان ماجعل علما صار مفردا والكلام فى الجمع نعم يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار أصله (قوله فان كان علما الخ) نحو عرفات علما لموضع الوقوف وأذرعات قرية من قرى الشام واختلف العرب فى كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه فى الاصل ثابتة فاستصحب بعد التسمية وهذه هى اللغة المشهورة وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فقط فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهو وان لم يكن تنوين صرف الا أنه مشبه له فى الصورة وقضية ذلك كما قال بعضهم انه لو سمى به مذكر كأن سمى رجل بمسلمات أنهم يصرفونه وقد روى باللغات الثلاث قوله

تنورتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالى

(قوله المعتلة) أى التى آخرها حال الاضافة حرف علة وانما قلنا حال الاضافة لئلا يرد عليه فوه فان آخره حال الافراد هاء وأصله فوه بفتح الفاء عند سيبويه والخليل وبضمها عند الفراء وعلى كل الخ وليس هو باسكان الواو (قوله المضافة) أى الى غير ياء المتكلم (قوله فى التثنية مطلقا) أى سواء كان لمذكر أو لمؤنث (قوله السالم للمذكر) أى فأل فى الجمع للعهد الذكرى والقرينة على ذلك ذكره مع التثنية كما مر (قوله فى الاسم الذى لا ينصرف) سواء كان مفردا أو جمعا مكسرا ظاهر الاعراب أو مقدره وضابطه أنه المشابه للفعل فى اشتماله على علتين فرعيتين معتبرتين مختلفتين مرجع احداهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى أو علة فرعية تقوم مقام علتين وذلك أن الفعل فيه علتان فرعيتان احداهما ترجع الى اللفظ وهى اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والمشتق فرع المشتق منه وأما عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب لان الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط والمركب فرع المفرد كذا فى الحاشية ومثله فى حاشيته على الاشمونى وتعقبه سم نقلا عن العلامة الدنوشرى حيث قال وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى اه والثانية ترجع الى المعنى وهى احتياجه الى الفاعل فى الافادة وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فاذا شابهه الاسم فى اشتماله على مطلق علتين الخ وليس المراد فى اشتماله على عين العلتين اللتين فى الفعل منع منه شيآن ممنوعان من الفعل وهما الكسرة والتنوين وبوصف العلتين بالمعتبرتين اندفع ايراد نحو هند اذا صرف مع أن فيه الفرعيتين أى لانهما ليستا بمعتبرتين لانتفاء بعض الشروط حينئذ كما سيأتى فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط نحو أجيمال بالجيم تصغير اجمال جمع جمل ففيه فرعيتان فان المجموع فرع المفرد والمصغر فرع المكبر وكلاهما من جهة اللفظ أو كانتا من جهة المعنى فقط نحو حائض وطامث ففى كل منهما فرعيتان التأنيث وهو فرع التذكير والوصف وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم تمنع منه الكسرة ولا التنوين لانه لم يصر بذلك كامل الشبه بالفعل ثم اعلم أن حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع الاولى صيغة منتهى الجموع والثانية التأنيث وهو ثلاثة أنواع تأنيث بالالف المقصورة أو الممدودة وتأنيث بالتاء الظاهرة وتأنيث معنوى كما سيأتى والثالثة المعرفة والمراد هنا خصوص العلمية لا غيرها من بقية المعارف لعدم مدخلية المضمر والمبهم هنا لكونهما مبنيين والكلام فى المعربات وجعل ذى الاضافة أو اللام غير المنصرف فى حكم المنصرف والرابعة العجمة والخامسة وزن الفعل والسادسة زيادة الالف والنون والسابعة العدل والثامنة التركيب والتاسعة الوصف وأن من هذه العلل ما يقوم مقام علتين فيستقل بالمنع بمفرده وهو شيآن صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث المقصورة والممدودة أما وجه قيام الاول مقام علتين فلان كونه جمعا بمنزلة علة وهى

من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهى من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وأما وجه قيام الثانى مقامهما فلانه زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ماهى فيه فلا يقال فى حمراء حمر ولا فى حبلى حبل فالتأنيث بمنزلة علة وهى من جهة المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى وهى من جهة اللفظ كذا فى الحاشية والذى فى الحفنى على الاشمونى أن التأنيث بمنزلة علة ترجع الى اللفظ ولزوم علامته علة ترجع الى المعنى وان منها مالا يستقل بالمنع بل لابد من علة ثانية معه وهى السبعة الباقية وبعض الثامنة وهو التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوى وهذه على قسمين ما يمنع منها مع الوصفية وما يمنع مع العلمية ضرورة أن الوصفية والعلمية لا يجتمعان لتنافى مدلولهما فان مدلول العلمية الذات ومدلول الوصفية حالة من أحوالها فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كمثنى وثلاث ووزن الفعل كأحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر ويزيد وعثمان وثلاثة أخرى وهى العجمة كابراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والتركيب كمعديكرب اذا علمت ذلك علمت أن تسمية كل واحدة من هذه العلل السبعة وبعض الثامنة علة مجاز اذ كل واحدة جزء علة فالعلة التامة الموجبة لمنع الصرف مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما كما قاله بعضهم وقد أشار الشارح الى أعظم ما تقدم بقوله وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع الخ (قوله وهو ما كان الخ) أى الاسم الذى لا ينصرف المشتمل على علة تقوم مقام علتين ما كان الخ أى هو الذى وجد على وزن صيغة أى هيئة منتهى أى أقصى الجموع أى الذى لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى بعد حصوله على هذه الصيغة مثلا كلب يجمع على أكلب ثم يجمع أكلب على أكالب وكذلك نعم يجمع على أنعام ثم يجمع أنعام على أناعيم وأكالب وأناعيم لا يجمعان بعد ذلك فهما على صيغة وقفت عندها جموع التكسير وقولنا لا يمكن أن يجمع جمع تكسير لا ينافى امكان جمعه جمع سلامة نحو الصواحبات جمع صواحب فصواحب لا يجمع جمع تكسير بعد هذه الصيغة التى هو عليها وان جمع جمع سلامة على صواحبات وانما لم يكن الجمع جمع سلامة ضارا فى دعوى أن صيغة صواحب مثلا بلغت أقصى صيغة الجموع مع أنه قد بقى من الصيغ صواحبات جمع سلامة فلم تبلغ صواحب أقصاها لان جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يبطل نهاية الجمعية على جمع التكسير فهو بسبب ذلك كالعدم وضابطه عندهم كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح ولا فرق بين أن يكون أوله ميما كما مثل أو غيرها كصوامع وقناديل وسواء حذف منه الآخر كالناقص من الصيغة الاولى نحو جوار أولا والحرف المشدد بحرفين فنحو دواب من الصيغة الاولى ونحو بخاتى جمع بختى من الثانية وبقولنا كل جمع مكسر خرج نحو تدانى وتوانى فانهما مفردان مصدران لتدانى وتوانى وبقولنا أوسطها ساكن خرج طواعية وكراهية وهما خارجان الجمع أيضا لانهما مفردان وخرج ملائكة ونحوه وبعضهم أخرجها باشتراط أن لا يكون فى آخر هذا الجمع تاء التأنيث وقد علم من ضابطه المذكور شروطه وبقى منها أن لا تلحقه ياء النسبة فى الجمعية فخرج نحو ظفارى نسبة الى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن يجلب منها الطيب المسمى بالاظفار فهو مصروف لان الياء فيه ياء النسبة تحقيقا وخرج نحو حوارى بالحاء المهملة والراء بعد الالف وهو الناصر وحوالى وهو المحتال فكل منهما مصروف لان الياء فيه ملحقة بياء النسب لانه سمع من العرب مصروفا فقدر فيه الانتساب وان لم يكن منسوبا حقيقة (قوله أو كان مختوما بالف التأنيث الممدودة) ألف التأنيث الممدودة عند بعضهم هى الالف التى بعدها همزة وعند بعضهم ألف قبلها ألف فتقلب هى همزة وعلى هذا فاطلاق الممدودة عليها مجاز لان الممدود ما قبلها لا هى وهى تمنع مطلقا سواء كانت فى علم كزكرياء أو نكرة كصحراء أو وصفة كحمراء أو جمع كاصدقاء جمع صديق وصلحاء جمع صالح وأعزاء جمع عزيز وألف التأنيث المقصورة هى ألف لينة مفردة سواء كانت فى علم كرضوى اسم جبل بالمدينة أو نكرة كذكرى أو صفة كحبلى أو جمع كمرضى وجرحى (قوله أو كان فيه العلمية والتركيب)

وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع نحو مررت بمساجد ومصابيح أو كان مختوما بالف التأنيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كحبلى أو كان فيه العلمية والتركيب المزجى نحو معديكرب

هذا شروع فيما فيه علتان والعلمية كون الاسم علما لمذكر أو مؤنث والتركيب جعل اسمين بمنزلة اسم واحد وشرط تأثيره منع الصرف مع انضمامه للعلمية كونه مزجيا ليس عدديا ولا مختوما بويه فخرج المركب الاضافى فانه يجرى على جزئه الثانى بعد التركيب ماجرى عليه قبله من الصرف وعدمه كغلام زيد وأبى هريرة وأما جزؤه الاول فيعرب بالحركات الثلاث لفظا أو تقديرا وخرج المركب الاسنادى نحو شاب قرناها وتأبط شرا فانه مبنى محكى على حالته قبل العلمية فلم يكن له حظ فى منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات كذا قيل * ولقائل أن يقول الجملة من حيث هى جملة قبل جعلها علما مبنية وان كانت أجزاؤها معربة وبعد العلمية معربة اعرابا تقديريا لاشتغال الحرف الاخير بحركة الحكاية فتكون من المعربات تقديرا لا من المبنيات واذا كان كذلك فينبغى أن يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه لان عدم ظهور الاعراب لا ينافى الانصراف وعدمه كما فى عصا وحبلى وموسى * ويمكن أن يقال الحكاية مانعة من اعتبارها اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه وخرج أيضا المركب التقييدى مطلقا التوصيفى وغيره كجملة الشرط كالحيوان الناطق وان قام زيد علمين وخرج أيضا المركب العددى كخمسة عشر فانه مبنى على فتح الجزأين الا اثنى عشر واثنتى عشرة فان الجزء الاول منهما يعرب اعراب المثنى والجزء الثانى مبنى على الفتح وخرج المزجى المختوم بويه كسيبويه فانه مبنى على الصحيح وقد أشار الشارح الى هذه الشروط بالمثال فى قوله نحو معديكرب أى وحضر موت وبعلبك فيرفع الجزء الثانى بالضمة وينصب ويجر بالفتحة بلا تنوين والجزء الاول باق على حاله من السكون كمثال الشارح أو الفتح كما مثلنا وهذا هو الافصح ويجوز فيه الصرف أيضا والبناء (قوله أو العلمية والتأنيث) سواء كان التأنيث لفظيا أو معنويا أما المعنوى فهو أن يكون اللفظ المجرد من التاء والالف موضوعا فى الاصل لمؤنث سواء سميت به مؤنثا حقيقيا كزينب علم امرأة أو مذكرا حقيقيا كالمثال علم رجل أو يكون فى الاصل لمذكر ثم جعل علما لمؤنث كزيد علم امرأة وهذا التأنيث انما يكون بتاء مقدرة لظهورها فى التصغير وشرطه مع انضمامه للعلمية واحد من أمور أربعة اما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف كزينب وسعاد لان الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث واما تحرك الوسط من حروفه نحو سقر اسم لجهنم لان الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء واما كونه عجميا كجور بضم الجيم وحمص اسمى بلدين واما كونه منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمى به امرأة لانه حصل بنقله الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ كثقله بالتاء هذا مذهب سيبويه والجمهور فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه الوجهان والمنع أجود عند سيبويه وأما التأنيث اللفظى ملحقا بآخره علامة التأنيث سواء كان موضوعا لمذكر كطلحة وحمزة أو لمؤنث كفاطمة وان كان الثانى معنويا أيضا ولا شرط له غير انضمامه للعلمية اذا علمت ذلك علمت أن أقسام التأنيث ثلاثة لفظى ومعنوى كفاطمة علم امرأة ولفظى فقط كطلحة وحمزة علمى رجلين ومعنوى فقط كزينب وسعاد علمى امرأتين وهذا ظاهر أو علمى رجلين نظرا للاصل وقد أشار الى ماتقدم ابن مالك بقوله

كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق

(قوله أو العلمية والعجمة) العجمة كون اللفظ مما لم تضعه العرب وشرط منعها مع العلمية أن يكون ماهى فيه علما فى لغة العجم قبل استعماله فى اللغة العربية علما وهذا ما جزم به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك وهشام وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين على انه لا يشترط وانما الشرط أن يكون علما فى أول استعمال العرب وبه جزم الرضى وقال ألا ترى ان قالون اسم جنس فى العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فلم

أو العلمية والتأنيث نحو زينب وفاطمة أو العلمية والعجمة نحو

ينصرف فيه فصار غير منصرف وشرطها أيضا عندسيبويه وأكثر النحاة تحرك الوسط ورجحه الرضى والمتأخرون وأما عندابن الحاجب وجماعة فالشرط أحد أمرين اما تحرك الوسط أو زيادة حروف الاسم على ثلاثة قال الاشمونى ويتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال أحدها أن العجمة لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح الثانى ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب واعلم ان أسماء الانبياء وكذا الملائكة العجمية الأربعة من كل منظومة فى قوله

هود شعيب صالح محمد * أوضاعها فى العجم ليست توجد

رضوان مالك نكير منكر * أمثالها فى الحكم ماقد ذكروا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون بخلاف بقية الاربعة فانها مصروفة وكذا أسماء جميع الانبياء لا تنصرف الا سبعة منظومة فى قوله

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا * وهودا ولوط ثم شيثا محمدا

(قوله أو العلمية ووزن الفعل) أى وزن مختص فى لغة العرب بالفعل أصالة بمعنى ان الواضع وضعه أصالة للفعل ولم يوجد فى الاسماء العربية من غير شذوذ الا منقولا عن الفعل كشمر بتشديد الميم علم فرس وأما بقم اسم نبت يصبغ به معروف فعجمى فلا يضر فى اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الاسماء بالعربية وكضرب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير والا بأن اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكى وأما دئل بضم الدال وكسر الهمزة فشاذ وقد تقدم اننا قلنا من غير شذوذ فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه أن يكون فى أول الاسم الذى على وزن الفعل حرف زائد كما يزاد فى أول المضارع أى حرف من أحرف المضارعة الاربعة نحو أحمد ونحمد وتغلب ويشكر أعلاما لاشخاص معينة فهى ممنوعة من الصرف لانها مبدوأة بحروف خاصة بالمضارع فلم تكن فى أصل الاسم وههنا كلام نفيس فانظره فى الحاشية (قوله والعلمية وزيادة الالف والنون) أى زيادتهما على حروف الكلمة الاصلية فلا منع فيما هما فيه وهما أصليتان كستعان أو أحدهما كتبيان واذا تجاذب الكلمة أصلان أصل يقتضى الزيادة وأصل يقتضى عدمها جاز الصرف وعدمه نحو شيطان ان كان من شطن بمعنى بعد انصرف لاصالة النون وان كان من شاط شيطا اذا هلك لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحس أو الحسن وعفان من العفة أو العفونة (قوله أو العلمية والعدل نحو عمر) العدل فى اللغة له معان منها نقيض الجور وفى الاصطلاح تحول الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير اعلال ولا الحاق فخرج بقولنا مع اتحاد المعنى المشتق فانه يختلف المعنى فيه وفى المشتق منه فضارب قد خرج عن معنى الضرب كما خرج عن لفظه بخلاف نحو ثلاثة فانه لم يتغير عن المعنى التكرارى المستفاد من ثلاثة ثلاثة وبقوله من غير اعلال ما تغير للاعلال كمقام فان أصله مقوم كمذهب نقلت حركة الواو الى القاف فصار مقوم تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ماقبلها الآن فابدلت ألفا فصار مقام فهذا لا يقال له عدل عندهم لان التغير للاعلال وبقولنا ولا الحاق نحو كوثر لانه أخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الالحاق بجعفر ثم ان العدل نوعان تحقيقى وهو الذى يدل عليه دليل غير منع الصرف وتقديرى وهو الذى لا يدل عليه دليل الا منع الصرف فالتحقيقى يمنع الصرف مع الوصفية نحو مثنى وثلاث ورباع والتقديرى يمنع مع العلمية نحو عمر فانه لا يوجد الا علما غير منصرف ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل فقدر فيه لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقيل انه عدل عن عامر كزفر معدول عن زافر (قوله أو الوصف والعدل) تقدم معنى العدل وأما الوصف فهو اسم يدل على ذات مبهمة وحال من أحوالها ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان أولى لان تقدير كلامه أو وجد فى الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لان

ابراهيم أو العلمية ووزن الفعل نحو أحمد أو العلمية وزيادة الالف والنون نحو عثمان أو العلمية والعدل نحو عمر أو كان فيه الوصف ووزن الفعل نحو أفضل أو الوصف والعدل

الوصف اسم كما مر فكيف يوجد فى الاسم اذ يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه وشرط تأثير الوصفية منع الصرف مع علة أخرى الاصالة أى أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفى أولا وان غلبت اسميته بعد ذلك فلا يضر أن يراد به ذات معينة مع ملاحظة حالها أو بدون تلك الملاحظة بعد أن كان موضوعا للدلالة على ذات مبهمة وحال من أحوالها بخلاف العكس ولذا قال ابن مالك

وألغين عارض الوصفيه * كاربع وعارض الاسميه

(قوله نحو مثنى) معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة ورباع معدول عن أربعة أربعة ومثلها مثلث ومربع لان كلا منهما معدول عن مكرر فان الأصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره وحيث لم يتعدد اللفظ علم أنه معدول عن مكرر واختلفوا فيما وراء ذلك الى عشار ومعشر هل جاء أم لا والصواب مجيئه (قوله أو الوصف وزيادة الالف والنون) تقدم شرط الوصف وهو الاصالة وأما الالف والنون فيه فشرطهما أن لا يكون مؤنث ما هما فيه على وزن فعلانة عند الاكثر وهو الراجح وقيل الشرط وجود فعلى فى مؤنثه ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلا فعلى الاول يمنع من الصرف لانتفاء فعلانة الذى هو شرط فى منع الصرف وعلى الثانى يصرف لعدم وجود فعلى الذى هو شرط ومن ثم اختلفوا فى رحمن اذا تجرد من أل والراجح المنع بناء على الاول (قوله فهذه كلها) أى الاسماء المذكورة ونحوها (قوله أو تتل أل) سواء كانت معرفة كقوله تعالى وأتم عاكفون فى المساجد أو موصولة كقوله

ما أنت باليقظان ناظره اذا * نسيت بمن تهواه ذكر العواقب

بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة أو زائدة كقوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

ومثلها أم فى لغة حمير كقوله

أ ان شمت من نجد بريقا تألقا * تبيت بليل ام ارمد اعتادا أولقا

ثم اعلم ان فيما لا ينصرف اذا أضيف أو تبع أل ثلاثة أقوال أحدها أن يكون باقيا على منعه من الصرف مطلقا ثانيها أن يكون منصرفا مطلقا ثالثها التفصيل وهو أنه ان زالت منه علة فمنصرف نحو باحمدكم وبعثماننا فان العلمية زالت لان الاعلام لا تضاف حتى تنكر وان بقيت العلتان فلا نحو باحسنكم (قوله وللجزم) هو لغة القطع مطلقا واصطلاحا قطع الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل (قوله علامتان السكون) هو لغة ضد الحركة واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله والحذف) هو لغة الاسقاط والقطع والوصل واصطلاحا ما ذكره الشارح أيضا (قوله سقوط حرف العلة) أى من الفعل المعتل وقوله أو النون من الامثلة الخمسة وقوله للجازم أى لاجله فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة كما ذكره الشارح كان المناسب أن يقول المتن وللجزم علامة الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وهو السكون ولحذف حرف العلة وحذف النون قلت انه أراد التصريح بالمقصود فان قلت العلامتان المذكورتان هما نفس الجزم اذ هما حذف الحركة والحرف والجزم هو كذلك فقد جعل الشئ علامة لنفسه وذلك غير معهود قلت هذا الاشكال ساقط أما على أن الاعراب معنوى فظاهر أن الجزم غير السكون والحذف لان الجزم حينئذ تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وأما على أن الاعراب لفظى فالتغاير بالاجمال والتفصيل (قوله فى الخط) أى منه وقوله تبعا حال من الواو أى حالة كونها تابعة (قوله لالتقاء الساكنين) علة لحذفها فى اللفظ وفى بعض النسخ لا لالتقاء الساكنين وعليها كتب الشيخ النبتيتى حيث قال أى ليس حذفها فى الخط لدفع التقاء أى اجتماع الساكنين وان كان حذفها فى اللفظ لدفع ذلك (قوله ومن نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالى النونات) الاصل لتبلاوون بواوين ونون خفيفة بوزن ترجعون حذفت ضمة الواو الاولى للثقل فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى

نحو مثنى وثلاث ورباع أو الوصف وزيادة الالف والنون كسكران وله شروط تطلب من المطولات فهذه كلها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة مالم تضف أو تتل أل فانها حينئذ تخفض بالكسرة على الاصل نحو مررت بافضلكم وبالافضل (وللجزم علامتان السكون) وهو حذف الحركة (والحذف) وهو سقوط حرف العلة أو النون للجازم واحترزت بقولى للجازم من نحو سندع الزبانية لان الواو حذفت فى الخط تبعا لحذفها فى اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالى النونات ولكل من السكون والحذف

مواضع تختص به (فأما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر) إذا دخل عليه جازم ولم يتصل بآخره شىء نحو لم يضرب فيضرب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والمراد بالصحيح الآخر مالم يكن فى آخره ألف ولا واو ولا ياء (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) فى موضعين : الأول (فى الفعل المضارع المعتل الآخر) وهو ما كان فى آخره حرف علة نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم فيدع ويخش ويرم أفعال مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون فالمحذوف من يخش الألف والفتحة قبلها دليل عليها والمحذوف من يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها والمحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها (و) الموضع الثانى (فى الأفعال) الخمسة (التى رفعها بثبات النون) وهى كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو لم يضربا ولم تضربا أو ضمير جمع المذكر نحو لم يضربوا ولم تضربوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لم تضربى فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون ﴿فصل﴾ فى ذكر حاصل ما تقدم من أول باب علامات الاعراب إلى هنا تمرينا للمبتدى على عادة المتقدمين رحمهم الله تعالى أجمعين وحاصله أن يقال (المعربات قسمان قسم

التى هى لام الفعل لالتقاء الساكنين وإنما لم تحذف واو الضمير لأنها نائب الفاعل فهى عمدة وكلمة بخلاف لام الفعل فانها جزء كلمة وحذف الجزء أولى من حذف الكلمة فصار لتبلون فأدخلت نون التوكيد المشددة وهى بنونين على نون الرفع فاجتمع ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالى النونات ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونه حقها فقيل لتبلون ولم تحذف النون لفوات الغرض الذى جىء بها لأجله وهو التوكيد وإعراب هذا الفعل أن تقول اللام موطئة للقسم وتبلون فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنى للمفعول مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالى الأمثال والواو نائب الفاعل فى محل رفع والنون للتوكيد. فان قلت قد جمع بين ثلاث نونات نحو النساء جنن فى الماضى ويجنن فى المضارع. قلت لما كان فيهما نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف لتبلون فان الأولى للرفع وثنتان للتوكيد فالثلاثة زوائد على أصل الكلمة والثقل إنما يحصل بالزوائد (قوله مواضع) جمع موضع باعتبار الأفراد الشخصية فلا يرد أن السكون ليس له إلا موضع واحد والحذف له موضعان كما تقدم نظيره أو أنه أراد بالجمع مافوق الواحد بالنسبة للحذف وغلبه على السكون (قوله ولم يتصل بآخره شىء) أى يوجب بناءه أو ينقل إعرابه من نونى النسوة والتوكيد أو ضمائر الفاعلين خلافا للشيخ الشنوانى حيث اقتصر على الثانى فان الجازم إذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبنيا على السكون محله جزم (قوله مالم يكن فى آخره ألف الخ) لو أسقط فى لكان أولى وأظهر لأن إثباتها يوهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك وإذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على إثباتها أن يكون الشىء ظرفا لنفسه ويجرى ذلك فى أمثال هذه العبارة (قوله حرف علة) أى أصلى فان كان غير أصلى بأن كان بدلا من همزة كيقرا من القراءة ويقرى من إقراء الضيوف ويوضو ثم دخل الجازم جاز حذفه وتركه بناء على الاعتداد بالابدال وعدمه كما قاله الشارح فى شرح الأزهرية (قوله وعلامة جزمها حذف حرف العلة) وذلك لأن الجازم لما دخل ووجد الآخر منها ساكنا فلم يمكنه تجديد الجزم فيه بالسكون وكان ذلك الآخر لضعفه شبيها بالحركة تسلط عليه بحذفه نعم لو اتصل بآخر الفعل نون النسوة أو التوكيد وجب بقاء حرف العلة نحو لم تخشين ولم يرمين ولم يدعون (قوله وهى كل فعل الخ) الأولى إسقاط كل لأنها للأفراد والتعريف للماهية لكنه لما لاحظ معنى الضابط أتى بها لبيان الاطراد أى فى التنصيص على كل فرد فرد.

﴿فصل﴾ هو لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحا عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعانى المخصوصة على الظاهر عند السيد وهو مصدر يحتمل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول والمعنى على الأول هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعانى المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتميزها عنها وعلى الثانى مفصولة عنها وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشبراملسى وإلا فهو من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الأصلى فلا حاجة لجعله بمعنى فاعل أو مفعول (قوله فى ذكر) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفصل (قوله حاصل) بمعنى محصول أى محصل الكلام الطويل المتقدم (قوله من أول باب علامات الإعراب إلى هنا) من فيه للبيان أى الذى هو أول علامات الاعراب ممتدا إلى هنا ولا يصح أن تكون من هنا لابتداء الغاية كقولهم سرت من البصرة إذا السير ثابت فى المبدأ دون الذكر هنا وأشرت بقولى ممتدا إلى هنا إلى أن إلى متعلقة بمحذوف كما أشار إليه بعضهم (قوله تمرينا) مفعول لأجله أى ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتدى أى تكرير التعليم له ليسهل عليه وهذا جواب عما يقال التكرير معيب (قوله على عادة المتقدمين) متعلق بمحذوف حال من ذكر أى حالة كونه جاريا على الخ وهذا جواب عما يقال هل المصنف اخترع هذا الصنيع أو مسبوق به (قوله وحاصله) أى ما تقدم (قوله المعربات قسمان)

يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو بالسكون (وقسم يعرب بالحروف) الاربعة الالف والواو والياء والنون أو بالحذف (فالذى يعرب بالحركات) اجمالا (أربعة أنواع) نوع من الافعال وثلاثة من الاسماء فأنواع الاسماء الثلاثة (الاسم المفرد) نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وجمع التكسير) نحو جاء الرجال ورأيت الرجال ومررت بالرجال (وجمع المؤنث السالم) نحو جاءت الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات (و) نوع الافعال (الفعل المضارع الذى لم تتصل بآخره شئ) نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب (وكلها) أى مجموع الانواع الاربعة لا جميعها لتخلف بعض الاحكام فى بعضها أى مجموعها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومؤمنات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) نحو مررت بزيد ورجال ومؤمنات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب هذا هو الاصل (وخرج عن ذلك) الاصل (ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة نحو) رأيت الهندات وكان حقه أن ينصب بالفتحة (والاسم الذى لا ينصرف يخفض بالفتحة) نحو مررت بأحمد ومساجد وكان حقه أن يخفض بالكسرة (والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره) نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم وكان حقه أن يجزم بالسكون (والذى يعرب بالحروف أربعة أنواع) أيضا ثلاثة من الاسماء ونوع من الافعال فأنواع الاسماء الثلاثة

مبتدأ وخبر وفيه الاخبار بالمثنى عن الجمع وصح ذلك مع أن الخبر عين المبتدأ اما لان المراد بالمعربات الجنس الصادق بالمثنى فأل فيه للجنس والقاعدة أن أل الجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت معنى الجمعية واما لان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم فالمثنى فى معنى الجمع فالمطابقة موجودة نظرا للمعنى على حد فاذا هم فريقان يختصمون * والحاصل انه لابد من التأويل فى المعربات ليوافق قسمان أو عكسه والمراد جنس المعربات من حيث هى لا بقيد كونها معربة بالحركات ولا بقيد كونها معربة بالحروف فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وكونها قسمين بالاستقراء (قوله يعرب بالحركات) أى وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بالسكون وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالسكون لا يدخل فى المعرب بالحركات (قوله أو بالسكون) لا حاجة اليه لدخوله فيما يعرب بالحركات كما تقدم (قوله يعرب بالحروف) أى وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بالحذف وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالحذف لا يدخل (قوله بالحذف) أى حذف أحد الأحرف الاربعة وفيه ما تقدم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة أبواب ولفظ أنواع زائد للتوكيد وللمبادرة الى بيان أن المراد بقوله أربعة الانواع لا الافراد لأن الافراد أكثر من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله تعالى على التفصيل حيث لم يكتف بقوله فالذى يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجمل أولا حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل (قوله الاسم المفرد وجمع التكسير) أى الا ما ألحق منهما بالمثنى وجمع المذكر السالم ككلا وكلتا فانه مفرد اللفظ ألحق بالمثنى فى اعرابه ان أضيف لمضمر وكسنين وبابه فانه جمع تكسير ألحق بجمع المذكر السالم فى اعرابه (قوله وكلها) المراد الكل المجموعى ولذا قال الشارح أى مجموع الانواع الاربعة وهذا اذا نظرنا لكلام المصنف بقطع النظر عما استثناه بأن يراد بضمير كلها ما يشمله وانما كان من الكل المجموعى للتخلف عن الحكم المذكور فى بعض الافراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى فيكون من الكل المجموعى وأما اذا نظرنا لكلام المصنف مع اخراج المستثنى من أول الامر بأن يكون المراد بالضمير غيره فيكون الكل من الجميعى لانه ليس هناك أفراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور وعدم دخول ما تخلف تحتها قال العلامة الشنوانى بل يصح أن يراد الجمع مطلقا ولا يضر التخلف الذى ذكره الشارح لان المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتى وخرج الخ والحاصل انه لا حاجة لما ذكره الشارح بل يراد بالكل الكل الجميعى لان المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الأصل (قوله مجموع هذا) أى المذكور كنوع من الانواع الاربعة ترفع بالضمة الخ هذا هو الاصل فى المعربات (قوله جمع المؤنث السالم) أى ما يصدق عليه لا نفسه أى لفظ جمع اذ هو ينصب بالفتحة كما لا يخفى (قوله والاسم الذى لا ينصرف) أى ما يصدق عليه هذا الاسم نحو احمد لا نفسه أى لفظ الاسم الذى لا ينصرف لانه ليس فيه شئ من موانع الصرف والمراد ما لم يضف أو يتل أل فلا تغفل (قوله المعتل الآخر) أى ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشى ويرمى ونحوها نظرا لما مر * ان قلت لا حاجة الى تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له لان المعتل فى اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة والتعميم اصطلاح صرفى * قلت ان سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم والحاصل ان المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة سواء كان أوله أو وسطه أو آخره فهو أعم مطلقا من المعتل عند النحاة فيجتمعان فى نحو يخشى ويدعو ويرمى وينفرد المعتل عند الصرفيين فى نحو وعد وقال (قوله بحذف آخره) وتقدم أنه ينصب بفتحة مقدرة على الالف وظاهرة على الواو والياء * فان قلت لم يحملوا النصب فى هذا الفعل المعتل على الجزم فيكون بحذف آخره

(التثنية) نحو الزيدان (وجمع المذكر السالم) نحو الزيدون (والأسماء الخمسة) وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال (و)
نوع الأفعال (الأفعال الخمسة وهى يفعلان) بالياء المثناة تحت (وتفعلان) بالمثناة فوق (ويفعلون) بالمثناة تحت
(وتفعلون) بالمثناة فوق (وتفعلين) بالمثناة فوق لا غير (فأما التثنية) بمعنى المثنى من إطلاق المصدر على اسم المفعول (فترفع بالألف) نحو جاء الزيدان (وتنصب وتخفض بالياء) المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نحو جاء الزيدون (وينصب ويخفض بالياء) المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (وأما الأسماء الخمسة فترفع بالواو) نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال (وتنصب بالألف) نحو رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال (وتخفض بالياء) نحو نظرت إلى أبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال (وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون) نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون
وتفعلين (وتنصب وتجزم بحذفها) أى بحذف النون نحو لن يفعلا ولم تفعلا ولن يفعلوا ولم تفعلوا ولن تفعلى ولم تفعلى .
وحاصل علامات الإعراب عشرة أشياء الحركات الثلاث والسكون والأحرف الثلاثة وحذفها للجازم والنون وحذفها للناصب والجازم

كما أن الجزم كذلك كما حملوا نصب الأفعال الخمسة على جزمها فكان بحذف النون . قلت أجيب بأنه إنما كان ذلك فى الأفعال الخمسة لتعذر الإعراب بالحركات فيها بخلاف ما هنا فأعرب نصبا بحركة مقدرة على الألف وظاهرة على الواو والياء على الأصل (قوله التثنية وجمع المذكر السالم) أى ما تصدقان عليه نظير ما مر لا لفظهما لأن لفظ التثنية مصدر ولفظ جمع ليس هو الجمع (قوله والأسماء الخمسة) أى ما تصدق عليه لا هى نفسها كما مر أى تعرب بالحروف فى إحدى لغاتها بالشروط السابقة وتسمى لغة الإتمام وفيها لغتان القصر وهو لزوم الألف فى الأحوال الثلاثة والإعراب بالحركات الثلاث مقدرة عليها كالفتى والنقص وهو حذف أحرف العلة والإعراب بالحركات الظاهرة على ما قبلها كما هو مبسوط فى المطولات (قوله والأفعال الخمسة) أى ما تصدق عليها كما مر وكونها خمسة باعتبار صيغها أما باعتبار معانيها فتزيد على ذلك كما سبق (قوله فأما التثنية) مصدر أريد به اسم المفعول أى المثنى كما سبق وقال بعضهم إنه فى الأصل مصدر نقل إلى الكلمة المخصوصة وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر وبعد النقل اسم للكلمة المخصوصة وليس من إطلاق المصدر على اسم المفعول مجازا فعلى هذا يكون حقيقة عرفية لتبادر هذا المعنى وهو الكلمة المخصوصة إلى الذهن عند الإطلاق وهو علامة الحقيقة . والحاصل أن إطلاق التثنية على الكلمة المخصوصة إما مجاز أو حقيقة عرفية (قوله فترفع بالألف وتنصب وتخفض بالياء) على اللغة المشهورة ومقابلها إلزامه الألف وإعرابه كالمقصور وعليه لا وتران فى ليلة وإن هذان لساحران ومن العرب من يلزمه الألف ويعربه كالمفردات فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها ولو سمى به أى المثنى جاز إعرابه كأصله وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مع لزوم الألف كعمران (قوله وأما جمع المذكر السالم الخ) ولو سمى به أو بما ألحق به جاز إعرابه كأصله وإعرابه كحين فى لزوم الياء وظهور حركات الإعراب على النون مع التنوين ما لم يكن أعجميا وإلا امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف كقنسرين وجاز إلحاقه بعربون فى لزوم الواو والإعراب على النون منونة وجاز إعرابه كهرون فى لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة وجاز لزوم الواو وفتح النون وانظر على هذا الأخير هل الإعراب بحركات مقدرة على النون أو الواو ، وفى الشيخ خالد على التوضيح أن هذا نظير من يلزم المثنى الألف ويكسر النون ويقدر الإعراب وقضيته أن تقدر الحركات ههنا على الواو قاله ابن قاسم العبادى (قوله فيرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظا وهو ظاهر أو تقديرا نحو المصطفون والأعلون (قوله المكسور ما قبلها) أى لفظا وهو ظاهر أو تقديرا نحو وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار فإن أصله المصطفيين تحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وأبقيت فتحة الفاء دليلا عليها (قوله وأما الأسماء الخمسة فترفع الخ) أى فى إحدى لغاتها إلى آخر ما مر (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثرا ونظما قرئ قالوا ساحران تظاهرا أى تتظاهرا فأدغمت التاء فى الظاء وفى الحديث «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا» وقال الشاعر :

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى ... شعرك بالعنبر والمسك الذكى

ولا يقاس على ذلك وإنما جاز حذفها حملا على أصلها الذى هو الضمة فإنها حذفت تخفيفا كقراءة أبى عمرو ولا يأمركم بإسكان الراء وإذا اجتمعت هذه النون مع نون الوقاية جاز الإثبات مع الفك والإدغام وجاز الحذف والمحذوف عند سيبويه ورجحه ابن مالك نون الرفع وأكثر المتأخرين على أنه نون الوقاية (قوله علامات الإعراب) الإضافة بمعنى اللام على أن الإعراب معنوى وبيانية على أنه لفظى

﴿ باب الافعال ﴾

أى هذا باب بيان حقائق الافعال وانما قدرنا حقائق لانه ذكر حقائق الافعال بالمثال بقوله نحو ضرب الخ وذلك بناء على ماقاله ابن الحاجب من ان التعريف يفاد بالمثال (قوله الاصطلاحية) أى لا الافعال اللغوية التى هى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو غير ذلك لانها لا تنحصر فى ثلاثة وأخذ الشارح هذا القيد من التقسيم الى ثلاث لان ذلك ليس الا للافعال الاصطلاحية ولان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم ولهذا لم يحتج المتن الى التصريح بهذا القيد فأل فيه للعهد الذهنى بخلافها فى قوله الافعال ثلاثة الخ فانها للعهد الذكرى لتقدم مدخولها فى الترجمة والمراد بيان أنواع تلك الافعال لا صيغها لانها لا تنحصر فى ثلاثة أى بيان أنواعها من حيث زمانها لا بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة وغيرهما (قوله جمع فعل) أى بكسر الفاء وهو جنس تحته ثلاثة أنواع فكان الاخصر ان يعبر المتن بالمفرد الذى هو الجنس ولكن أراد مزيد البيان للمبتدى لأجل ذلك ذكر الافعال ثانيا بالاسم الظاهر والا فكان الاخصر ان يقول وهو ثلاثة (قوله لا رابع لها) أخذ الحصر من هذه الجملة لانها مفيدة له لان لام الجنس اذا دخلت على مبتدا كما هنا كان منحصرا فيما بعده فالمعنى الافعال منحصرة فى ثلاثة كما أنها اذا دخلت على خبر كان منحصرا فيما قبله كقولك زيد الامير قال الشيخ على الاجهورى رحمه الله تعالى

مبتدأ بلام جنس عرفا * منحصر فى مخبر به وفا
وان عرى عنها وعرف الخبر * باللام مطلقا فبالعكس استقر

ودليل الحصر فى ثلاثة أن الفعل ان تأخر التلفظ به عن وقوعه فهو الماضى أو قارن بعض وجوده فهو المضارع أو تقدم التلفظ به عن الفعل فهو الامر (قوله ماض) قدم الماضى على المضارع ثم المضارع على الامر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولا الماضى بقوله انما أمره اذا أراد وهو ماض ثم أن يقول وهو مضارع ثم كن وهو الامر (قوله وهو مادل الخ) هذا حد لخصوص الماضى وسيأتى حد خصوص المضارع والامر وأما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره فى باب الاعراب سابقا مستوفى فارجع اليه ان شئت (قوله دل على حدث الخ) أى دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث الخ بان يكون جزء معناه حدثا مقترنا بزمان ماض بحسب الوضع بان يكون الحدث والزمان مقترنين فى المعنى الوضعى أى فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض أى أن الحدث والزمان اصطحبا فى الوضع لهما فحينئذ ساوى قول بعضهم مادل على حدث وزمان كما يأتى فلا يعترض بانه لا يقتضى دخول الزمان فى مفهوم الفعل اهـ محشى ملخصا * أقول قوله بان يكون جزء معناه حدثا الخ لا يصح لان الحدث المقترن بالزمان الماضى ليس جزء المعنى بل هو تمام المعنى كما يدل على ذلك تفسيره حاصل معنى التركيب بقوله أى فعل فهم منه حدث مقترن الخ واذا كان كذلك فلم يصح قوله قبل أى دل بحسب الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب أن يقول أى دل دلالة مطابقية لان الدلالة على الحدث المقترن بالزمان أى المصطحب معه فى الوضع دلالة على تمام المعنى فهى مطابقية لا على جزئه فتكون تضمنية وانما دلالة التضمن هى الدلالة على الحدث فقط أو الزمان فقط هكذا ظهر فتأمل بانصاف * والحاصل كما قال سبط الرهارى فى حاشية البجائى ان الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وقيل على كل منهما مطابقة ولم يتعرض النسبة مع تصريح غيره بانه يدل عليها (قوله بزمان ماض) المراد بالماضى اللغوى فلا دور فى التعريف ولا يقال هذا الحد غير مانع لصدقه على المضارع المجزوم بلم أو لما أختها لان دلالته على الزمان الماضى عارضة نشأت من لم أو لما وهو موضوع للمستقبل والاعتبار انما هو باصل الوضع (قوله وقبل تاء التأنيث الساكنة) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة أصالة فلا يرد أنها تحرك لعارض كما مر * فان قلت كثير

﴿ باب الافعال ﴾
الاصطلاحية (الافعال) جمع فعل وهى ثلاثة لا رابع لها (ماض) وهو مادل على حدث مقترن بزمان ماض وقبل تاء التأنيث الساكنة نحو ضربت (ومضارع)

من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب وحب من حبذا وخلا وعدا وحاشا • أجيب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر إلى أصلها لكن طرأ لها أنها ألزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها فان فاعل فعل التعجب يرجع إلى ما وهي بمعنى شئ عظيم وفي فاعل خلا وعدا وحاشا الخلاف الآتي في الاستثناء من أنه ضمير يرجع إلى البعض المفهوم من الكل أو المصدر وفاعل حب هو ذا وهو من الأمثال وهي لا تغير والعبرة بأصل الوضع فقوله وقبل أي بحسب الوضع (قوله أي مشابه) أشار به إلى وجه تسميته بالمضارع يعني أنه سمي مضارعا من المضارعة التي هي في اللغة المشابهة ووجه المشابهة أنه أشبه الاسم في أربعة في الإبهام والتخصيص فإن يضرب يحتمل الحال والاستقبال فان قلت الآن تخصص بالحال أو غدا تخصص بالاستقبال كقولك رجل والرجل وفي قبول لام الابتداء نحو إن زيدا ليضرب كما تقول إن زيدا الضارب وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته كيضرب فانه بوزن ضارب والمراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل فيه نحو يقتل بالقياس إلى اسم فاعله وهو قاتل ولهذا أعرب دون أخويه ورد ذلك ابن مالك بما يطول فراجعه (قوله وهو مادل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال) أي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنا بأحد زمانين بحسب الوضع بأن يكون الحدث وأحد الزمانين مقترنين في المعنى الوضعي أي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع الخ اه محشي ملخصا وفيه ماتقدم قريبا من المناقشة وخرج بقوله بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال نحو أنا ضارب غدا لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوي بمعنى أعجب ولا يشكل الفعل المضارع المنفي بلم نحو لم يضرب فيكون التعريف غير جامع لأن دلالته على الزمان الماضي عارضة والصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب أن المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا كما أن الاسم يكون مشتركا بين المعاني العديدة كالعين للباصرة والجارية وعين الذهب وغير ذلك فيكون موضوعا للحدث والزمان الحالي تارة وللحدث والزمان الاستقبالي تارة أخرى فهو حقيقة فيهما على الأصح عندهم مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر إلى كل وضع مقترن بواحد فقول الشارح مقترن بأحد الخ أي بوضع واحد فيكون جاريا على الراجح (قوله زماني الحال والاستقبال) الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولأجل ذلك يقال زيد يصلي الآن مع أن بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل ويعرف أيضا بأنه المقارن وجود لفظه لوجود جزء معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال لأن وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعها . والحاصل أن الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو طرفا الزمانين وليس بزمان لأن طرف الزمان جزء لا يتجزأ والزمان مركب من جزأين فصاعدا وإذا عرفت ذلك فقولهم الحال اسم للحاضر فيه تسامح لما علمت ولأن الزمان لا يستقر غمضة عين كذا قال النبتيتي وناقشه في الحاشية بقوله وقوله لأن طرف الزمان الخ يتأمل مع قوله إنه طرفا الزمانين فان الطرفين اثنان فتأمل اه والاستقبال نقيض الاستدبار والمراد الزمان المستقبل أي الآتي (قوله وقبل لم) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد بقبوله لم صحة دخولها عليه وآثرها على غيرها لأنها أشهر عوامله ولأن لها امتزاجا بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه (قوله وأمر) هو لغة نقيض النهي وجمعه أمور واصطلاحا ماذكره الشارح (قوله مادل على طلب الخ) أي فعل دل بحسب الوضع بصيغته وقوله على طلب حدث من إضافة الصفة للموصوف أي حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال وإن لم يستعمل فيه بل أريد منه معنى آخر من معانيه المجازية الكثيرة كالإباحة والتهديد (قوله وقبل ياء المخاطبة) أي ياء الفاعلة وهي مضمر عند سيبويه والجمهور أي وقبل نون التوكيد نحو اضرب فانه يدل على الطلب بصيغته بحسب الوضع ويقبل الياء المذكورة نحو اضربي ويقبل نون التوكيد بقسميها نحو اضربن واضربنّ فخرج بقيد الوضع

أي مشابه وهو مادل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال وقبل لم نحو لم يضرب (وأمر) وهو مادل على طلب حدث في زمان الاستقبال وقبل ياء المخاطبة نحو اضربي فهذه حقيقة الأفعال الثلاثة (نحو ضرب ويضرب واضرب) وأما أحكامها

(فالماضى مفتوح الآخر أبدا) على الأصل نحو ضرب ودحرج وانطلق واستخرج مالم يتصل به ضمير رفع متحرك فانه يسكن نحو ضربت ومالم يتصل به واو الجمع فانه يضم نحو ضربوا على خلاف الأصل (والأمر مجزوم أبدا)

نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله لانه وان دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة إذ هو بمعنى آمنوا وجاهدوا بدليل جزم المضارع فى جوابه وهو قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ فليست دلالته على الطلب بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو لتضرب لانه وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع ليست دلالته عليه بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله لاتضرب فانه للنهى وهو طلب الترك وخرج بقولنا مادل على طلب ماقبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد ولم يدل على الطلب وذلك المضارع نحو أنت تقومين وخرج به أيضا أفعل فى التعجب لانه لايدل على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض أتى به على صورة الأمر كما هو مقرر فى محله وخرج بقيد قبول ياء المخاطبة أو النون نحو دراك ونزال فانه وان دل بالوضع على الطلب لايقبل الياء ولا النون وكذا نحو ضرباً زيداً بمعنى اضرب زيدا لأنه لايقبل الياء ولا النون وان دل على الطلب ثم ان إخراج نحو دراك وضرباً بهذا القيد محتاج اليه ان فسرت مافى كلام الشارح بلفظ أما على تفسيرها بفعل كما تقدم فلا حاجة اليه لان الاخراج فرع الدخول وذلك لم يدخل فى الفعل ثم اعلم أن الأمر للزمان المستقبل والحال باعتبارين فلا يطلق القول بأن زمنه مستقبل ولا بأنه حال فزمانه مستقبل أبدا باعتبار الحدث المأمور بايقاعه لأن المقصود حصول مالم يحصل أو دوام ماحصل نحو ياأيها النبى اتق الله أى أدم ذلك وباعتبار الانشاء له زمان حالى بناء على أن الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود (قوله فالماضى مفتوح الآخر) أى مبنى على فتح آخره وقوله أبدا أى فى جميع أحواله أما البناء فلانه الأصل فى الأفعال فلا يسئل عن علته وانما يسئل عن كونه على حركة وعن كونها فتحة وجواب الاول أنه أى الماضى أشبه الاسم والمضارع فى وقوعه موقعهما من كونه يقع صفة وصلة وخبرا وحالا فقرب منهما فبنى على حركة لأن الحركة أقرب إلى الاعراب من السكون وجواب الثانى أنه بنى على الفتحة لخفتها وثقل الفعل فلو ضم أو كسر لاجتمع ثقيلان وبناء الماضى متفق عليه والخلاف انما هو فيما بنى عليه على قولين قول بالتفصيل وهو أنه ان اتصلت به واو الجماعة بنى على الضم كضربوا وان اتصل به ضمير رفع متحرك بنى على السكون كضربت وإلا بنى على الفتح وقول بالاطلاق وهو أنه مبنى على الفتح فى سائر أحواله لكن الفتح إما ظاهر كضرب أو مقدر للتعذر كرمى أو للثقل كضربت أو للمناسبة كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتن ظاهر فيه وكلام الشارح يحتمله وسيأتى مافيه ومن المبنى على الفتح الظاهر نحو ضربا بناء على أن فتحة الباء هى الأصلية وهو الصحيح وقيل عارضة لأجل الألف فيكون من المبنى على فتح مقدر (قوله مالم يتصل به ضمير رفع متحرك) بالرفع صفة ضمير وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالمرفوع المنصوب نحو ضربه وضربنا وضربك وبالمتحرك الساكن ماعدا الواو نحو ضربا فبناؤها على الفتح كما تقدم وقوله فانه يسكن يحتمل تسكين بناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ماذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام فى شرح الشذور ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر وهو ماذهب اليه آخرون ويؤيده تعبيره بيسكن دون أن يقول فيبنى على السكون أفاده المحشى نقلا عن الشنوانى * أقول وسيأتى أن هذا الاحتمال الثانى بعيد من كلام الشارح فى نظيره هذا فيكون فى هذا أيضا كذلك وانما سكن آخره عند اتصال الضمير المذكور به لئلا يتوالى فى نحو ضربت وحمل نحو استخرجت طردا للباب عليه أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن ضمير الفاعل كجزء من الفعل وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة (قوله ومالم يتصل به واو الجمع فانه يضم) يحتمل ضم البناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ماذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنف واليه ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول بعضهم ان الضم لايدخل الفعل لثقله أفاده فى الحاشية نقلا عن الشنوانى مع زيادة من التبتيق * أقول ان قوله على خلاف الأصل معناه أن بناءه على الضم خلاف الأصل فى البناء لأن الأصل فيه أن يكون على السكون كما قال فى الخلاصة * والأصل فى المبنى أن يسكنا *

وهذا يشعر بأن بناءه على الضم حقيقة لا على فتح مقدر وحينئذ يكون كلامه ظاهرا فى الاحتمال الأول كما هو المتبادر من الاستثناء أيضا كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن وإذا كان كذلك فينبغى حمله عليه هنا وفيما تقدم فى قوله فانه يسكن لأجل أن يكون كلامه على وتيرة واحدة فتأمل بإنصاف (قوله عند الكسائى) إنما حمل الشارح كلام المتن على مذهب الكسائى لكونه عبر بالجزم الذى هو من ألقاب الإعراب فلا يناسب ذلك إلا مذهب من يقول إنه معرب وهو الكسائى ومن تبعه ولا يتعين حمل كلامه على هذا المذهب بل يصح حمله على مذهب سيبويه أيضا بأن يقال كلامه على حذف مضاف وهو أداة التشبيه تنبيها على المبالغة والأصل مثل المجزوم أو يقال معنى قوله مجزوم أنه يعامل معاملة المجزوم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما سبق الأفعال ثلاثة وخص الشارح الكسائى بالذكر مع أن هذا المذهب له ولغيره من الكوفيين لأنه إمام أهل الكوفة (قوله تخفيفا) أى لتخفيف النطق به (قوله خوف الالتباس بالمضارع) أى الصحيح الآخر حالة الوقف (قوله عند الاحتياج إليها) بأن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما مثل فان الضاد فى اضرب ساكنة فيؤتى بها توصلا للنطق بالساكن ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع أنه أيسر من اجتلاب همزة الوصل محافظة على صيغة المضارع أما إذا لم يحتج إلى تلك الهمزة فلا يؤتى بها بأن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا كيدحرج ويتعلم ويقاتل وغير ذلك والعبرة فى كونه متحركا باللفظ لا بالتقدير فلو كان متحركا لفظا ساكنا تقديرا نحو تقوم وتبيع فان أصلهما تقوم وتبيع لم يؤت بالهمزة فتقول قم وبع (قوله مبنى على السكون) أى على الأصل فى الأفعال والبناء فان الأصل فى الأفعال البناء والأصل فى البناء السكون فلا يسئل عن علتهما ولا فرق بين السكون اللفظى نحو اضرب والتقديرى نحو كف وغض واشتد واضرب الرجل ومحل بناء الصحيح الآخر على السكون إذا لم تباشره نون التوكيد لفظا أو تقديرا فان باشرته كذلك بنى على الفتح وما لم تباشره نون النسوة فان باشرته بنى على السكون ولو قال الشارح والأمر عند سيبويه مبنى على ما يجزم به مضارعه ما لم تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد وإلا فمبنى على السكون أو نون التوكيد وإلا فمبنى على الفتح كالمضارع فيهما لكان أخصر وأشمل (قوله وعلى حذف الآخر إن كان معتلا) مقيد بما إذا لم يتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة أو نون نسوة أو نون توكيد مباشرة لفظا وتقديرا فان اتصل به ذلك فقد أشار لحكمه بعد بقوله أو على حذف النون لكنه لم يذكر حكم نون النسوة ونون التوكيد وهو يعلم مما سبق وهو أنه مع الأولى يبنى على السكون نحو فتعالين واغزون واخشين وارمين ومع الثانية يبنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين (قوله المنصور) أى المرضى المقوى على غيره (قوله الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لا زائد بدليل إحدى والأربع بلا تاء أفاده المحشى لكن الاستدلال بالثانى مناقش بما نقله النووى عن النحاة من أن زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث إنما يجب إذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد أما إذا حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز فى اسم العدد إجراء هذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الأربع بلا تاء ويجوز تركها فلم يكن حذف التاء من كلام المصنف دليلا معينا لكون المعدود مؤنثا لاحتمال أنه مذكر ولم يراع المتن القاعدة فبطل الاستدلال فتأمل بإنصاف وإنما سميت زوائد لأن حروف المضارع تزيد بها على حروف الماضى وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما وكانت فى المضارع دون الماضى لأن الصيغة المزيد عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضى فجعلت صيغة السابق للسابق واللاحق للاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لأن الزيادة سبب يستلزم الثقل وهذه الأحرف أخف من غيرها (قوله بأحرف المضارعة) بفتح الراء أى المشابهة من إضافة السبب إلى المسبب أى الأحرف التى هى سبب المشابهة ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة أى التى تزاد فى الكلمة المشابهة للاسم (قوله حروف قولك أنيت) أقحم الشارح لفظة حروف لأن الجامع لهذه الزوائد حروف أنيت لا معناه والقول بمعنى المقول وأنيت بدل

عند الكسائى بلام الأمر مقدرة فأصل اضرب عنده لتضرب حذفت اللام تخفيفا ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع ثم أتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها وعند سيبويه الأمر مبنى على السكون إن كان صحيح الآخر نحو اضرب وعلى حذف الآخر إن كان معتلا نحو اخش واغز وارم أو على حذف النون إن كان مسندا لضمير تثنية نحو اضربا أو ضمير جمع نحو لتضربوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو اضربى وهذا هو المذهب المنصور (والمضارع ما كان فى أوله إحدى الزوائد الأربع) المسماة بأحرف المضارعة (يجمعها) حروف (قولك أنيت) بمعنى أدركت وحروف أنيت الهمز .

بشرط أن تكون للمتكلم وحده نحو أقوم بخلاف همزة أكرم والنون بشرط أن تكون للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو نقوم بخلاف نون نرجس والياء المثناة تحت بشرط أن تكون للغائب نحو يقوم بخلاف ياء يرنأ والتاء المثناة فوق بشرط أن تكون للمخاطب نحو تقوم بخلاف تاء تعلم فأقوم ونقوم ويقوم وتقوم أفعال مضارعة لدلالة الزوائد فى أولها على المعانى المذكورة وأكرم ونرجس ويرنأ وتعلم أفعال ماضية لعدم دلالة الزوائد فى أولها على المعانى المذكورة (وهو) أى المضارع المجرّد من النونين ومن الناصب والجازم (مرفوع أبدا) بالتجرد من الناصب والجازم ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب) فينصبه (أو جازم) فيجزمه

منه أو عطف بيان والمعنى يجمعها حروف مقولك أنيت وآثر المتن أنيت على غيره كنأيت ونأتى لما فى الذى ذكره من التفاؤل فان أنيت بمعنى أدركت ولما فى نأيت من التشاؤم فانه بمعنى بعدت (قوله بشرط أن تكون الخ) جواب عما يقال إنه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لأنها وجدت داخلة فى أول الماضى نحو أكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجسا ويرنأت الشيب إذا خضبته باليرنا وهى الحناء. وحاصل الجواب أن هذه الزوائد بهذه المعانى مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضى وترك المتن تقييدها بما ذكر اتكالا على الموقف لأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدى وهو لا يستقل بالاستفادة (قوله ومعه غيره) الأولى للمتكلم وغيره والمراد من شاركه فى مدلول الفعل المبدوء بالنون (قوله أو المعظم نفسه) أى العظيم بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد أن نمن أو بحسب الادّعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عنها فقط نقوم واستعماله لها فى هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد (قوله نرجس) النرجس زهر البصل قل (قوله للغائب) أى لغيبته حقيقة نحو يقوم زيد أو مجازا نحو قد يعلم الله (قوله يرنأ) بالفتح مهموز يقال يرنأت الشيب إذا خضبته باليرنا أى الحناء (قوله على المعانى المذكورة) وهى التكلم والغيبة والحضور (قوله المجرد من النونين) أى المعرّى من النون الموضوعة للاناث وإن استعملت فى غيرهنّ كقوله:

يمرّون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب

ومن نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا بخلاف المنفصلة عنه لفظا بألف الاثنين نحو قوله تعالى ولا تتبعانّ أو بواو الجماعة كقوله تعالى لتبلون أو بياء المخاطبة كقوله تعالى فاما ترين وبخلاف المنفصلة تقديرا كقوله تعالى ولا يصدنك فان واو الجماعة فيه مقدرة فانهما كالعدم فان لم يتجرد الفعل منهما بأن دخلت عليه نون النسوة نحو والوالدات يرضعن أو نون التوكيد المقيدة بما مر كان فى محل رفع مبنيا على السكون مع الأولى وعلى الفتح مع الثانية وإذا كان مرفوعا محلا مع النونين فكان المناسب أن يبقى الشارح كلام المتن على عمومه ولا يقيد المضارع بالمجرد منهما. والمعنى حينئذ مرفوع أبدا أى لفظا أو تقديرا أو محلا ولعله أشار إلى ذلك المتن بقوله أبدا والصحيح أن رافع المضارع التجرد من الناصب والجازم وإن كان قول الكوفيين ولا يقال إن التجرد عدمى فلا يكون علة للرفع وهو وجودى لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله وليس هذا بعدمى وقيل إن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم وهو للبصريين وقيل إنه نفس المضارعة وهو لثعلب وقيل إنه حروف المضارعة ونسب للكسائى واختار ابن مالك قول الكوفيين قال فى شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف قول البصريين فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذى تفعل فان الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بأن رافعه التجرد اه من الأشمونى ببعض تغيير وقوله وهو لثعلب رد عليه بأن المضارعة إنما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب إلى عامل يقتضيه وقوله ونسب للكسائى وحجته حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة فيحال عليه وإنما بطل عمل حرف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لأنهما أقوى منه ورد عليه بأن جزء الشئ لا يعمل فيه اه من المدابغى عليه (قوله فينصبه) فائدة ذلك بعد قول المتن ناصب أو جازم الاحتراز عن الناصب الذى لا ينصب بأن أهمل وعن الجازم كذلك ومن الأول قوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم فى قراءة شاذة وقول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

ومن الثانى قوله * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار * والمصنف استغنى عن ذلك القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة فى المتلبس بالفعل مجاز فى غيره فالمراد بالناصب والجازم المتصف بالنصب بالفعل لا ما شأنه

(قوله

(فالنواصب) للمضارع وفاقا وخلافا (عشرة) على ماهنا والمتفق عليها أربعة (وهى أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون تنصب المضارع لفظا أومحلا وهى موصول حرفى تسبك مع منصوبها بمصدر فلذلك تسمى مصدرية . مثال ذلك عجبت من أن تضرب والتقدير عجبت من ضربك فأن حرف مصدرى ونصب واستقبال وتضرب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (و) الثانى (لن) وهو حرف لنفى المستقبل نحو لن نبرح فلن حرف نفى ونصب ونبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (و) الثالث (إذن) وهو حرف جواب وجزاء نحو إذن أكرمك جوابا لمن قال أريد أن أزورك فاذن حرف جواب وجزاء ونصب وأكرمك فعل مضارع منصوب باذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الميم والكاف مفعول به فى محل نصب

(قوله فالنواصب) لما ذكر حالة الرفع أخذ فى بيان حالتى النصب والجزم فذكر الناصب والجازم والفاء رابطة لجواب شرط مقدر وأل فيه للعهد الذكرى لتقدم ذكره بذكر مفرده والنواصب يصح أن تكون جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب وأن تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة لايعين التذكير لماتقدم قريبا وانما قدم النواصب على الجوازم لأن أثر الناصب وجودى وهو الحركة وأثر الجازم عدمى والوجودى أشرف من العدمى والمراد أثر الناصب الأصلى فلا ينتقض بأن أثره قد يكون عدميا كما فى الأفعال الخمسة حالة النصب لأن هذا ليس بطريق الأصالة (قوله عشرة على ماهنا) أى عشرة أحرف على ماذكره فى هذه المقدمة وليس المراد أنها ذكرت أكثر من عشرة فى غير هذا الكتاب بل المراد أن غير المصنف أى من البصريين لا يرى أنها عشرة ناصبة بنفسها فان الظاهر من كلامه هنا أن العشرة ناصبة بنفسها عنده تبعا للكوفيين بخلاف غيره ولا ينافى حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الشارح وفاقا وخلافا لأن المعنى حينئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين ومن جملة العشرة أربعة محل وفاق بينهم و بين البصريين وستة حصل فيها الخلاف فتأمل و يمكن حمل كلام المتن على مذهب البصريين بأن يجعل من باب التغليب فيكون غلب النواصب بنفسها لشرفها على النواصب بغيرها وأطلق على الجميع نواصب (قوله والمتفق عليها أربعة) أى على نصبها للفعل بنفسها وكون الأربعة متفقا عليها محل نظر فان النصب باذا فيه خلاف والصحيح أن الناصب هى . وحكى عن الخليل أن الناصب أن بعدها مضمرة بل الخلاف فيما عدا أن كما قاله أبوحيان و يمكن الجواب بأن المراد الاتفاق عند الجمهور (قوله أن) أى المصدرية الناصبة للمضارع ولم يقيدها المتن بذلك لانها المتبادرة عند الاطلاق فخرجت الزائدة وهى التالية للما نحو ــ فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله :

* كأن ظبية تعطو (أى تميل) إلى وارق السلم * فى رواية الجر ، و بين القسم ولو كقوله :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

وخرجت المفسرة وهى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو ــ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ، ــ وانطلق الملأ منهم أن امشوا ــ وخرجت المخففة من الثقيلة وهى ظاهرة (قوله لفظا) أى إن كان معربا وقوله أومحلا أى إن كان مبنيا كأن اتصلت به نون النسوة نحو النسوة أعجبنى أن يضربن وفى بعض النسخ والماضى محلا أى تنصب الماضى محلا كما قاله ابن هشام خلافا لابن طاهر (قوله موصول حرفى) وهو كل حرف أول مع مابعده بمصدر ولا يحتاج إلى عائد وهى خمسة نظمها الشهاب السندوبى فقال :

وهاك حروفا بالمصادر أولت * وعدى لها خمسا أصح كما رووا

وهاهى أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كى فخذها وماولو

(قوله تسبك مع منصوبها بمصدر) أى تكون آلة فى سبك مابعدها فلا يرد أن المنسبك مابعدها فقط لاهى ومابعدها ولأن من حيث العمل وعدمه ثلاثة أحوال فان وقعت بعد علم أى يقين تعين كونها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن قال تعالى ــ علم أن سيكون منكم مرضى وان وقعت بعد ظن أى حسبان جاز أن تكون المخففة من الثقيلة فلا تنصب الفعل وجاز أن تكون المصدرية فتنصبه وعلى هذا قرىء وحسبوا أن لا تكون فتنة بالرفع والنصب وهو أرجح وان وقعت بعدما سوى ذلك فهى المصدرية و يجب النصب نحو أطمع أن يغفرلى وأخاف أن يأكله الذئب (قوله لنفى المستقبل) أى لانتفاء الحدث فى الزمان المستقبل فاضافة نفى إلى المستقبل من إضافة المظروف للظرف على حد مكر الليل (قوله حرف جواب وجزاء) أى فى كل موضع كما قاله الشلو بين وقال الفارسى فى الأكثر كقولك لمن قال أريد أن أزورك إذن أكرمك فقد أجبته وجعلت إكرامك جزاء زيارته أى ان زرتنى أكرمتك وقد تمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذن أظنك صادقا إذ

وشرط النصب باذن أن تكون فى صدر الجواب والفعل بعدها مستقبل متصل بها ولا يضر فصله منها بالقسم (و) الرابع (كى) المصدرية وهى الداخلة عليها لام التعليل لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو كيلا تأسوا فى غير القرآن اذا قدرت اللام قبلها استغناء عنها بنيتها فاللام حرف تعليل وجر وكى حرف مصدرى ونصب ولا حرف نفى وتأسوا فعل مضارع منصوب بكى وعلامة نصبه حذف النون فان لم تتقدم على كى لام التعليل لا لفظا ولا تقديرا فكى تعليلية والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا ✡ والنواصب المختلف فيها ستة والاصح أن الناصب بعدها أن مضمرة

لا مجازاة هنا إذ الشرط والجزاء كما قال الرضى إما فى المستقبل أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال وتكلف الشلو بين فى جعل هذا مثالا للجزاء أيضا أى ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها للجواب أن تقع فى كلام يجاب به عن كلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت فى صدره أو حشوه أو آخره ولا تقع فى كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شئ فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر وماذكره الشارح من أنها حرف مذهب الجمهور ومقابله أنها اسم والصحيح أنها بسيطة **(قوله وشرط النصب الخ)** مفرد مضاف فيعم أى شروط النصب الخ وإعمالها مع الشروط ليس واجبا عند بعض العرب فيجوز الغاؤها عنده مع استيفاء الشروط نحو إذن يخاف يارسول الله بالرفع **(قوله أن تكون فى صدر الجواب)** أى فى أول الجملة الواقعة جوابا فان تأخرت ألغيت نحو أنا كرمك إذن وكذا إن توسطت نحو أنا اذن أكرمك وماورد من الاعمال مع التوسط فضرورة **(قوله والفعل الخ)** أى زمان حدثه بعدها مستقبل فلا يكون فعل حال ولا ماض لان من شأن الناصب أن يخلص المضارع الى الاستقبال لا للماضى والحال فلو كان حالا لم تعمل نحو قولك لمن يحدثك إذن أظنك كاذبا أو اذن تصدق بالرفع إذ المراد به الحال **(قوله متصل بها)** أى لا يفصل بينهما فاصل مضر فلا يضر الفصل بالقسم كقوله

اذن والله نرميهم بحرب ✡ يشيب الطفل من قبل المشيب

ولا بلا النافية مع القسم وبدونه كقولك اذن لا أهينك واذن والله لا أهينك جوابا لمن قال غدا آتى اليك وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء كقولك إذن يازيد أكرمك إذن عافاك الله أكرمك وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور كقولك اذن يوم الجمعة أو فى الدار أكرمك والصحيح المنع اذلم يسمع من العرب شئ من ذلك واذا كان مع اذن حرف عطف لم تعمل الا على قلة قال تعالى واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا وقرئ شاذا واذن لا يلبثوا خلفك **(قوله كى المصدرية)** قيدها بذلك لتخرج كى المختصرة من كيف كقوله كى تجنحون الى سلم وماثئرت ✡ قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم فان الفعل بعدها مرفوع ولتخرج التعليلية فان الناصب للفعل أن مضمرة بعدها لاهى كماذكره الشارح ✡ وضابط المصدرية ذكره الشارح بقوله وهى الداخلة عليها لام التعليل الخ وهى متعينة للمصدرية فى الحالة الاولى أعنى اذا ذكرت اللام قبلها ولا يصح فى هذه الحالة أن تكون للتعليل لئلا يدخل حرف الجر على مثله مع امكان الاحتراز منه أما فى الحالة الثانية أعنى اذا لم تذكر قبلها اللام فان قدرتها كانت مصدرية أيضا والا كانت تعليلية كماذكره الشارح كما أنها تعليلية أيضا اذا تقدمت هى على اللام نحو جئت كى لاقرأ فكى حرف تعليل وجر واللام توكيدها وأن مضمرة بعدها وانما امتنع أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها فى هذه الحالة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها زائدة إذ لم تثبت زيادتها فى غير هذا الموضع حتى يحمل عليه وكذا تكون تعليلية أيضا اذا تقدمت هى على أن نحو جئت كى أن تكرمنى ويمتنع أن تكون مصدرية ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدرى على مثله مع امكان الاحتراز عنه وتحتمل المصدرية والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها أن نحو جئت لكى أن تكرمنى والارجح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية مؤكدة بأن لان أن هى الاصل وما كان اصلا فى بابه لا يكون مؤكدا بغيره ✡ فالحاصل أنها تتعين للمصدرية فى موضع واحد وهو الحالة الاولى المذكورة فى الشرح وتحتمل المصدرية والتعليلية فى موضعين الموضع الاول ما اذا لم تذكر اللام قبلها فان قدرتها كانت مصدرية والا فتعليلية وقد ذكره الشارح أيضا والموضع الثانى ما اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها أن وقد تقدم وتتعين للتعليلية فى موضعين وقد تقدما أيضا **(قوله فكى تعليلية)** أى دالة على أن ماقبلها سبب حصول مابعدها **(قوله منصوب بأن مضمرة وجوبا)**

أى كما هو مذهب البصريين وفى بعض النسخ مضمرة جوازا والمراد به على هذه النسخة ماقابل الامتناع فيصدق بالواجب (قوله ولام كى) المراد بها اللام الموضوعة للتعليل سواء استعملت فيه نحو ليغفر لك الله الخ أو كانت زائدة نحو «وأمرنا لنسلم لرب العالمين» أو كانت للصيرورة نحو «فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّا وحزنا» (قوله مضمرة بعد اللام جوازا) محل كون إضمارها جائزا مالم يقترن الفعل بلا النافية أو الزائدة فان اقترن بهما كان إظهارها واجبا نحو لئلا يكون للناس ونحو لئلا يعلم أهل الكتاب وإنما وجب الاظهار حينئذ ليقع الفصل بين المتماثلين . والحاصل أنّ لأن ثلاثة أحوال أحدها لزوم الإضمار وهو فيما عدا لام كى الثانى لزوم الإظهار وهو مع لام كى إذا كانت مع لا الثالث جواز الأمرين وهو مع لام كى إذا لم تكن مع لا نحو أسلمت لأدخل الجنة أو لأن أدخل الجنة ونحو يعجبنى دخولك وتسمع من كل ماوقع عطف الفعل فيه على اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف بالواو أو بالفاء أو بأو أو ثم كما قال ابن مالك

وإن على اسم خالص فعل عطف … تنصبه أن ثابتا أو منحذف

(قوله ولام الجحود) مصدر جحد وهو لغة إنكار ماعلم فلا يكون لا مع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفى مطلقا فهو من إطلاق الخاص وإرادة العام كما أشار إليها الشارح بقوله أى لام النفى وضابطها ماذكره بقوله وهى الواقعة الخ ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذى قبلها والفعل الذى بعدها واحدا أى يكون فاعل الكون الذى قبلها والفعل الذى بعدها واحدا كما فى الآيتين اللتين ذكرهما الشارح خلافا للكسائى فانه لا يشترط هذا الشرط فقراءة وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهبه لا على الراجح لعدم اتحاد الفاعل مع أن قراءته بفتح اللام ورفع تزول والصحيح فى خبر الكون الواقع بعد هذه اللام أنه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناصب أن مضمرة فالمصدر المنسبك من أن المصدرية والفعل المنصوب بها فى موضع جر باللام وهذا مذهب البصريين (قوله المنفية الخ) علم أن ذكر ماولم وذكر كان ويكن قيد نخرج بقية أدوات النفى حتى لما وبقية الأفعال حتى النواسخ لعدم السماع (قوله حتى الجارة) إنما ترك المتن التقييد بذلك لانصراف الاسم لها فى هذا الباب فخرجت الابتدائية وهى الداخلة على جملة مضمونها غاية لشىء قبلها كقوله :

فما زالت القتلى تمج دماءها … بدجلة حتى ماء دجلة أشكلا

وإنما سميت ابتدائية لوقوع المبتدأ بعدها غالبا وخرجت العاطفة نحو مات الناس حتى الأنبياء وجاء الحجاج حتى المشاة وهى تعطف بعضا على كل (قوله المفيدة للغاية) أى أن ماقبلها ينتهى عند حصول مابعدها فما بعدها غاية له وهذا هو الغالب فيها وعلامتها حينئذ أن يصح موضعها إلى وقوله أو للتعليل أى أن ماقبلها علة لأجل حصول ما بعدها فما بعدها مسبب عما قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ أن يصح موضعها كى وشرط نصب المضارع بعدها أن يكون مستقبلا كما مثل الشارح فان كان حالا رفع كقولك فى حالة الدخول سرت حتى أدخل البلد (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) التمثيل به للتعليل صحيح لأن الأمر سبب الإسلام والإسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب ههنا ما يكون مفضيا إلى المقصود فى الجملة وإن لم يكن مستلزما له (قوله والجواب بالفاء والواو) فيه قلب والأصل والفاء والواو فى الجواب (قوله المفيدة للسببية) أى أن ماقبلها سبب لما بعدها والمراد السببية مع العطف لأنها مع إفادتها السببية عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير فى نحو ماتأتينا فتحدثنا إما يكون منك إتيان فتحديث وكذا يقدر فى جميع المواضع وبهذا القيد أعنى المفيدة للسببية خرجت الفاء التى لمجرد العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون أى فلا يعتذرون والفاء التى للاستئناف نحو اسأل زيدا فيخبرك بالرفع أى فهو يخبرك (قوله للمعية) أى أن ماقبلها مصاحب لما بعدها مجموعين فى زمان واحد فخرجت العاطفة والاستئنافية (قوله بعد

(و) هى (لام كى) التعليلية وأضيفت إلى كى لأنها تخلفها فى إفادة التعليل نحو جئتك لأزورك فانه يصح أن تحذف اللام وتعوّض عنها كى وتقول جئت كى أزورك فأزورك منصوب بأن مضمرة بعد اللام جوازا وتسمى هذه اللام لام التعليل (و) الثانية (لام الجحود) أى لام النفى وهى الواقعة فى خبر كان المنفية بما أو فى خبر يكن المنفية بلم نحو وما كان الله ليعذبهم، لم يكن الله ليغفر لهم فيعذب ويغفر منصوبان بأن مضمرة بعد لام الجحود وجوبا وسميت هذه اللام لام الجحود لكونها مسبوقة بالكون المنفى والنفى يسمى جحودا (و) الثالثة (حتى) الجارة المفيدة للغاية نحو حتى يرجع إلينا موسى أو للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة فيرجع وتدخل منصوبا بأن مضمرة بعد حتى وجوبا (و) الرابعة والخامسة (الجواب بالفاء) المفيدة للسببية (والواو) المفيدة للمعية الواقعة بعد

عندنا فتصيب علما أو وتصيب علما و بعد التحضيض نحو هلا أكرمت زيدا فيشكر أو ويشكر و بعد التمني نحو ليت لي مالا فأتصدق منه أو وأتصدق منه و بعد الترجي نحو لعلي أراجع الشيخ فيفهمني أو ويفهمني و بعد الدعاء نحو رب وفقني فأعمل صالحا أو وأعمل صالحا و بعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار فأمضي إليه أو وأمضي إليه و بعد النفي المحض نحو لا يقضى على زيد فيموت أو ويموت فالجواب بعد الفاء والواو في هذه الأمثلة كلها منصوب بأن مضمرة وجوبا ولو قال والفاء والواو في الجواب لكان أوضح لأن الجواب منصوب لا ناصب (و) السادسة (أو) التي بمعنى إلا نحو لأقتلن الكافر أو يسلم ، أو إلى نحو لألزمنك أو تقضيني حقي فيسلم وتقضيني منصوبان بأن مضمرة بعد أو وجوبا * والحاصل أن أن تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر وهي اللام وكي التعليلية وحتى و بعد ثلاثة من حروف العطف وهي الفاء

الأمر الخ) يعني أنه لا بد أن يقع كل منهما بعد نفي محض أو طلب محض والمراد بالنفي المحض أن يكون خالصا من معنى الاثبات فخرج النفي المنتقض بإلا والمتلو بنفي نحو ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا وبالطلب المحض أن يكون بالفعل فخرج الطلب باسمه وبالمصدر وبما لفظه خبر نحو صه فأكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكوتا فينام الناس ونحو رزقني الله مالا فأنفقه في الخير فلا يكون شيء من ذلك جوابا منصوبا وهذه المسئلة تسمى مسئلة الأجوبة الثمانية وهي الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض وهو الطلب بلين ورفق والتحضيض وهو الطلب بحث وإزعاج والتمني وهو طلب ما لا طمع فيه أي المستحيل كقوله

ألا ليت الشباب يعود يوما * فأخبره بما فعل المشيب

أو طلب ما فيه عسر كقول الفقير ليت لي مالا فأحج منه والنفي وزاد بعضهم الترجي وهو طلب الأمر المحبوب المستقرب الحصول فعليه تكون الجملة تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال :

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا

وقوله وسل أراد به الاستفهام (قوله أقبل فأحسن إليك أو وأحسن إليك) أي ليكن منك إقبال إلى فإحسان أو وإحسان مني إليك فالاحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الاقبال و بعد الواو واقع مع الاقبال مقارن له وهكذا في كل مثال اه نبتيتي (قوله و بعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار فأمضي الخ) أي هل يكون حصول لزيد في الدار فامضاء أو وإمضاء مني إليه ويشترط في الاستفهام كما في شرح الشذور أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فنكرمه و بخلاف أفي الدار زيد فنكرمه لأن الظرف ينوب مناب الفعل ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف كقوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له قرىء برفع يضاعفه ونصبه ونحو أين بيتك فأزورك ومتى تسير فأرافقك وكيف تكون فأصحبك وانظر هل هذا التعميم ينافي قولهم السابق يشترط في الطلب أن يكون محضا بأن يكون بلفظ الفعل فان الاستفهام من أقسامه كما تقدم (قوله نحو لا يقضى على زيد الخ) أي لا يحكم على زيد بالموت فيموت والمراد نفي القضاء والموت معا على أن يكون القضاء سببا للموت فاذا انتفى السبب انتفى المسبب (قوله لكان أوضح) أي واضحا (قوله لا ناصب) والكلام إنما هو في عد الناصب لا المنصوب لكن سماه ناصبا لاشتماله على الناصب فهو من مجاز المجاورة (قوله بمعنى إلا أو إلى) والفرق بينهما أن التي بمعنى إلى بالتخفيف ينقضي ما قبلها شيأ فشيأ والتي بمعنى إلا بالتشديد ينقضي دفعة واحدة وأو هذه عاطفة مصدرا مؤولا على مصدر مقدر والتقدير ليكونن قتل مني للكافر أو اسلام منه وكذلك ما أشبهه وخرج بأو المقيدة بما ذكر أو التي لعطف فعل على اسم خالص من تأويله بالفعل فان أن تضمر بعدها جوازا نحو قوله أو يرسل رسولا كما تقدم ويوجد في بعض نسخ الشارح زيادة أو التي للتعليل نحو لأطيعن الله أو يغفر لي وعليها يسقط الاعتراض عليه بأنه اقتصر ولم يذكر هذه (قوله وهي اللام) المراد باللام لام كي ولام الجحود (قوله والجوازم) جمع جازم أو جازمة كما تقدم في النواصب وقوله ثمانية عشر لا يعين التذكير وأنه لو أراد التأنيث لقال ثمان عشرة لما مر أيضا (قوله فعلا واحدا) أي بالاصالة أي بغير تبعية وإلا فقد يتعدد المجزوم به بالعطف أو غيره وقوله وما يجزم فعلين مبني على الأغلب والا فقد يجزم فعلا واحدا وجملة نحو وقالوا مهما تأتنا به الآية (قوله ستة) قد يقال ان بنينا على الظاهر فالذي يجزم فعلا واحدا ثمانية لم ولما وألم وألما ولام الأمر ولام الدعاء ولا الناهية ولا الدعائية وان بنينا على التحقيق فهي أربعة فعده له ستة لا يوافق الظاهر ولا التحقيق ويجاب بأنه نظر إلى الصورة الظاهرية فان صورة لم غير صورة ألم وصورة لما غير صورة ألما وصورة لام الأمر ولام الدعاء واحدة وكذا لا الناهية ولا الدعائية فعد الأربعة الأول أربعة والأربعة الثانية اثنتين ولا يرد على

والواو وأو (والجوازم ثمانية عشر) جازما وهي قسمان ما يجزم فعلا واحدا وما يجزم فعلين فالذي يجزم فعلا واحدا ستة

المصنف الجزم فى جواب الطلب نحو تعالوا أتل لأنه إن قلنا إن الجزم بأداة الشرط مقدرة وهو الصحيح والتقدير إن تأتوا أتل كان داخلا فى قوله وإن أى لفظا أو تقديرا وإن قلنا إن الجزم بلام الأمر مقدرة كان داخلا فى قوله ولام الأمر أى لفظا أو تقديرا (قوله فلم حرف يجزم المضارع) أى غالبا وإلا فقد يرفع الفعل بعدها كقوله * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار . واختلف فى ذلك فقيل ضرورة وقال ابن مالك إنه لغة (قوله وينفى معناه) أى يدل على انتفاء معناه التضمنى الذى هو الحدث أى على عدم وقوعه من الفاعل وذلك النفى إما متصل بالحال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد الخ وإما منقطع كما إذا قلت زيد لم يقم أى فى الزمن الماضى فيصح أن تقول ثم قام (قوله ويقلبه إلى المضى) الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما قبل ذلك راجع له بمعنى حدثه ففى كلامه استخدام والمعنى ويقلب زمنه إلى زمن المضى (قوله المرادفة للم) أى التابعة لها فيما تقدم من الأمور من كونها حرفا مختصا بالمضارع وللنفى وللجزم وللقلب إلى المضى وكذا فى جواز دخول الهمزة عليها فهما شريكان فى هذه الأمور الستة فقط لا مطلقا لافتراقهما فى خمسة أمور : الأول أن لما لا تقترن بأداة شرط فلا يقال إن لما تقم بخلاف لم تقول إن لم ولو لم . الثانى أن منفى لما مستمر النفى إلى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم أى عقب ندمه وإذا قلت ولما ينفعه الندم كان المعنى إلى وقته هذا . الثالث أن منفى لما لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك فى منفى لم تقول لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ولا يجوز لما يكن . الرابع أن منفى لما متوقع الحصول كقوله تعالى لما يذوقوا عذاب أى وسيذوقونه بخلاف منفى لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لأنه لا يتوقع اجتماعهما. الخامس أن منفى لما جائز الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما أى ولما أدخلها ولا يجوز ذلك فى لم إلا ضرورة كقوله

احفظ وديعتك التى استودعتها ... يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

إذا علمت ذلك فكان الأولى للشارح أن لا يقول المرادفة للم لأن المترادفين متحدان فى المعنى وما هنا ليس كذلك كما تقدم بل كان يعبر بالمشاركة مثلا ولهذا عبر بعضهم بالأختية حيث قال ولما أخت لم لأن الأختية لا تستلزم الاتحاد فى المعنى بل تستلزم المشاركة ولو فى شىء دون شىء وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن لما الحينية نحو ولما جاء أمرنا ولا عن الايجابية وهى التى بمعنى إلا نحو قوله تعالى إن كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم لأنه لم يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز عنهما (قوله وألم وألما) ظاهر كلامه أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام التقريرى وهو حملك المخاطب على الاعتراف بأمر استقر عنده ثبوته أو نفيه فقول الشارح فى ألم وألما حرف تقرير وجزم فيه تسمح لما عرفت من أن التقرير من الهمزة والجزم من لم وقوله ونشرح مجزوم بألم فيه تسمح أيضا فان الجازم إنما هو لم كما عرفت ولا دخل للهمزة فى الجزم فيقال هو من ذكر الكل وإرادة الجزء (قوله ولام الأمر) أى ومسمى لام الأمر وهو لا لأنه الجازم لأن الاسم الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال إن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه إلا لقرينة والمراد اللام الموضوعة لطلب الفعل أمرا كان الطلب نحو لينفق ذوسعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كقولك لمساويك لتفعل كذا أو استعملت فى غير الطلب كالتى يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا أى فيمد أو التهديد نحو فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر (قوله المستعملة فى النهى الخ) أى الموضوعة لتستعمل فى النهى أو الدعاء سواء استعملت فيهما نحو لا تخف ولا تؤاخذنا أو فى الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا أو فى غير ذلك كقولك لعبدك لا تطع فانها هنا للتهديد وأشار الشارح بتقدير لفظ المستعملة إلى أن قوله فى النهى والدعاء صفة للا بتقدير متعلق الظرف معرفة وإن كان المشهور تقدير متعلق الظرف نكرة وإن جعل حالا قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور

(وهى لم) نحو لم يقم فلم حرف يجزم المضارع وينفى معناه ويقلبه إلى المضى ويقم مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (و) الثانى (لما) المرادفة للم فيما تقدم نحو لما يضرب فلما حرف يجزم المضارع وينفى معناه ويقلبه إلى المضى ويضرب مجزوم بلما وعلامة جزمه السكون (و) الثالث (ألم) نحو ألم نشرح فألم حرف تقرير وجزم ونشرح مجزوم بألم وعلامة جزمه السكون والرابع (ألما) أختها نحو ألما أحسن إليك فألما حرف تقرير وجزم وأحسن مجزوم بألما وعلامة جزمه السكون (و) الخامس (لام الأمر) نحو لينفق ذوسعة فينفق مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه السكون (و) لام (الدعاء) وهى لام الأمر فى الحقيقة ولكن سميت لام الدعاء تأدبا نحو ليقض علينا ربك فيقض مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء (و) السادس (لا) المستعملة (فى النهى) نحو لا تخف فلا حرف نهى وجزم وتخف مجزوم

بلا الناهية وعلامة جزمه السكون (و) لا المستعملة فى (الدعاء) وهى لا الناهية فى الحقيقة ولكن سميت دعائية تأدبا نحو لا تؤاخذنا فلا حرف
دعاء وجزم وتؤاخذ مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون . والذى يجزم فعلين اثنا عشر جازما (و) هى (إن)
الشرطية بكسر الهمزة وسكون النون وهى حرف يجزم المضارع لفظا والماضى محلا ويقلب معنى الماضى إلى الاستقبال عكس لم نحو إن قام زيد قمت فان حرف شرط وجزم وقام فعل الشرط فى محل جزم بان وزيد فاعل قام وقمت جواب الشرط (و) الثانى (ما) الشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله فما اسم شرط جازم وتفعلوا فعل الشرط مجزوم بما وعلامة جزمه حذف النون ويعلمه جواب الشرط وهو مجزوم أيضا وعلامة جزمه السكون (و) الثالث (من) الشرطية نحو من يعمل سوءا يجز به فمن اسم شرط جازم ويعمل فعل الشرط مجزوم بمن ويجز جواب الشرط وهو مجزوم أيضا بمن وعلامة جزمه حذف الألف من آخره (و) الرابع (مهما) نحو قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها
فما نحن لك بمؤمنين فمهما اسم شرط جازم وتأتنا فعل الشرط وهو مجزوم بمهما وعلامة جزمه حذف الياء ونا مفعول به
وبه جار ومجرور متعلق بتأتنا ومن آية بيان لمهما فى موضع نصب على الحال من الهاء فى به ولتسحر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا
بعد لام كى والفاعل مستتر فيه وجوبا ونا مفعول به وبها جار ومجرور متعلق بتسحرنا فما الفاء رابطة للجواب وما نافية ونحن اسمها

وخرج بقوله المستعملة الخ لا النافية والزائدة وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها
كى نحو جئته لا يكن له على حجة وقلته لم يتعرض له المصنف (قوله بلا الناهية) إسناد النهى إليها مجاز
لأن الناهى هو المتكلم بواسطتها (قوله والذى يجزم فعلين) أى مضارعين نحو وإن تعودوا نعد أو
ماضيين نحو وإن عدتم عدنا أو ماضيا ومضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه أو عكسه
وهو قليل فالصور أربعة والأول من الفعلين يسمى فعل الشرط والاضافة بيانية وإن جعل شرطا لأنه
علامة على وجود الثانى والشرط فى اللغة العلامة والثانى من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزاءه
تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الاعمال لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال والجزاء
بعد الفعل المجازى عليه ويشترط فى فعل الشرط أن يكون فعلا ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها
أو مضارعا مجردا من قد والسين وسوف مثبتا أو منفيا بلم أولا. وأما الجواب فشرطه أن يكون فعلا صالحا
لأن يكون شرطا فان لم يصلح لذلك وجب اقترانه بالفاء وكان الجواب جملة اسمية والفعل خبرا لمبتدإ
محذوف والفاء للربط على الصحيح (قوله إن الشرطية) احترازا عن إن النافية والزائدة والمخففة
من الثقيلة فانها لا تجزم والشرطية نسبة إلى الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل (قوله بكسر الهمزة الخ)
أى بالهمزة المكسورة والنون الساكنة فهو من إضافة الصفة للموصوف فيهما (قوله وهى حرف) أى
باتفاق كإذما على الأصح وباقى الأدوات أسماء على الأصح فى مهما (قوله المضارع لفظا) أى بشرط أن
يكون معربا وإلا فالجزم لمحله كالماضى (قوله إلى الاستقبال) أى المستقبل (قوله فى محل جزم) أى فى محل
لو وقع فيه فعل معرب كان مجزوما وما ذكره من أن الجزم لمحل الماضى وحده لا لمحل الجملة هو
الصحيح (قوله ما الشرطية) خرجت الزائدة كغضبت من غير ما ذنب والمصدرية كقوله :

يسر المرء ما ذهب الليالى ... وكان ذهابهن له ذهابا

والاستفهامية نحو ما هذا وما الشرطية التى الكلام فيها موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط
(قوله من خير) أى وشر والاقتصار على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء إظهارا لشرفه فاندفع
الاعتراض بأن الله تعالى عالم بكل شئ فما فائدة التخصيص بالخير (قوله يعلمه الله) أى يجازكم عليه فعبر
عن المجازاة بالعلم (قوله فما اسم شرط جازم) محله نصب بتفعلوا (قوله وتفعلوا فعل الشرط) فيه مسامحة
لأن الواو ليست من فعل الشرط بل هى فاعل (قوله من الشرطية) احترز بها عن الموصولة والنكرة
الموصوفة والاستفهامية ومن هذه موضوعة للدلالة على من يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (قوله فمن اسم
شرط جازم) محله رفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الراجح وقيل جملة الجواب وقيل هما ولا يرد على
الأول أن الفائدة متوقفة على الجواب لأن توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية فقولك
من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم (قوله مهما) هى موضوعة للدلالة
على ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط (قوله نحو قوله تعالى) أى مقوله وقوله مهما تأتنا به الخ
بدل من قوله الذى هو بمعنى مقوله أو عطف بيان عليه (قوله فمهما اسم شرط) أى على الصحيح كما تقدم
ويدل على كونها اسما عود الضمير إليها من به لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء ومحلها الرفع بالابتداء بمعنى
أيما شئ تأتينا به أو النصب بمعنى أيما شئ تحضر تأتنا به (قوله فى موضع نصب على الحال) هذا من اطلاق
الكل وإرادة الجزء لأن جملة الجار والمجرور ليست حالا وإنما الحال المجرور فقط وهو آية فى كلامه تسمح

(قوله

إن قدرت حجازية ولك جار ومجرور متعلق بمؤمنين وبمؤمنين في موضع نصب خبرها وجملة فما نحن لك بمؤمنين في موضع جزم جواب الشرط (و) الخامس (إذ ما) كقول الشاعر: وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر   به تلف من إياه تأمر آتيا   فإذ ما حرف شرط على الأصح وتأت فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتلف جواب الشرط وعلامة جزمه حذف الياء أيضا (و) السادس (أي) نحو قوله تعالى أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى فأيا اسم شرط جازم منصوب بتدعوا وما صلة وتدعوا فعل الشرط مجزوم بأي وعلامة جزمه حذف النون وفله الفاء رابطة للجواب وله جار ومجرور خبر مقدم والأسماء مبتدأ مؤخر والحسنى نعت للأسماء وجملة فله الأسماء الحسنى في موضع جزم جواب الشرط (و) السابع (متى) نحو قوله * متى أضع العمامة تعرفوني * فمتى اسم شرط جازم وأضع فعل الشرط وهو مجزوم بمتى وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين والعمامة مفعول به وتعرفوني جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه والأصل تعرفونني بنونين الأولى نون الرفع والثانية نون الوقاية (و) الثامن (أيان) بفتح الهمزة نحو قوله: فأيان ما تعدل به الريح تنزل. فأيان اسم شرط جازم وما زائدة وتعدل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وتنزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وكسره عارض (و) التاسع (أين) نحو أينما تكونوا يدرككم الموت فأين اسم شرط جازم وما صلة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون الكاف الأولى والكاف الثانية في محل نصب على المفعولية والميم علامة الجمع والموت مرفوع على الفاعلية (و) العاشر (أنى) بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله :   فأصبحت أنى تأتها تستجر بها   تجد حطبا جزلا ونارا تأججا   فأنى اسم شرط جازم وتأتها فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتستجر بدل منه وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون (و) الحادي عشر (حيثما) نحو قوله: حيثما تستقم يقدر لك الله   نجاحا في غابر الأزمان   فحيثما اسم شرط جازم وتستقم فعل الشرط وعلامة جزمه السكون ويقدر جواب الشرط وعلامة جزمه السكون (و) الثاني عشر (كيفما) نحو كيفما تجلس أجلس فكيفما اسم شرط جازم وتجلس فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وأجلس جواب الشرط وعلامة جزمه السكون أيضا ويوجد في بعض النسخ

(قوله إن قدرت حجازية) وهو الراجح أو على أنه مبتدأ إن قدرت تميمية (قوله وبمؤمنين في موضع نصب خبرما) على جعلها حجازية أي أو في موضع رفع خبر المبتدأ على أنها تميمية وظاهر كلامه أن الباء أصلية مع أنها زائدة على كلا التقديرين ففي عبارته تسمح (قوله إذ ما تأت الخ) تأت وآتيا من الإتيان وروى بدلهما تأب وآبيا بالباء الموحدة (قوله ما أنت آمر به) ما في محل نصب على المفعولية لتأت وهي اسم موصول وأنت مبتدأ وآمر به خبر والجملة صلة الموصول (قوله تلف) من ألفى إذا وجد يتعدى لمفعولين الأول من والثاني آتيا وجملة إياه تأمر صلة لمن لا محل لها من الإعراب (قوله حذف الياء أيضا) وجملة إذ ما الخ في محل رفع خبر إن والكاف اسمها في محل نصب (قوله وأي) هي بحسب ما تضاف إليه فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير (قوله أياما تدعوا) أي أيَّ اسم (قوله وما صلة) أي زائدة وإنما قيل صلة لا زائدة تأدبا (قوله متى) هي للعموم في الزمان ولا تعمل إلا متضمنة معنى الشرط دون الاستفهام فأراد المتن بمتى متى الشرطية فتخرج الاستفهامية نحو متى نصر الله؟ (قوله متى أضع العمامة الخ) صدره * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * وإعرابه أنا مبتدأ وابن خبره وجلا مضاف إليه وهو علم منقول من جملة فيكون محكيا أو من الفعل وحده فيكون معربا إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل فيكون مجرورا بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر نيابة عن الكسرة ويصح أن يكون جلا فعلا ماضيا والفاعل مستتر والجملة صفة لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا وطلاع بالجر عطفا على جلا وبالرفع خبر بعد خبر (قوله فمتى اسم شرط جازم) ظرف زمان في محل نصب على المفعولية لأضع (قوله أيان) بفتح الهمزة والنون على المشهور وكسر الهمزة لغة سليم وقرئ بها شاذا وهي اسم موضوع للعموم في الزمان كمتى وذهب بعضهم إلى أنها لتعميم الأحوال (قوله اسم شرط جازم) أي مبني على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم من أنها كمتى وناصبها الفعل بعدها (قوله وما زائدة) أي للوزن (قوله وكسره عارض) أي للروى (قوله وأين) هو وأنى موضوعان للمكان ثم ضمنا معنى الشرط كما أن حيثما كذلك (قوله فأين اسم شرط جازم) محله نصب بيدرككم (قوله الموت الخ) قال الشيخ عبد المعطي الظاهر أن تكونوا تامة وأين ظرف مكان متعلق بتكونوا وجعلها النبتيتي ناقصة وجملة يدرككم الموت في محل نصب خبرها وهو لا يظهر لضياع المعنى حينئذ لأن المعنى حينئذ أينما تكونوا مدرككم الموت وهو خال من الجواب فليتأمل (قوله اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية المكانية والناصب له تأت من تأتها (قوله في غابر الأزمان) أي مستقبلها (قوله كيفما) موضوع للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط والجزم به مذهب

(و إذا في الشعر خاصة) زيادة على الثمانية عشر ومثالها قول الشاعر * وإذا تصبك خصاصة فتحمل * فاذا اسم شرط جازم وتصبك فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وخصاصة فاعل وتحمل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على أنها جواب الشرط وقرن بالفاء المفيدة للربط لأنه فعل طلب وإنما عملت إذا وان كانت شرطا غير جازم حملا على متى كما أهملت متى حملا عليها كقول عائشة رضى الله عنها إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس رواه ابن الجوزى فى جامع المسانيد كما قاله ابن مالك

﴿ باب مرفوعات الأسماء ﴾

خاصة (المرفوعات) من الأسماء (سبعة الفاعل) نحو قام زيد (و) الثانى (المفعول الذى لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو زيد قائم (و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو كان زيد قائما (و) السادس (خبر إن و) خبر (أخواتها) نحو ان زيدا قائم (و) السابع (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أولها (النعت) نحو جاء زيد الكاتب (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وسيأتى تفصيلها فى أبواب متفرقة على الأثر على هذا الترتيب مقدما الأول فالأول

﴿ باب الفاعل ﴾

رسمه

كوفى ممنوع عند البصريين قال بعض الشراح ولم أجد لها من كلام العرب شاهدا بعد الفحص اهـ وإعمال تجزم عند البصريين لمخالفتها الأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها نحو كيفما تجلس أجلس فلا يصح كيفما تجلس أذهب (قوله واذا) معطوف على ثمانية عشر لا على لم ولا على إن ولا على كيفما لأن العدد تم بدونها فهى زائدة على الثمانية عشر وخرج بالشعر النثر فلا تجزم فيه لمخالفتها الأدوات الشرط فانها للمحقق والمظنون وإن للمشكوك والموهوم والنادر وكذا الباقى (قوله واذا تصبك الخ) صدره :

* استغن ما أغناك ربك بالغنى *

﴿ باب مرفوعات الأسماء ﴾

من إضافة الصفة للموصوف أو من الإضافة البيانية أو الإضافة على معنى من وعلى كل تخرج المرفوعات من الأفعال لأنها تقدمت فى قوله وهو مرفوع أبدا وقدمها لأنها عوامل فى الأسماء ورتبة العامل مقدمة على رتبة المعمول وتخرج أيضا المنصوبات والمجرورات وإنما بدأ بالمرفوعات لأنها العمدة وثنى بالمنصوبات لأنها الفضلة غالبا كالمجرورات والاحتراز بغالبا من المنصوب الذى هو عمدة فى المعنى كمفعولى ظن ومن المجرور الذى هو عمدة أيضا فى المعنى نحو وكفى بالله شهيدا وثلث بالمجرورات لأنها منصوبة المحل والمنصوب محلا دون المنصوب لفظا ثم ان قوله مرفوعات يحتمل أن يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع وأن يكون جمع مرفوعة بمعنى كلمة مرفوعة ولا يشكل على هذا الثانى وجود التاء فى العدد لما تقدم (قوله سبعة) لا يرد اسم أفعال المقاربة واسم ما ولا ولات وإن المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس لأنها داخلة فى أخوات كان وإن والمراد بأخوات كان نظائرها فى رفع المبتدا ونصب الخبر وبأخوات إن نظائرها فى نصب المبتدا ورفع الخبر (قوله الفاعل) بدأ به لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ولأن عامله لفظى بخلاف عامل المبتدا فانه معنوى واللفظى أقوى بدليل أنه يزيل العامل المعنوى وهو الابتداء فاذا دخل عليه نسخه وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنه باق على ما هو الأصل فى المسند إليه وهو التقديم بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل وقيل هما أصلان وليس لهذا الخلاف ثمرة (قوله الذى لم يسم فاعله) أى لم يذكر فاعله الاصطلاحى بأن ترك ولم يقصد وبقولنا فاعله الاصطلاحى سقط ما يقال كل فعل لم يذكر فاعله لأن الفاعل الذات وهى لا تذكر والإضافة فى قوله فاعله لأدنى ملابسة أى لكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الإضافة إلى ضمير المفعول فلا يرد ما يقال الفاعل إنما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف صحت إضافته إلى ضميره (قوله وهو) أى التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع (قوله أربعة) الحق أنها خمسة والخامس عطف البيان ولعله أسقطه استغناء عنه بالبدل بناء على ما يراه الرضى من أن كل ما كان بدلا جاز أن يكون عطف بيان (قوله على هذا الترتيب) أى التبويب لا الترتيب فى التقدم عند الاجتماع فانها إذا اجتمعت يقدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله مقدما الأول فالأول) يجوز كسر الدال وفتحها والأول منصوب على الأول مرفوع على الثانى وعلى كل لا حاجة إليه مع ما قبله من الترتيب .

﴿ باب الفاعل ﴾

(قوله رسمه الخ) الحد إما حقيقى وإما رسمى وإما لفظى فالحد الحقيقى ما أنبأ عن ذاتيات المحدود كقولنا الإنسان حيوان ناطق والرسمى ما أنبأ عن الشىء بلازم له كقولنا الخمر مائع يقذف بالزبد واللفظى ما أنبأ بلفظ

الظاهر مرادف كقولنا الغضنفر الأسد والبر القمح وماذكره المصنف رسم لأن الرفع وكونه مذكورا قبله فعله
خارجان عن حقيقة الفاعل (قوله ببعض خواصه) جمع خاصة وهي قسمان مطلقة وهي ما يختص بالشيء
بالنظر إلى جميع ماوراءه كالضاحك للانسان وإضافية وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى بعض أغياره كالماشي
للانسان وهي المرادة هنا لأن ماذكره من كونه مذكورا قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة إلى بعض أغياره
كالمبتدأ دون بعض كاسم كان وأخواتها والتعريف بالخاصة الإضافية كاف كما صوبه السيد فلا يعترض
عليه بأنه كيف يعبر الشارح بالخاصة مع أنها توجد في غيره كاسم كان وأخواتها لأن المراد الخاصة الإضافية كما مر
(قوله الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ماذكره (قوله الاسم) أي الصريح كقوله تعالى قال
الله إني معكم أو المؤول كقوله أولم يكفهم أنا أنزلنا ومثل الاسم ما هو في حكمه كالجملة إذا أريد لفظها كقوله
صدر عني الله حسبي والجملة المسمى بها نحو جاء تأبط شرا وخرج بقيد الاسم الحرف والفعل والجملة حيث
لا تأويل كما تقدم ودخل فيه هي إذا أريد لفظها أو سمي بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملا في حقيقته
ومجازه إن استعمل فيما ذكر جميعا أو في مجازه فقط إن استعمل في معنى شامل لما ذكر بعموم المجاز وعلى
الأول لا يضر أخذه في التعريف لأنه صار بهذا المعنى في هذا الباب حقيقة عرفية (قوله المرفوع) أي لفظا
نحو قال الله أو تقديرا كجاء الفتى والقاضي وغلامي أو محلا قال في الحاشية كأن جر بمن أو الباء الزائدتين نحو
ماجاءنا من بشير ونحو وكفى بالله شهيدا اهـ وتمثيله للمحلي بذلك مبني على أن الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات
ويشكل عليه فرقهم بين الإعراب المحلي والتقديري بأن المانع في المحلي قائم بجملة الكلمة وفي التقديري
بالحرف الأخير وهو في هذين المثالين قائم بالحرف الأخير فليكن الإعراب تقديريا فيهما أفاده يس على القطر
فكان المناسب التمثيل للمحلي بالمبني كالموصول واسم الإشارة فتأمل وأبهم المتن الرافع له ليكون كلامه جاريا
على القولين والصحيح أن رافعه ما أسند إليه من فعل أو شبهه أو الإسناد (قوله المذكور قبله فعله) خرج
به المبتدأ والخبر وخبر إن وأخواتها ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها لأن المتبادر من
الإضافة في فعله الفعل القائم به أو الواقع منه والمبتدأ والخبر وخبر إن وأخواتها لا فعل قبلها وليس نائب الفاعل
واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها قائما بها الفعل ولا واقعا منها وقوله المذكور قبله فعله أي أو شبهه وإنما
اقتصر على الفعل لأنه الأصل وشبهه اسم الفاعل نحو مختلف ألوانه وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد والصفة
المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمصدر
نحو عجبت من ضرب زيد واسمه نحو عجبت من عطاء زيد الدنانير واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف
والجار والمجرور مع اعتمادهما على استفهام أو شبهه نحو ومن عنده علم الكتاب وأفي الله شك والقبلية
في كلامه المراد بها ما يشمله في اللفظ وهو ظاهر وفي التقدير فيدخل وإن أحد من المشركين استجارك والضمير
المستتر كما في قم واستقم (قوله الصادر منه) هو لبيان خصوص المقام فلا يرد نحو مات زيد أو المراد بصدوره
منه تعلقه به ولم يقصد الشارح بذلك بيان الفعل الرافع بل بيان مدلوله الذي بسببه رفع الفاعل فلا يرد أن
الفعل الذي يرفع هو اللفظ أي لفظ قام لا الحدث الذي هو الحركة المخصوصة المشار إليه بقوله الصادر (قوله
يرفعه الماضي) يستثنى منه أفعل في التعجب كما أحسن زيدا وأفعال الاستثناء نحو قام القوم ما خلا زيدا وما عدا
عمرا وليس بكرا فإنها لا ترفع إلا ضميرا مستترا وجوبا وكذا المضارع يستثنى منه أن لا يكون فعل استثناء فخرج
قام القوم لا يكون بكرا لأنه لا يرفع إلا ضميرا مستترا وجوبا (قوله إلى غائب) أي شخص غائب مذكر ومؤنث
مفرد أو مثنى أو جمع (قوله ولا يرفعه الأمر) أي استقلالا فيرفعه بطريق التبعية كما في قوله تعالى اسكن
أنت وزوجك الجنة فإن قوله وزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن العامل فيه الفعل والعامل في
المعطوف عليه هو العامل في المعطوف وليس معطوفا على الضمير البارز لأنه مؤكد للمستتر وهو لا يعطف عليه

ببعض خواصه تقريبا على المبتدي فقال (الفاعل هو الاسم المرفوع) بفعله (المذكور قبله فعله) نحو قام زيد فزيد فاعل وهو اسم مرفوع بفعله الصادر منه وهو قام وقام مذكور قبل زيد فعلم منه أن الفاعل لا يكون إلا اسما ولا يكون الفاعل إلا مرفوعا ولا يكون إلا مؤخرا عن الفعل (وهو) أي الفاعل (على قسمين) قسم (ظاهر، و) قسم (مضمر فالظاهر) يرفعه الماضي والمضارع إذا أسند إلى غائب ولا يرفعه الأمر، ثم الظاهر على عشرة أقسام: الأول المفرد المذكر (نحو قولك قام زيد ويقوم زيد و) الثاني المثنى المذكر نحو قولك

(قام الزيدان و يقوم الزيدان و) الثالث جمع المذكر السالم نحو قولك (قام الزيدون و يقوم الزيدون و) الرابع جمع المذكر المكسر نحو قولك (قام الرجال و يقوم الرجال و) الخامس المفرد المؤنث نحو قولك قامت هند و تقوم هند والسادس

المثنى المؤنث نحو قولك قامت الهندان وتقوم الهندان والسابع جمع المؤنث السالم نحو قولك قامت الهندات وتقوم الهندات والثامن جمع المؤنث المكسر نحو قولك قامت الهنود وتقوم الهنود والتاسع المفرد المضاف لغير ياء المتكلم من الاسماء الخمسة نحو قولك (قام أخوك ويقوم أخوك و) العاشر المضاف لياء المتكلم نحو قولك (قام غلامي ويقوم غلامي وما أشبه ذلك) فالفاعل في هذه الامثلة كلها اسم ظاهر (و) الفاعل (المضمر اثنا عشر) وهو ما كني به عن الظاهر اختصارا وهو قسمان متصل ومنفصل وكل منهما اما المتكلم وحده أو ومعه غيره أو لمخاطب أو لمخاطبة أو لمثناهما مطلقا أو لجمع المذكور المخاطبين أو لجمع الاناث المخاطبات أو للمفرد الغائب أو للمفردة الغائبة أو المثنى الغائب مطلقا أو الجمع المذكور الغائبين أو الجمع الاناث الغائبات وحاصل كل من قسمي الاتصال والانفصال اثنا عشر قسما ومجموعهما أربعة وعشرون حاصلة من ضرب اثنين في اثنى عشر فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار و يرفعه الماضي والمضارع والامر فمثاله (نحو قولك ضربت) فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده محله رفع على الفاعلية بضرب (وضربنا) بسكون الباء

وهذا بناء على ان الآية من عطف المفردات وقيل ان زوجك مرفوع بفعل محذوف تقديره وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل (قوله وقام الزيدان الخ) فيه اشارة الى وجوب تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا على اللغة الفصحى وهناك لغة لبعض العرب تسميها النحاة بلغة أكلوني البراغيث تلحقه ذلك نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النسوة على أن الالف والواو والنون حروف دالة على التثنية والجمع المذكر والمؤنث كتاء التأنيث الساكنة والفعل مسند للظاهر لا على ان الفعل مسند للالف والواو والنون والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والا كان ذلك على اللغة الفصحى (قوله قامت هند وقامت الهندان) فيه اشارة الى أن الفاعل اذا كان ظاهرا مؤنثا حقيقيا متصلا يجب أن يلحق عامله علامة التأنيث الا ما شذ من قولهم قال فلانة وفيه اشارة أيضا الى أن حكم المثنى المؤنث الظاهر في وجوب الحاق علامة التأنيث لعامله حكم المفرد لا حكم الجمع (قوله والتاسع المفرد المضاف الخ) فان قيل التاسع والعاشر داخلان في المفرد المذكر فتكون الاقسام متداخلة فهي ثمانية لا عشرة أجيب بان هذا تقسيم اعتباري لا يضر فيه التداخل لتباين الاقسام بالاعتبار (قوله وهو ما كني به الخ) أي الضمير من حيث هو لا بقيد كونه فاعلا ولا مستترا أو لا لصدق هذا التعريف على جميع أقسام الضمير (قوله اختصارا) أي لاجل الاختصار ووجه ذلك أن الاصل في زيد قام مثلا زيد قام زيد لان الفعل لا بد له من فاعل بعده فللاحتراز عن التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر فيجب أن يكون أخصر (قوله متصل) أي متصل بعامله الذي قبله فيكون كالتتمة لذلك العامل سواء كان ذلك المتصل مستترا أو بارزا فانه سيأتي في كلام الشارح آخر هذا الباب والذي يليه ما يقتضي أن الضمير المستتر من قسم المتصل (قوله ومنفصل) أي عن عامله و بدأ بالمتصل لانه أخصر من المنفصل (قوله أو ومعه غيره) ظاهره أن الموضوع له المتكلم فقط ومصاحبته لغيره على سبيل الشرط لا الشطر والامر بخلافه فتؤول العبارة بان يراد بالمصاحبة المصاحبة في الوضع فالمعنى ومعه غيره أي مصاحباله ومشاركا له في مدلول الفعل فالموضوع له مجموع المتكلم وغيره لا المتكلم فقط مشروطا بمصاحبة غيره (قوله أو المثنى الغائب مطلقا) أي سواء كان مذكرا أو مؤنثا (قوله اثنا عشر قسما) أي بجعل مثنى المخاطب والمخاطبة قسما واحدا ومثنى الغائب والغائبة قسما واحدا (قوله ومجموعهما) أي الحاصلين وفي نسخة ومجموعها بلا تثنية أي مجموع الاقسام (قوله حاصلة من ضرب اثنين الخ) الاثنان المتصل والمنفصل والاثنا عشر المتكلم وحده الخ (قوله هو الذي لا يبتدأ به الخ) أي هو الذي لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة أخرى ولا يقع بعد الا في الاختيار أما في الضرورة فيقع بعدها كقوله

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار

واستشهاد المحشي على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض في دهر الدهارير

غير صحيح لان اياهم ضمير منفصل لا من المتصل الذي الكلام فيه وانما يستشهد بهذا البيت على الاتيان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول ابن مالك

وفي اختيار لا يجيء المنفصل * اذا تأتى أن يجيء المتصل

(قوله و يرفعه الماضي الخ) لا ينافي ذلك أنه يرفعه أيضا الصفات المحضة واسم الفعل لان عبارته لا تقتضي الحصر والمراد بقوله يرفعه أنه يرفع محله لان الضمائر كلها مبنية (قوله محله رفع) أي مرفوع أو ذو رفع أو الكلام على تقدير

فنا ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه وموضعه رفع على الفاعلية بضرب وهذا حيث سكن ماقبله وكان غير ألف فانها فاعلة وإن انفتح ماقبلها فهى مفعولة نحو ضربنا زيد (وضربت) بفتح التاء للمخاطب المذكر موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربتما) بضم التاء للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا فالتاء اسم مضمر فى موضع رفع على الفاعلية بضرب والميم والألف حرفان دالان على التثنية (وضربتم) بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين والتاء اسم مضمر فى محل رفع على الفاعلية بضرب والميم حرف دال على جمع الذكور المخاطبين (وضربتن) بضم التاء لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة حرف دال على جمع الاناث وماذكرناه من أن التاء فى الجميع هى الفاعل وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع هو الصحيح ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة فهذه أمثلة الحاضر وما بقى للغائب (و) هو قولك زيد (ضرب) ففى ضرب ضمير مستتر جوازا تقديره هو عائد على زيد محله رفع على أنه فاعل ضرب (و) هند (ضربت) ففى ضرب ضمير مستتر جوازا تقديره هى عائدة على هند مرفوع المحل على الفاعلية والتاء الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تأنيث الفاعل (و) الزيدان (ضربا) فالألف ضمير المثنى المذكر الغائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على الفاعلية والهندان ضربتا فالألف ضمير المثنى المؤنث الغائب عائد على الهندان والتاء علامة التأنيث وأصلها السكون ولكنها حركت لالتقاء الساكنين وفتحت لمناسبة الالف وهذا المثال ساقط من أصل المصنف (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير جماعة الذكور الغائبين يعود على الزيدون فى موضع رفع على الفاعلية بضرب والألف زائدة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير جماعة الاناث الغائبات عائد على الهندات فى موضع رفع على الفاعلية بضرب هذا كله حكم الفاعل المضمر المتصل

تقدير مضاف أى محل رفع وقس عليه ماأشبهه والمعنى أنه واقع فى محل رفع (قوله فنا ضمير المتكلم الخ) هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد تسمح لأن الضمير مجموع الألف والنون (قوله وهذا) أى إعراب نافا علا فى محل رفع حيث سكن ماقبلها أى الحرف الذى قبل نا وقوله وكان غير ألف أى وكان أصليا أيضا وقوله وإن انفتح ماقبلها أى تحرك بالفتح أى أو سكن وكان ألفا أو كان حرفا غير أصلى (قوله نحو ضربنا زيد) مثال ماانفتح فيه ماقبلها ومثال الساكن إذا كان ألفا الزيدان ضربانا ومثال الساكن غير الأصلى شغلتنا أموالنا ومن غير الأصلى الواو فى ضربونا وهذا كله مع الماضى أما مع المضارع والأمر فهى مفعوله مطلقا سواء تحرك ماقبلها أو سكن (قوله والميم والألف حرفان دالان على التثنية) فيه مسامحة فان الدال على التثنية هو الألف فقط كما أن الواو هى التى تدل على الجمع فقط وأما الميم فزيدت قبل ألف التثنية فى نحو ضربتما وقبل واو الجمع فى نحو ضربتمو لئلا يلتبس بذلك ما للمخاطب المفرد فى الأول وما للمتكلم المفرد فى الثانى عند إشباع حركة التاء فيهما فقوله والميم حرف دال على جمع الذكور فيه مسامحة أيضا (قوله وضربتم بضم التاء) وإسكان الميم بعدها أو ضمها مختلسة أو مع واو بعدها بأن تقول ضربتمو وهو الأصل بدليل ضربتموه لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها (قوله حروف دالة على التثنية الخ) أى لأن التاء لما وضعت مشتركة بين المفرد وغيره ألحقوها بما يميز ماهى له وحركوها بذلك اه عبد المعطى أى ألحقوها فى المثنى والجمع وحركوها فى المفرد (قوله ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة) أى لا مفعولة ولا مضافة فالحصر إضافى فلا يرد أنها قد تقع نائبة عن الفاعل كما يأتى (قوله أمثلة الحاضر) وهو المتكلم والمخاطب (قوله وهو) أى مابقى (قوله جوازا) أى استتارا جائزا أو ذا جواز فهو صفة مصدر محذوف على تأويله باسم الفاعل أو حذف المضاف قال الشيخ الشنوانى ولا يجوز أن يكون تمييزا وإلا كان محولا عن الفاعل فيلزم أن الموصوف بالاستتار الجواز وهو فاسد فتأمل اه أى لأن الأصل قبل التحويل على هذا استتر جوازا فحول الاسناد إلى ضمير الجواز فانتصب تمييزا (قوله تقديره هو) لم يريدوا به أن المستتر لفظ هو بل المراد أنه إذا أريد تفسير معناه فسر بلفظ هو فليس هو نفس المستتر لأن المستتر إنه صورة فى العقل أى الذهن لا فى اللفظ فليس المستتر لفظا بخلاف المحذوف فانه لفظ موضوع ويمكن النطق به وهذا الفرق بين المستتر والمحذوف كاف كما قاله الشنوانى (قوله تقديره هى) أى تفسيره هى وعبر بهو فى الأول وبهى هنا لأجل التغاير قال الرضى يجب أن يكون المقدر فى ضرب وضربت متغايرا كما فى البارز نحو هى وهو اه (قوله حرف دال على تأنيث الفاعل) أى على المشهور وقيل اسم فالظاهر بعدها بدل أو مبتدأ خبره الجملة قبله (قوله وفتحت لمناسبة الألف) أى فالحركة عارضة لا اعتداد بها فسقط اعتراض من قال ماذكروه من أن توالى أربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربتا (قوله والالف زائدة) أى فى الخط بعد الواو لتطرفها فرقا بينها وبين واو العطف فى نحو أكلوا وشربوا وجادوا وسادوا والقيود لزيادة الألف فى الخط ثلاثة أن تكون بعد واو الجماعة وأن تكون فى الفعل وأن تكون متطرفة فخرج الاسم كضاربو زيد وخرج

وأما الفاعل للضمير المنفصل فهو مايقع بعد إلا أوما فى معناها نحو قولك ماضرب إلا أنا وماضرب إلا نحن وماضرب إلا أنت وماضرب إلا أنت وماضرب إلا أنتما وما ضرب إلا أنتم وماضرب إلا أنتن وماضرب إلا هو وماضرب إلا هى وماضرب الاهما وما ضرب الاهم وماضرب الاهن وتقول إنما ضرب أنا وانما ضرب نحن وكذا الباقى هذا كله مع الماضى وتقول فى المضارع مع الاتصال أضرب ونضرب الخ وفى الانفصال ماضرب إلا أنا وانما يضرب أنا الى آخرها ومع الامر ولا يكون الامتصلا اضرب اضربا اضربوا اضربى اضربن (وما أشبه ذلك)

﴿ باب المفعول الذى لم يسم فاعله ﴾

أى الذى لم يذكر معه فاعله الذى صدر منه الفعل ورسمه بذكر بعض خواصه تقريبا على المبتدى فقال (وهو الاسم المرفوع الذى لم يذكر معه فاعله) لقيامه مقامه فى رفعه وعمديته ووجوب تأخيره عن الفعل وتأنيث الفعل لتأنيثه وذلك نحو قولك ضرب زيد والاصل ضرب عمرو زيدا فحذف عمرو الذى هو فاعل ضرب لغرض من الأغراض فبقى الفعل محتاجا الى مايسند اليه فاقيم المفعول به مقام الفاعل فى الاسناد اليه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج الى تمييز أحدهما عن الآخر فابقى الفعل مع الفاعل على أصله وغير مع نائبه فى الماضى والمضارع على

واو الكلمة نحو يدعو و يغزو وخرجت المتوسطة نضربوك وضربوهم ان جعلت هم مفعولا فان جعلته توكيدا لواو الجمع زدت ألفا لانها حينئـذ متطرفة (قوله وأما الفاعل المضمر) أى الفاعل معنى وظاهرا والا فالفاعل حقيقة محذوف إذ الاصل ماضرب أحد إلا أنا فأنا بدل من أحد ق ل (قوله أوما فى معناها) أى الذى بمعناها فى الحصر كانما (قوله وماضرب الاهن) فهذه الضمائر الواقعة بعد الا كل منها فى محل رفع على الفاعلية وما نافية والا أداة حصر (قوله الى آخره) أى وانته الى آخره

﴿ باب المفعول الذى لم يسم فاعله ﴾

هذه الترجمة تشمل درهما من أعطى زيد درهما فانه يصدق عليـه أنه مفعول لم يسم فاعله وليس مرادا ولا تشمل الظرف والمجرور والمصدر اذا أنيبت عن الفاعل مع أن الغرض دخولها ❊ وأجيب عن الاول بأن الكلام فى المرفوعات فلا يرد درهما لانه منصوب وعن الثانى بأنه اقتصر على المفعول لانه الاصل فى النائب فكان الاولى والاعم التعبير بنائب الفاعل (قوله أى الذى لم يذكر معه فاعله) أى فاعل فعله وفى قوله الذى صدر منه الفعل حمل للفاعل فى كلام المتن على الفاعل الحقيقى وهو الذات وهى لاتذكر أبدا سواء كان الفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول وانما الذى يذكر أولا اللفظ الدال عليها ففى كلام المتن حذف مضاف أى الذى لم يسم دال فاعله (قوله صدر منه الفعل) أى أوقام به الفعل أو المراد بالصدور مطلق التعلق (قوله وهو الاسم) يشمل الصريح والمؤول والظاهر والمضمر وخرج عنه الجملة والحرف والفعل الا أن يراد لفظها أو تجعل أعلاما قيل وخرج بقوله الذى لم يذكر معه الخ المبتدأ والخبر الفاعل واسم كان وذلك غلط لان السالبة تصدق بنفى الموضوع فيصدق قوله لم يذكر معه فاعله بأن لا يكون هناك فاعل أصلا أو كان هناك مبتدأ وخبر واسم كان فيكون التعريف صادقا على الجميع فالصواب اخراج ماذكر بقيد ملحوظ بقرينة مايأتى تقديره وغير عامله الى فعل أو مفعول (قوله المرفوع) أى لفظا أو تقديرا الى آخر ماتقدم فى الفاعل (قوله الذى لم يذكر معه فاعله) أى ترك ولم يقصد فلم يحتج الى ذكر فاعل له لا لفظا ولا تقديرا (قوله وتأنيث الفعل لتأنيثه) لم يستثن المجرور من نحو مر بهند فانه قائم مقام الفاعل ولم يؤنث فعله لتأنيثه لان القائم مقام الفاعل أعنى الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث فلا وجه لتأنيث العامل (قوله لغرض من الاغراض) كالخوف منه وعليه (قوله فأقيم المفعول به) أى حيث وجد فى اللفظ والا فما اختص وتصرف من ظرف مكانى نحو جلس أمام الامير أو زمانى نحو صيم رمضان أو مجرور نحو ولما سقط فى أيديهم وسير بزيد أو مصدر نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحـدة فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول اذا لم يوجد فى اللفظ فان وجد فلا وقيل ينوب غيره مع وجوده مطلقا وقيل ان وجـد وكان متقدما اختص بالنيابة وان تأخر وتقدم أحد الثلاثة أنيب نحو ❊ لم يعن بالعلياء الا سيدا ❊ والصحيح الاول (قوله فى الاسناد اليه) وتفاوت الاسنادين لا يضر وذلك لأن اسناد الفعل الى الفاعل على جهة صدوره منه أو قيامه به والى النائب على جهة وقوعه عليه أو فيه أو نحوه (قوله فى الماضى والمضارع) هذا اذا كان العامل فعلا فان كان اسم مفعول وهو مادل على حدث ومفعوله فان كان من فعل ثلاثى مجرد فوزنه مفعول كمضروب وممرور به أو من غيره فوزنه وزن مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ماقبل الآخر قال ابن مالك

وان فتحت منه ما كان انكسر ❊ صار اسم مفعول كمثل المنتظر

وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد ❊ زنة مفعول كآت من قصد

وشرط عمل الاسم المذكور كونه صلة لأل نحو جاء المضروب عبده أو كونه للحال والاستقبال بشرط اعتماده

(فان كان الفعل ماضيا ضم أوله وكسر ماقبل آخره) تحقيقا كضرب وتقديرا كقيل و بيع وشد (وان كان مضارعا ضم أوله وفتح ماقبل آخره) تحقيقا نحو يضرب أو تقديرا نحو يقال و يباع و يشد وسكت عن فعل الامر لانه لا يبنى للمفعول (وهو) أى المفعول الذى لم يسم فاعله (على قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم فى الفاعل (فالظاهر) المسند اليه الماضى (نحو قولك ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله وزيد مفعول لما لم يسم فاعله و يسمى أيضا نائب الفاعل (و) المسند اليه المضارع نحو قولك (يضرب زيد) بضم أوله وفتح ماقبل آخره واعرابه يضرب فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله وان شئت قلت مبنى للمفعول أو للمجهول وزيد نائب فاعله أو مفعول لما لم يسم فاعله (و) لا فرق فى الفعل بين أن يكون مجردا كما مر أو مزيدا نحو قولك (أكرم عمرو) بضم الهمزة وكسر الراء (و يكرم عمرو) بضم الياء وفتح الراء واعرابهما على وزان ما مر قبلهما وقس مابقى من أقسام الظاهر المتقدمة فى باب الفاعل (و) المفعول الذى لم يسم فاعله (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل (نحو قولك ضربت) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده فى موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربنا) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول ونا ضمير المتكلم ومعه غيره أو معظم نفسه فى موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبنى

للمفعول والتاء المفتوحة ضمير المخاطب فى موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء والتاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المكسورة ضمير المخاطبة فى موضع رفع على انها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربتما) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثنى المخاطب مطلقا فى موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله والميم والالف علامة التثنية (وضربتم) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع المذكور المخاطبين فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والميم علامة الجمع (وضربتن) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالنون واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع المؤنث الحاضر والنون المشددة علامة جمع الاناث * والحاصل أن الفعل فى الجميع مضموم الاول مكسور ماقبل الآخر وان التاء فى الجميع مفعول لما لم يسم فاعله الا أنها لما وضعت مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والمثنى والمجموع احتيج الى تمييز كل منها من الآخر فضموها فى المتكلم وفتحوها فى المخاطب المذكر وكسروها فى المخاطبة المؤنثة وزادوا الميم والالف فى خطاب المثنى مطلقا والميم وحدها فى خطاب الجمع فى التذكير والنون المشددة فى خطاب الجمع فى التأنيث ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات هذا كله فى الحاضر (و) تقول فى الغائب (ضرب) بضم أوله وكسر ماقبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر جوازا مرفوع المحل على أنه مفعول لما لم يسم فاعله تقديره هو وهو ضمير المفرد الغائب (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء الساكنة فى آخره حرف تأنيث ومفعول لم يسم فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى وهو ضمير المفردة المؤنثة الغائبة (وضربا) بضم أوله وكسر ماقبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله والالف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكر الغائب فى موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله وأخل

على نفى أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف نحو مامضروب زيد أو منصور عمرو وان الامير مكرم رسوله ومررت برجل مهان أبوه (قوله وكسر ماقبل آخره) أى ان لم يكن مكسورا فان كان مكسورا نحو شرب ضم أوله فقط وقال بعضهم ان الكسرة فى نحو شرب مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا للفاعل (قوله أو تقديرا) فى الضم والكسر معا أو فى أحدهما قل (قوله كقيل و بيع) الاصل قول و بيع نقلت حركة العين وهى الواو فى قول والياء فى بيع للثقل الى ماقبلها بعد سلب حركته فسكنت العين وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ولم تقلب الياء لعدم المقتضى فصار قيل و بيع باسكان الياء وأصل شد شدد بالفك فادغم المثلان لاجتماعهما فكسر ماقبل الآخر مقدر (قوله وفتح ماقبل آخره) أى ان لم يكن مفتوحا وقال بعضهم ان الفتحة فى نحو يشرب مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا للفاعل (قوله نحو يقال و يباع) الاصل يقول و يبيع نقلت حركة كل من الواو والياء الى ماقبلها فصار يقول و يبيع ثم قلبت ألفا لتحركهما فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن فصار يقال و يباع و يشد أصله يشدد بالفك نقلنا حركة الدال الى الشين فسكن الحرف الاول وأدغم فى الثانى كما فعل بشد والادغام واجب لان ادغام المثلين مع عدم المانع من الادغام واجب (قوله لانه لا يبنى للمفعول) أى لفساد الصيغة والمعنى أما فساد الصيغة فلانك اذا بنيت أكرم مثلا للمفعول ضممت الهمزة فان كسرت الراء التبست بصيغة الماضى المبنية للمفعول وان فتحتها التبست بصيغة المضارع المبنى للمفعول أيضا وأما فساد المعنى فلانه حينئذ يصير دالا على الاخبار والامر انما يدل على الانشاء (قوله أو للمجهول) أى للمجهول فاعله وفيه أنه قد لا يكون فاعله مجهولا

بضربتا للمثنى المؤنث الغائب واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء حرف تأنيث والالف ضمير المثنى المؤنث الغائب فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل (وضربوا) بضم أوله وكسر ماقبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والواو ضمير الجماعة المذكرين الغائبين فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والالف حرف زائد (وضربن) بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله والنون ضمير لجماعة الاناث الغائبات فى محل رفع على أنه مفعول لما لم يسم فاعله * هذا كله فى المتصل وتقول فى المنفصل ماضرب الا أنا وماضرب الا نحن وما ضرب الا أنت وماضرب الا أنت وما ضرب الا أنتما وماضرب الا أنتم وما ضرب الا أنتن وما ضرب الا هو وماضرب الا هى وماضرب الا هما وما ضرب الا هم وما ضرب الا هن وكذا تقول انما ضرب أنا وانما ضرب نحن الى آخرها والفعل فى الجميع مضموم الاول مكسور ماقبل الآخر وقس عليه ما أمكن فى المضارع فلا نطول بذكره

﴿ باب المبتدا والخبر ﴾

وهو الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول (المرفوع) لفظاً ومحلا بالابتداء (العارى) أى المجرد (عن العوامل اللفظية) غير الزائدة وما أشبهها فخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير زائد أو شبهه وبالعارى عن العوامل اللفظية الفاعل واسم كان وأخواتها لكون عاملها لفظيا وهو الفعل مثال الاسم الصريح الواقع مبتدأ زيد قائم فزيد مبتدا وهو مرفوع

فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم الا أن يقال يكفى فى وجود مناط التسمية الامكان وكل فرد من أفراد الفعل المذكور من حيث هو مبنى للمفعول يمكن أن يجهل فاعله شنوانى (قوله ما أمكن فى المضارع) أى ما أمكن استحضاره وليس المراد أن بعضها ممكن فى المضارع وبعضها غير ممكن بل كلها تجرى فى المضارع كالماضى خلافا للقليوبى

﴿ باب المبتدا والخبر ﴾

انما جمعهما فى باب واحد لان الخبر ملازم للمبتدا وان كان المبتدا لا يلزم الخبر نحو أقائم الزيدان فالهمزة للاستفهام وقائم مبتدا والزيدان فاعل سد مسد الخبر ومثله مامضروب العمران فما نافية ومضروب مبتدا والعمران نائب فاعل سد مسد الخبر وشرط هذا المبتدا الذى لا خبر له أن يكون وصفا معتمدا على نفى أو استفهام ويكون له مرفوع أغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا أو نائبا عنه وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول (قوله وهو الثالث والرابع) أى ماذكر من المبتدا والخبر فالضمير راجع لما ذكر وهو مثنى فى المعنى فصح الاخبار عنه بالمثنى وهو الثالث والرابع فلا يقال فى كلامه الاخبار بالمثنى عن المفرد (قوله الصريح) هو الاسم الذى لا يحتاج فى كونه اسما الى تأويل والمؤول خلافه وشمول الاسم لهذين من المجاز المشهور أو الحقيقة العرفية فلا يعترض على أخذه فى التعريف (قوله المرفوع لفظا) مراده به ما يشمل المرفوع تقديرا بدليل مقابلته بالمحلى فلا يعترض عليه بأن فى كلامه اخلالا بالتقديرى وقيد بالمرفوع ليعلم أنه لا يكون منصوبا الا اذا دخل عليه ناسخ ولا مجرورا الا اذا كان حرف الجر زائدا (قوله بالابتداء) متعلق بالمرفوع وهو مبنى على الصحيح من أن الرافع للمبتدا الابتداء وللخبر المبتدا وقيل كل منهما رافع الآخر وقيل ان الابتداء رافع لهما وقيل ان الابتداء رافع المبتدا وهما رافعا الخبر فالاقوال أربعة قال ابن مالك

ورفعوا مبتدا بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا

(قوله أى المجرد) أى الخالى لفظا وتقديرا فخرج نحو قولك زيد فى جواب من قال من قام فان التقدير قام زيد فهو مجرد عما ذكر لفظا لا تقديرا فليس بمبتدا بل فاعل (قوله عن العوامل) أل للجنس أى عن شئ من العوامل وبجعل أل جنسية اندفع الاعتراض بانه لا يخرج ما دخل عليه عامل واحد أو عاملان (قوله اللفظية) قيد لاخراج المعنوية فان المبتدا لم يتجرد عنها لانه مرفوع بالابتداء على الراجح فأشار بهذا القيد الى انه ماش على الراجح فان قيل التجرد عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها فان التجرد يقتضى سبق ما تجرد منه ولم يوجد فى المبتدا عامل لفظى تجرد منه قلنا فى الجواب سلمنا لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود فنزل امكان تسلط العوامل اللفظية عليه منزلة وجودها فيه بالفعل فكأنها موجودة فصح التعبير بالتجرد (قوله غير الزائدة وما أشبهها) قيد فى القيد فهو لادخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد فمن الأول بحسبك زيد فان حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة قال المرادى وذكر فى شرح الكافية أن حسبك فى هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدأ اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم ومن الثانى * لعل أبى المغوار منك قريب * فأبى مرفوع على أنه مبتدا وقريب خبره ومنك متعلق به ودخلت لعل لمجرد افادة التوقع لا للتعدية كما تدخل ليت لافادة التمنى فان قلت حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائدة وشبهها فلم تركه المصنف من المتن قلت أجيب بان العوامل اللفظية اذا أطلقت انما تنصرف الى ما ليس زائدا ولا شبيها بالزائد (قوله وبالمرفوع المنصوب والمجرور) خرج أيضا ما لا اعراب له أصلا كاسم الفعل على القول بأنه لا محل له من الاعراب وهو الصحيح (قوله الفاعل الخ) أى والنائب عن الفاعل وخبر ان وأخواتها اذ ليس فى كلامه

بالابتداء والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشيء وجعله أولا لثان بحيث يكون الثاني خبرا عن الاول وقائم خبره وهو مرفوع بالمبتدأ ومثال الاسم
المؤول الواقع مبتدأ وأن تصوموا خير لكم فأن تصوموا في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء وخير خبره والتقدير وصومكم خير لكم
(والخبر) الأصلي (هو الاسم المرفوع) بالمبتدأ (المسند إليه) أي إلى المبتدأ ثم تارة يكون المبتدأ والخبر مفردين لمذكر (نحو قولك زيد قائم)
فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدأ (و) تارة يكونان مثنيين لمذكر نحو قولك (الزيدان قائمان) فالزيدان
مبتدأ مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الألف وقائمان خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف أيضاً (و) تارة يكونان مجموعين
لمذكر جمع تصحيح نحو قولك (الزيدون قائمون) فالزيدون مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن
الضمة وقائمون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو أيضاً نيابة عن الضمة وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تكسير نحو قولك الزيود قيام وتارة يكونان مفردين لمؤنث نحو قولك هند قائمة وتارة يكونان مثنيين لمؤنث نحو قولك الهندان قائمتان وتارة يكونان مجموعين لمؤنث جمع تصحيح نحو الهندات قائمات وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث نحو الهنود قيام (والمبتدأ) من حيث هو (قسمان) قسم (ظاهر، و) قسم (مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وما أشبه ذلك (و)
المبتدأ (المضمر اثنا عشر) ضميرا منفصلا (وهي أنا) للمتكلم وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأنت) بفتح التاء للمخاطب
(وأنت) بكسر التاء للمخاطبة (وأنتما) للمثنى مطلقا (وأنتم) لجمع الذكور المخاطبين (وأنتن) لجمع الاناث المخاطبات (وهو) للمفرد الغائب
(وهي) للمفردة الغائبة (وهما) للمثنى الغائب مطلقا (وهم) لجمع الذكور الغائبين (وهن) لجمع الاناث الغائبات وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع
المنفصلة والغالب فيها إذا وقعت مبتدآت أن تخبر عنها بما يطابقها في المعنى (نحو قولك أنا قائم) فأنا ضمير رفع منفصل في محل رفع بالابتداء
وقائم خبره (ونحن قائمون) فنحن مبتدأ وهو ضمير رفع مبني على الضم لا يظهر فيه إعراب ومحله رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن
الضمة (وما أشبه ذلك) من نحو أنت قائم وأنت قائمة وأنتما قائمان وأنتم قائمون وأنتن قائمات وهو قائم وهي قائمة وهما قائمان وهم قائمون وهن
قائمات فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمر مبني لا يدخله إعراب والصحيح في أنا وأنت وأنتما وأنتم وأنتن أن الضمير هو أن فقط وإن

الحصر فيما ذكره (قوله والابتداء عبارة) أي لفظ الابتداء معبر به ففي كلامه حذف مضاف وإطلاق
المصدر على اسم المفعول (قوله وجعله) بالجر عطف على قوله بالشيء أي وتصييره أولا الخ (قوله بحيث
يكون الثاني خبرا) أي مخبرا به عن الأول أي ولو حكما كالفاعل الساد مسد الخبر نحو أقائم زيد والنائب
عن النائب الساد مسد الخبر نحو أمضروب الزيدان فلا يعترض على الشارح بأن تعريفه غير جامع لقصوره
على المبتدأ الذي له خبر (قوله والتقدير صومكم الخ) أي ولا فرق في ذلك بين أن يكون الحرف السابك
موجودا كما مثل أولا كقولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فهو مؤول بالمصدر أي سماعك (قوله
والخبر هو الاسم) أي الصريح أو المؤول واعترض قوله هو الاسم بأنه لا يشمل الخبر إذا كان جملة أو شبهها
وأجيب بأنه إنما اقتصر على الاسم لأن الأصل في الاخبار بكسر الهمزة أن يكون به أي بالاسم وأشار
الشارح إلى دفع ذلك الاعتراض بهذا الجواب بقوله الأصلي ويرد على هذا أن المتن حينئذ لم يعرف إلا الخبر
المفرد ولم يعرفه إذا وقع جملة أو شبهها فيكون فيه قصور فالأولى مما صنعه الشارح أن يراد بالاسم ما يشمل
الاسم حقيقة أو تأويلا والجملة الواقعة خبرا مؤولة بالاسم والجار والمجرور الواقع خبرا وكذا الظرف كل
منهما متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو إما اسم حقيقة أو تأويلا (قوله المرفوع بالمبتدا) أي على
الصحيح وقيد بذلك القيد لينبه على أنه لا يكون منصوبا إلا بناسخ ولا يكون مجرورا إلا بحرف زائد
على نحو ما مر في المبتدأ (قوله المسند إليه) أي المسند هو إلى المبتدا وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدأ
والخبر من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند إليه غيره وأن الخبر هو المحكوم به فهو المسند إلى
غيره (قوله وقائم خبره) قد يقال في صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظر لان نحو قائم لم يسند إلى المبتدأ
بل أسند إلى ضمير مستتر فيه وهو وضميره مسندان إلى زيد إلا أنه اتفق أن الضمير هو زيد فتوهم أنه مسند
إلى المبتدأ اهـ شنواني (قوله من حيث هو) حيثية إطلاق كما في قولك الانسان من حيث هو إنسان جسم
أي المبتدأ مطلقا أي من غير نظر إلى كونه ظاهرا أو مضمرا وهذا جواب عما يقال يلزم تقسيم الشيء إلى
نفسه وغيره لان كل مبتدأ إما ظاهر أو مضمر . وحاصل الجواب أن المبتدأ الذي هو مورد القسمة أعم من
الظاهر والمضمر فان المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر إلى كونه ظاهرا أو مضمرا وهكذا سائر التقسيمات
(قوله منفصلا) قيد بذلك لأن المتصل لا يقع مبتدأ (قوله وهي أنا الخ) حاصلها ثلاثة أقسام ما يختص بالمتكلم
وهو أنا ونحن وما يختص بالمخاطب وهو خمسة أنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن وما يختص بالغائب وهو خمسة
هو وهي وهما وهم وهن (قوله ضمائر الرفع) من اضافة الموصوف للصفة أي الضمائر المرفوعة (قوله والغالب)

اللواحق لها حروف تدل على المعنى المراد (والخبر) من حيث هو (قسمان) قسم (مفرد، و) قسم (غير مفرد) والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ولا شبهها ولو كان مثنى أو مجموعا فانه فى هذا الباب يسمى مفردا (فالمفرد نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون) فالخبر فى هذه الأمثلة مفرد لأنه ليس جملة ولا شبهها (وغير المفرد) هو الجملة وشبهها (مجموع ذلك (أربعة أشياء) شيئان فى الجملة وشيئان فى شبهها فالشيئان فى شبه الجملة (الجار والمجرور والظرف) التامان (و) الشيئان فى الجملة هما (الفعل مع فاعله) الظاهر أو المضمر (والمبتدأ مع خبره) المفرد أو غيره فالجار والمجرور (نحو قولك زيد فى الدار و) الظرف نحو قولك (زيد عندك) والصحيح أن الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف

أى الكثير وقوله يطابقها أى يساويها وقوله فى المعنى أى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ومن غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنتما وأنتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتما أفضل رجلين أو امرأتين وأنتم وأنتن أفضل رجال أو نساء وأنت أو أنت صبور أو جريح وكذلك نحو أنت أو أنت أو أنتما أو أنتم أو أنتن عدل لأن أفعل التفضيل إذا جرد من أل والإضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث مطلقا ومن ذلك قوله وهو قسمان (قوله والخبر من حيث هو الخ) فيه ما تقدم فلا تغفل (قوله هنا) أى فى هذا الباب أى وكذا باب النعت كما يأتى واحترز بذلك عن المفرد فى باب المنادى ولا النافية للجنس فانه هناك ما ليس مضافا ولا شبيها به وكذا فى باب الإعراب فان المراد به ما قابل المثنى والمجموع وفى باب الكلمة والكلام فان المراد به ما قابل المركب اه من الفيشى وفى النبتيتى أن باب النعت والإعراب على حد سواء فليراجع. ثم اعلم أن المفرد قسمان مشتق وجامد فالمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر وهو يتحمل ضمير المبتدأ إن لم يرفع اسما ظاهرا كأمثلة الشارح فان رفعه فلا يتحمل الضمير نحو زيد قائم أبوه وإنما كان هذا الوصف مفردا مع تحمله الضمير لأن اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة إلا إن أفاد فائدة يحسن السكوت عليها كما فى نحو أقائم الزيدان وهذا لا يكون كذلك والجامد بخلافه أى ما قابل المشتق نحو زيد أخوك والزيدان أخواك ولا يتحمل ضمير المبتدأ إلا إن أول بالمشتق نحو زيد أسد إذا أريد شجاع (قوله لأنه ليس جملة ولا شبهها) قد يقال هذا الدليل عين الدعوى لأن الدعوى هى أن الخبر فيما ذكر من الأمثلة مفرد أى ليس جملة ولا شبهها وقوله لأنه ليس جملة ولا شبهها أى أنه مفرد (قوله ومجموع ذلك) أى ما يصدق عليه غير المفرد أربعة أشياء أى فى الظاهر أما فى الحقيقة فثلاثة لأن الجملة شىء واحد وإن كان تحتها فردان الاسمية والفعلية كما سيأتى (قوله والمجرور) أى مع جاره (قوله التامان) التام هو الذى تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كونا عاما كالاستقرار والحصول والكون إذ لا يخلو موجود منها وبهذا القيد خرج الناقصان والناقص هو الذى لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كونا خاصا نحو زيد بك أو فيك أو عنك أى واثق بك أو راغب فيك أو معرض عنك فلا يقع خبرا (قوله مع فاعله) كان ينبغى أن يقول مع مرفوعه ليشمل نائب الفاعل واسم كان وأخواتها إلا أن يراد بالفاعل الفاعل اللغوى وأهل اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان وأخواتها فاعلا اه من الفيشى (قوله أو المضمر) مستترا كان أو بارزا ويسمى هذا المجموع جملة فعلية وهى المبدوءة بفعل حقيقة كامثل أو حكما نحو لن يقوم زيد (قوله مع خبره) أى أو ما يقوم مقام خبره فلو قال ما تتم به الفائدة لكان أعم ليشمل نحو أزيد ضاربه العمران ويسمى هذا المجموع جملة اسمية وهى المبدوءة باسم حقيقة كامثل أو حكما نحو إن زيدا قائم (قوله أو غيره) أى أو مع الخبر الغير المفرد. ثم اعلم أن الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ يجب أن يحكم على محلها بالرفع بمعنى أنه لو حل محلها اسم معرب خال عن الموانع لكان مرفوعا ويجب لهذه الجملة إن لم يكن نفس المبتدأ فى المعنى أن تشتمل على ما يربطها بالمبتدأ من ضمير وهو الأصل والمطرد أو اسم إشارة أو إعادة المبتدأ بلفظه أو بمعناه أو غير ذلك مما يطول ذكره بخلاف ما إذا كانت الجملة نفس المبتدأ نحو قل هو الله أحد فلا تحتاج إلى رابط ويجب أن لا تكون جملة ندائية فلا يجوز زيد يا أخاه وأن لا تكون مصدرة بلكن أو بل أو حتى واعلم أيضا أن قضية إطلاق كلامه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو إنشائية حتى يصح نحو زيد اضربه على أن الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانبارى ولا قسمية خلافا لثعلب ولا يلزم تقدير القول قبل الجمل الطلبية خلافا لابن السراج والفرق بين ما هنا وباب النعت حيث امتنعت فيه الطلبية بلا إضمار القول كما قال ابن مالك :

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب

أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه إلا ماهو معلوم له قبل والطلبية لا تكون معلومة قبل (قوله المحذوف) بالرفع صفة متعلق (قوله لاهما) أى وحدهما أو مع المتعلق فالأقوال ثلاثة والخلاف لفظى أى فى الصورة لا فى الحقيقة ولهذا الخلاف الصورى أفرد الجار والمجرور والظرف بالذكر وإلا فقد يقال مافائدة إفرادهما مع أنه إن قدر عاملهما اسما كان من الإخبار بالمفرد وان قدر فعلا كان من الاخبار بالجملة فلا يخرجان عن المفرد والجملة والظرف والجار والمجرور يسميان بشبه الجملة ووجه الشبه بها وقوع كل منهما خبرا وصلة وحالا وغير ذلك كالجملة (قوله وأن تقديره) أى والصحيح أى الراجح تقدير المتعلق نحو كائن أو مستقر كحاصل أو ثابت لا كان أو استقر ونحوهما كحصل أو ثبت أو ما يليق بالمقام وقيل الراجح تقديره كان الخ فالخلاف فى الراجح لا فى الجواز والذى انحط عليه كلامهم كما قاله فى المغنى مختارا له أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى فان أريد المضى قدر كان أو استقر وإن أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم فى اليوم والجزاء فى غد قدر مضارعهما أو وصفه وان قدر كان أو كائن كان من كان التامة بمعنى حصل، أو حاصل لا الناقصة وإلا كان الظرف والجار والمجرور فى موضع الخبر فتقدر كان وتتسلسل التقديرات وما كان منهما عامله مصرحا به لكونه خاصا فهو لغو وما لم يصرح به لكونه عاما فهو مستقر (قوله والمضاف إليه) يستفاد منه أن الخبر فى نحو زيدا كرمته مجموع الفعل والفاعل والمفعول وهو الظاهر واختاره شيخ الاسلام على المحلى وإن كان المشهور عند النحاة أن الخبر هو الجملة وحدها ومثل المفعول الحال وغيره من متعلقات الفعل. واعلم أن الجملة تنقسم ثلاثة أقسام كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى وصغرى باعتبارين فالكبرى فقط ماوقع خبرها جملة ولم تقع هى خبرا والصغرى فقط ماوقعت خبرا والمحتملة لهما ماوقع خبرها جملة وكانت خبرا والمثالان فى المتن اجتمع فى كل منهما جملتان صغرى وكبرى فالصغرى هى قام أبوه وجاريته ذاهبة والكبرى هى جملة زيد قام أبوه وزيد جاريته ذاهبة وإذا قلت زيد أبوه غلامه منطلق اجتمع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى زيد أبوه غلامه منطلق والمحتملة أبوه الخ فانها كبرى باعتبار أن خبرها جملة وصغرى باعتبار أنها خبر.

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر﴾

أى فى الأغلب فلا يشكل بأفعال التصيير فانها تارة تدخل عليهما كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلا وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنيا وصيرت المعدوم موجودا والمراد التى يغلب دخولها على جنس المبتدأ والخبر فأل جنسية لا استغراقية إذ لا تدخل على كل مبتدأ وخبر فان دخولها عليهما مشروط بأن لا يكون المبتدأ مخبرا عنه بجملة طلبية نحو زيدا ضربه ولا إنشائية نحو هند زوجتكها وأن لا يلزم التصدير نحو أيهم عندك وأن لا يلزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد إلى آخر ماهو فى الحاشية (قوله وتسمى النواسخ) من النسخ وهو الازالة لإزالتها حكم المبتدأ والخبر وإنما أزالته لأنها عامل لفظى والابتداء عامل معنوى واللفظى أقوى من المعنوى (قوله هنا) أى فى هذا الكتاب لا حاجة إليه لأنها فى كل كتاب كذلك أى هى من حيث العمل ثلاثة أقسام لا من حيث الحقيقة لأنها من هذه الجهة قسمان أفعال وحروف هكذا قالوا والظاهر أنها ثلاثة أيضا من هذه الجهة لأنها أفعال وحروف وأسماء وهى المصادر وأسماء الفاعلين إلا أن يقال إن اسم كل نوع من كان وأخواتها يخالفه فى العمل فلم يبق لعده قسما ثالثا فائدة بخلاف عدها ثلاثة من حيث العمل فان له فائدة لأن عمل كل قسم غير عمل الآخر (قوله كان وأخواتها) أى نظائرها وإنما قدم كان وأخواتها على إن وأخواتها لأنها أفعال والأصل فى العمل لها وقدم إن وأخواتها على ظننت وأخواتها مع كونها أفعالا لأن أحد الجزأين باق معها على الأصل وهو الخبر وبدأ من كان وأخواتها بكان لأنها أم الباب لاختصاصها بكونها

المحذوف لاهما وأن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر (و) الفعل مع فاعله نحو قولك (زيد قام أبوه) فزيد مبتدأ وجملة قام أبوه من الفعل والفاعل والمضاف إليه فى موضع رفع خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء من أبوه (و) المبتدأ مع خبره نحو قولك (زيد جاريته ذاهبة) فزيد مبتدأ أول وجاريته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدأ الثانى وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى موضع رفع خبر المبتدأ الأول والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من جاريته والله تعالى أعلم

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر﴾ وتسمى النواسخ (وهى) هنا (ثلاثة أشياء) الأول (كان وأخواتها و) الثانى (إن وأخواتها) الثالث (ظننت وأخواتها) هذه الأقسام الثلاثة

عملها مختلف (فاما كان وأخواتها فانها ترفع الاسم) أى المبتدا ويسمى اسمها (وتنصب الخبر) أى ويسمى خبرها وانما لم يسموا الاسم المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا

لان هذه الافعال فى حال نقصانها تجردت عن الحدث الذى من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول فصارت كالروابط ومن ثم سماها الزجاجى حروفا (وهى) ثلاثة عشر فعلا على ما ذكره هنا الا فهى أكثر من ذلك الاول (كان) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الماضى اما مع الدوام والاستمرار نحو كان الله غفورا رحيما وا مع الانقطاع نحو كان الشيخ شابا (و) الثانى (أمسى) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى المساء نحو أمسى زيد غنيا (و) الثالث (أصبح) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الصباح نحو أصبح البرد شديدا (و) الرابع (ضحى) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الضحى نحو أضحى الفقيه ورعا (و) الخامس (ظل) بالظاء المشالة وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا نحو ظل زيد صائما (و) السادس (بات) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلا نحو بات زيد مفطرا (و) السابع (صار) وهى للتحول والانتقال نحو صار السعر رخيصا (و) الثامن (ليس) وهو لنفى الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة نحو ليس زيد قائما أى الآن (و) التاسع وقد والعاشر والحادى عشر والثانى عشر (مازال وما انفك ومافتئ ومابرح) مقرونة بما النافية أوشبهها كالنهى والدعاء وهذه الافعال الاربعة

تستعمل ناقصة غير شانية نحو كان زيد قائما أو شانية نحو * اذا مت كان الناس صنفان * الخ وزائدة نحو ما كان أحسن زيدا (قوله عملها مختلف) أى من حيث الرفع والنصب (قوله ترفع الاسم الخ) ليس المراد ترفع اسمها وتنصب خبرها لان اسمها لا يكون الا مرفوعا فرفعه تحصيل الحاصل وخبرها لا يكون الا منصوبا فنصبه تحصيل الحاصل بل المراد ترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما أشار الى ذلك الشارح بتحويل عبارة المتن بقوله أى المبتدا وقوله بعد أى خبر المبتدا ورفعها للمبتدا بان تجدد فيه رفعا غير الذى كان به على الاصح (قوله ويسمى اسمها) أى يسمى النحاة المرفوع بها اسمها حقيقة وفاعلا مجازا والمنصوب بها خبرها حقيقة ومفعولا مجازا والتسمية فى كل اصطلاحية خالية عن المعنى لان زيدا من كان زيد قائما اسم للذات لا لكان لان اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والالف والنون فليست كان مسمى زيد وقائما ليس خبرا لكان لان الافعال لا يخبر عنها فالاضافة فى كل لادنى ملابسة وهى كونها تعمل فيهما (قوله المرفوع فاعلا) أى حقيقة والمنصوب مفعولا أى حقيقة فلا ينافى ما مر قريبا (قوله لان هذه الافعال فى حال نقصانها الخ) ظاهر تقييده الحدث بقوله الذى من شأنه الخ أنها انما تجردت عن ذلك الحدث المقيد بما ذكر فهى لم تتجرد عن مطلق الحدث على الصحيح بل تدل عليه وانما تجردت عن الحدث المقيد بما ذكر وسميت ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع لا لانها تدل على زمن دون حدث فان الاصح دلالتها عليهما الا ليس (قوله كالروابط) من حيث احتياجها لمعمولين لا من حيث توقف معناها على غيرها قل (قوله ومن ثم) أى من أجل تجردها عن الحدث المخصوص وصيرورتها كالروابط نشأ تسميته الخ (قوله حروفا) الصحيح أنها أفعال كما مر (قوله هنا) أى فى هذه المقدمة أما فى غيرها فهى أكثر من ذلك (قوله فى الماضى) متعلق باتصاف أى أنها موضوعة للدلالة على ذلك ودوام ذلك وعدمه من قرينة أخرى (قوله فى المساء) بالمد من الزوال الى الغروب نقيض الصباح (قوله أمسى زيد غنيا) أى ثبت له الغنى وقت المساء (قوله أصبح البرد شديدا) أى ثبتت الشدة للبرد وقت الصباح وقس على ذلك ما سيأتى من الأمثلة (قوله المشالة) أى المشال عليها الالف والنقطة فرقا بالاولى بينها وبين الضاد المعجمة وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة (قوله ظل زيد صائما) أى ثبت له ذلك جميع نهاره وأما قوله تعالى ظل وجهه مسودا فهو بمعنى صار لانه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط كما لا يخفى (قوله بات زيد مفطرا) أى ثبت له ذلك جميع ليله (قوله والانتقال) عطف تفسير وهو من حقيقة الى حقيقة كما مثل أو من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا (قوله وهى لنفى الحال) الاضافة من اضافة المظروف للظرف على حد مكر الليل أى لنفى مضمون الجملة فى الحال أى زمن التكلم وقوله عند الاطلاق أى عما يدل على خصوص نفى الحال أو غيره وقوله والتجرد أى الخلو عن القرينة عطف تفسير للاطلاق واحترز بهذا القيد عما اذا قيدت بزمن فانها لا تكون للنفى فيه ففى قولك ليس زيد قائما أمس لنفى القيام فى الماضى واذا قلت غدا فهى لنفى القيام فى المستقبل وهذا مذهب الجمهور وقيل للنفى مطلقا (قوله نحو ليس زيد قائما) أى ليس متصفا بالقيام الآن ويمكن أن يقوم بعد وعلى مذهب الجمهور المتقدم اذا صرح بلفظ الآن كان توكيدا (قوله بما النافية) ما ليست قيدا بل الشرط تقدم النفى مطلقا أوشبهه (قوله والدعاء) أى بلا خاصة وانما شرط فى هذه الافعال ذلك لتوقف افادة الاستمرار منها على دخول النافى عليها لانها بمعنى النفى فاذا دخل عليها النفى انقلب اثباتا وانما قام النهى والدعاء مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى ولا فرق فى النافى بين أن يكون ملفوظا به كما مثل أو مقدرا نحو تالله تفتؤ أى لا تفتؤ قال فى التصريح ولا ينقاس حذف النافى الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافى لا اهـ

لملازمة الخبر المخبر عنه على حسب مايقتضيه الحال نحو مازال زيد عالما وما انفك عمرو جالسا ومافتيء بكر محسنا ومابرح محمد كريما وما أشبه ذلك (و) الثالث عشر (مادام) مقرونة بما الظرفية المصدرية وهي لاستمرار الخبر نحو لاأصحبك مادام زيد مترددا إليك وسميت ماهذه ظرفية لنيابتها عن الظرف ومصدرية لتأويلها مع صلتها بمصدر والتقدير مدة دوام زيد مترددا إليك (وما تصرف منها) أى والذى تصرف من كان وأخواتها يعمل عمل ماضيها فالمتصرف (نحو كان)

فى الماضى (ويكون) فى المضارع (وكن) فى الأمر (و) نحو (أصبح) فى الماضى (ويصبح) فى المضارع (وأصبح) فى الأمر (تقول) فى عمل الماضى (كان زيد قائما)وإعرابه كان فعل ماض ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وتقول فى عمل المضارع من كان يكون زيد قائما وإعرابه يكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وتقول فى عمل الأمر من كان كن قائما وإعرابه كن فعل أمر ناقص واسمه مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وقائما خبره وتقول أصبح زيد قائما ويصبح زيد قائما وأصبح قائما وإعرابه على وزان ماقبله ، والذى لايتصرف منها دام وليس تقول لا أكلمك مادام زيد قائما (وليس عمرو شاخصا وما أشبه ذلك) من الأمثلة

(وأما) القسم الثانى من النواسخ وهو (إن وأخواتها فانها تنصب الاسم) أى المبتدأ ويسمى اسمها (وترفع الخبر) أى خبر المبتدأ ويسمى خبرها (وهى) ستة أحرف (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون وهى أم الباب (وأن) بفتح الهمزة وتشديد النون (ولكن وكأن) بتشديد النون فيهما (وليت) بفتح التاء المثناة فوق (ولعل) بتشديد اللام الأخيرة (تقول إن زيدا قائم) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها وقائم خبرها وتقول بلغنى أن زيدا منطلق وإعرابه بلغ فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به وأن حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها ومنطلق خبرها .

وقد نظمها العلامة الدنوشرى بقوله :

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة   إذا كان لاقبل المضارع فى قسم

(قوله لملازمة) أى موضوعة للدلالة على ملازمة الخبر من إضافة المصدر لفاعله وقوله المخبر عنه بالنصب مفعوله وفى نسخة للمخبر عنه (قوله على حسب) بفتح السين وقد تسكن أى قدر مايقتضيه أى يطلبه الحال من استمرار خبرها لفاعلها منذ قبله نحو مازال زيد عالما أى منذ صلح للعالمية يعنى من حين تأهله وتفهمه للعلم وإلا فالحال يشهد بأنه قبل ذلك ليس عالما ونحو مازال زيد أميرا معناه أن الامارة ثابتة له وقت قبولها بأن لايكون طفلا مثلا وعلى هذا فقس (قوله لاستمرار الخبر) أى موضوعة للدلالة على استمرار خبرها وجملة مادام معناها توقيت أمر بمدة اتصاف اسمها بخبرها (قوله لنيابتها) أى لأجل كونها نائبة عن الظرف قال ابن ثابت فى شرح البردة أما كونها مصدرية فظاهر وأما كونها ظرفية فلم نر حرفا ظرفا لأن الظروف كلها أسماء ويجاب بأن ماحيث كانت مصدرية كانت مع مابعدها كصريح المصدر وصريح المصدر ينوب عن الظرف فى إعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤدّ له فيسمى مصدرا لذاته وظرفا لنيابته عن الظرف نحو جئت طلوع الشمس أى وقت طلوعها فحذف لفظ وقت وناب طلوع منابه فيعرب ظرفا وذلك من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هى كالمصدرية نائبة عن ظرف نيابة مضاف إليه عن مضاف اه (قوله لتأويلها الخ) من المعلوم أن المؤول هو الفعل بعدها على التحقيق لاهى ففى العبارة تسمح (قوله والتقدير) بمعنى المقدر مدة دوام الخ وقد تسمح أيضا فى هذا فان المقدر هو مدة دوام فقط لازيد مترددا اليك وأيضا ليس المراد دوام زيد وإنما المراد دوام تردده فلو لم تكن مامصدرية ظرفية بأن كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور بل تكون تامة بمعنى بقى فان وليها منصوب فهو حال نحو يعجبنى مادمت صحيحا أى دوامك صحيحا إذ من المعلوم أنه لايعجبه المدة ولا يعجبه فى المدة ولا يتأتى كونها ظرفية غير مصدرية فلا توجد الظرفية بدون المصدرية وكذا ينصب مابعدها على الحال لو لم تتقدم على دام ما نحو دمت صحيحا (قوله وماتصرف منها) أى تحول إلى أمثلة مختلفة تصاغ منها (قوله ماضيها) أى الماضى منها كشجر أراك أو ماض هو هى (قوله نحو كان الخ) الحاصل أن هذه الأفعال الثلاثة عشر فى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام مالايتصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودام على الأصح وماتصرفه ناقص وهو زال وأخواتها لانها ليس لها أمر ولا مصدر وماتصرفه تام وهو الباقى (قوله وكن فى الأمر) والمصدر كقوله

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى   وكونك إياه عليك يسير

واسم الفاعل كقوله :

وما كل من يبدى البشاشة كائنا   أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

(قوله وأصبح) بقطع الهمزة لانه أمر الفعل الرباعى (قوله شاخصا) أى ذاهبا وحاضرا فان الشخوص يأتى بمعنى السفر وبمعنى الحضور كما قاله الفيشى (قوله تنصب الاسم الخ) متنا وشرحا فيه جميع ما تقدم فى مثله فى كان

وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل بلغني والتقدير بلغني انطلاق زيد وتمتاز أن المفتوحة الهمزة بكونها لابد أن يطلبها عامل كما مثلنا بخلاف المكسورة وتقول لكن عمرا جالس وكأن زيدا أسد (وليت عمرا شاخص) ولعل الحبيب قادم واعرابها على وزان ما تقدم لا يختلف عملها وانما تختلف معانيها لاختلاف ألفاظها وانما عملت هذا العمل لشبهها بالفعل الماضي نحو كان في البناء على الفتح ودلالتها على المعاني فمعنى كان لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي كما تقدم (ومعنى إن) المكسورة (وأن) المفتوحة (للتوكيد) أي تأكيد النسبة (و) معنى (لكن للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (و) معنى (كأن للتشبيه) وهو الدلالة على مشاركة أمر لامر في معنى (و) معنى (ليت للتمني) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر (و) معنى (لعل للترجي) وهو طلب الامر المحبوب وقوعه

فلا تغفل (**قوله** وان واسمها الخ) في ذكر الاسم مسامحة فالاولى اسقاطه إذ لا دخل له في التأويل كما يدل عليه قوله والتقدير بلغني انطلاق زيد (**قوله** في تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان مشتقا كما مثل ويقدر بالكون ان كان جامدا نحو بلغني أن هذا زيد أي كونه زيدا و بالاستقرار ان كان ظرفا أو جارا ومجرورا (**قوله** بخلاف المكسورة) أي فانها قد يطلبها عامل نحو قال إني عبد الله وقد لا يطلبها نحو انا أنزلناه (**قوله** لاختلاف ألفاظها) أي وقت اختلاف ألفاظها فاللام للتأقيت لا للتعليل لان المعنى حينئذ يكون على اللزوم أي يلزم من اختلاف الالفاظ اختلاف المعاني لدوران المعلول مع علته وهذا المعنى لا يصح لانه لا يلزم ذلك لان العلة قد توجد وهي اختلاف الالفاظ ولا يوجد المعلول وهو اختلاف المعاني وذلك كما في إن وأن فان اللفظ مختلف والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما اذا جعلت للتأقيت فان المعنى اختلاف المعاني وقت اختلاف الالفاظ وليس في ذلك دعوى لزوم اختلاف المعاني لاختلاف الالفاظ فقد يوجد اختلاف الالفاظ دون ذلك كما مر فوقت اختلاف الالفاظ أعم من أن يكون معه اختلاف المعاني كما في كان وان مثلا أو لا يكون كما في ان وأن وهذا توضيح ما في الحاشية فتأمل (**قوله** ودلالتها على المعاني) أي الآتية لا معاني كان وأخواتها لوضوح فساده فالمراد مطلق الدلالة على المعنى (**قوله** للتوكيد) التعبير باللام في هذا وما يأتي غير ظاهر لانه يقتضي أن يكون معنى ان وأن مثلا شيأ آخر غير التوكيد ثابتا وحاصلا له وذلك خلاف ما أجمعوا عليه فلابد من توجيه كلامه بان يجعل قوله للتوكيد وما بعده متعلقا بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى ان معنى ان وأن المحتمل عند العقل لمعان شتى مصروف بالنظر الى الخارج الى المعنى الذي هو التوكيد خاصة بان يجعل معناهما هو التوكيد بعينه والتوكيد هو تقوية الحكم عند المخاطب إيجابا نحو ان زيدا قائم أو سلبا نحو ان زيدا ليس بقائم فان وأن يرفعان احتمال الكذب والمجاز فان كان المخاطب مترددا في الحكم فهما لنفي التردد والتأكيد بهما حينئذ استحساني وان كان منكرا للحكم فهما لنفي الانكار والتأكيد بهما حينئذ واجب ومن ثم لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه كما في علم المعاني (**قوله** ومعنى لكن للاستدراك) أي لانها لا تتوسط الا بين كلامين متغايرين إيجابا أو سلبا فلابد أن يتقدم عليها كلام كما سيأتي (**قوله** تعقيب الكلام الخ) أي اتباع الكلام برفع أي بنفي ما يتوهم أي يظن ثبوته نحو قام الناس لكن زيدا جالس فقوله قام الناس يتوهم قيام زيد معهم لانه منهم فرفعت ذلك التوهم بلكن وقوله أو نفيه معطوف على ثبوته أي أو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه أي باثباته لان نفي النفي اثبات له نحو قولك زيد جبان لكنه كريم فاثبت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقوله لكنه كريم لان عادة الجبان البخل (**قوله** وهو الدلالة) الضمير عائد على التشبيه * وهو معترض لان التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم والدلالة فعل الحرف فهي وصفه ولا يصح الاخبار بأحدهما عن الآخر * ويجاب بأن كلامه على حذف مضاف أي الحكم بالدلالة أو أن المعنى أن يدل المتكلم الخ فتكون الدلالة فعل المتكلم ثم لابد أن يزاد في التعريف بالكاف أو كأن أو نحوهما ليخرج مثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو فانه يصدق عليه الدلالة على مشاركة أمر لامر في معنى (**قوله** وهو طلب ما لا طمع فيه) وهو المستحيل أي ما من شأنه أن لا يطمع فيه كقوله * ألا ليت الشباب يعود يوما * وقوله أو ما فيه عسر أي أو طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسر وهو الممكن الحصول كقول الفقير ليت لي قنطارا من الذهب أي ما من شأنه أن يطمع فيه فلا يعترض بان الفقير لا طمع له في قنطار من الذهب بخلاف طلب الواجب نحو ليت غدا يجيء فانه ممتنع (**قوله** وهو طلب الامر المحبوب) أي المستقرب الحصول فلا يكون الا في الممكن فلا يقال لعل الشباب يعود يوما وأما قول فرعون لعلي أبلغ الاسباب الخ فانما كان منه جهلا وإفكا وبما تقرر علم الفرق بين ليت ولعل بأن ليت يتمنى بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن ولعل لا يترجى بها الا ما يمكن

(والتوقع) وهو المعبر عنه عندقوم بالإشفاق فى المكروه نحو لعل زيدا هالك والترجى فى المحبوب نحو لعل الله يرحمنى فان الهلاك مما يكره والرحمة مما يحب (وأما) القسم الثالث من النواسخ فهو (ظننت وأخواتها فانها تنصب المبتدأ) ويسمى مفعولها الأول (و) تنصب (الخبر) ويسمى مفعولها الثانى وإنما تنصبهما (على أنهما مفعولان لها) حيث لا مانع وذكر من ذلك عشرة أفعال أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول الثانى (وهى ظننت) نحو ظننت زيدا قائما (وحسبت) نحو حسبت بكرا صديقا (وخلت) نحو خلت الهلال لائحا (وزعمت) نحو زعمت زيدا صادقا وثلاثة منها تفيد وقوع المفعول الثانى (و) هى (رأيت) نحو رأيت المعروف محبوبا (وعلمت) نحو علمت الرسول صادقا

وقوعه. ثم اعلم أن تفسير الشارح كغيره التمنى والترجى بالطلب من باب التسمح فان كلا من التمنى والترجى حالة نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشىء المتمنى والمترجى وطلبها له فالطالب لازم فأطلق الملزوم الذى هو التمنى والترجى وأريد لازمه الذى هو الطلب (قوله والتوقع) أى أو للتوقع (قوله بالاشفاق فى المكروه) أى الخوف منه وقيل التوقع أعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى إشفاقا (قوله هالك) أى ميت أى أخاف عليه الهلاك المتوقع (قوله على أنهما الخ) أى على سبيل أنهما مفعولان لها أى على الصحيح وعند الكوفى تنصب الثانى على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا ورد بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبأنه لا يتم الكلام بدونه اهـ من عبد المعطى (قوله حيث لا مانع) احترز به عما إذا كان مانع وهو أمران الأول الإلغاء وهو إبطال العمل لفظا ومحلا جوازا لضعف العامل بتوسطه نحو زيد ظننت قائم والإعمال والإلغاء حينئذ على السواء أو تأخره نحو زيد قائم ظننت والإهمال أرجح أما مع التقدم فيمتنع كظننت زيدا قائما قال فى الخلاصة :

وجوز الإلغاء لا فى الابتدا وانو ضمير الشان أو لام ابتدا

والثانى التعليق وهو إبطال العمل لفظا لا محلا بسبب توسط ماله الصدارة بينها وبين معموليها كاللام نحو علمت لزيد قائم أو بسبب كون أحد معموليها مما له الصدارة كأن كان ما الاستفهامية كقوله :

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

فجملة لزيد قائم فى محل نصب سدت مسد المفعولين وكذا جملة قوله ما البكا بدليل العطف على محلها بالنصب فى قوله ولا موجعات القلب فانه عطف موجعات بالنصب على محل قوله ما البكا الذى عاق عن العمل فيه قوله أدرى لأن المبتدأ له الصدارة وهو ما الاستفهامية وسمى هذا تعليقا لأن العامل علق عن العمل فى اللفظ وعمل فى المحل فشبه بالمرأة المعلقة التى هى لا مزوجة ولا مطلقة وهى التى أساء زوجها عشرتها. واعلم أن هذين الأمرين لا يجريان فى ظن وجميع أخواتها بل هما خاصان ببعضها كما أشار إليه ابن مالك بقوله :

وخص بالتعليق والإلغاء ما من قبل هب والأمر هب قد ألزما

(قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثانى) أى تدل على رجحان وقوع المفعول الثانى أى غالبا فلا يرد أن الثلاثة الأول قد ترد لليقين كقوله تعالى يظنون أنهم ملاقو ربهم أى يتيقنون ذلك وقول الشاعر :

حسبت التقى والجود غير تجارة رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا أى تيقنت

وقوله : دعانى الغوانى عمهن وخلتنى لى اسم فلا أدعى به وهو أول

أى تيقنت أن لى اسما كنت أدعى به وأنا شاب قال بعضهم هذا الاسم هو الأخ لأن النساء يقلن للشاب الأخ وللشائب العم (قوله وزعمت) بمعنى اعتقدت أو شككت أو ظننت لا بمعنى تكفلت وإلا تعدت لواحد تارة بنفسها وأخرى بحرف الجر ولا بمعنى سمن أو هزل وإلا كانت لازمة (قوله وثلاثة منها) أى من العشرة تفيد تحقيق وقوع المفعول الثانى أى تدل على تحقيق وقوعه أى غالبا فلا ينافى دلالة بعضها تارة على الظن كما فى رأى فانها تستعمل بمعنى تيقن وهو الغالب كقوله :

رأيت الله أكبر كل شىء محاولة وأكثرهم جنودا

وقد تأتى بمعنى ظن وقد اجتمعتا فى قوله تعالى «إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا» أى يظنونه ونعلمه كما فى علم إن الغالب فيها أن تكون بمعنى تيقن كقوله :

علمتك الباذل المعروف فانبعثت بى إليك واجفات الشوق والأمل

وقد تأتى بمعنى ظن كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات (قوله رأيت) أى لا بمعنى أبصرت وإلا تعدت لواحد لأنها من أفعال الحواس (قوله وعلمت) أى لا بمعنى عرفت وإلا تعدت لواحد إما على أن بين العلم والمعرفة فرقا

صديقا (وجعلت) نحو جعلت الطين إبريقا وواحد يفيد حصول النسبة في السمع (و) هو (سمعت) نحو سمعت النبي يقول فالنبي مفعول وجملة يقول مفعول ثان هذا على رأي أبي على الفارسي في قوله إنّ سمعت إذا دخلت على مالا يسمع تعدت لاثنين والجمهور على أن جملة يقول ونحوها في موضع نصب على الحال من المفعول لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى واحد (تقول) في إعراب (ظننت زيدا منطلقا) ظننت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول ومنطلقا مفعول ثان (و) في إعراب (خلت عمرا شاخصا) خلت فعل وفاعل وأصل خلت خيلت بكسر الياء نقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وعمرا مفعول أول وشاخصا مفعول ثان (وما أشبه ذلك) من أمثلة ما يفيد الرجحان ومن أمثلة ما يفيد التحقيق ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلا فرق وهذا القسم أعنى ظن

فظاهر وأما على أنهما بمعنى واحد فلأنه قد يخص أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظى دون الآخر وهو أمر موكول إلى اختيار العرب (قوله ووجدت) أى بمعنى علمت لا بمعنى أصبت فانها حينئذ تتعدى بنفسها لواحد ولا بمعنى حزن نحو وجدت على الميت أى حزنت عليه فانها حينئذ لازمة (قوله والانتقال) عطف تفسير (قوله فى) أى مقوله (قوله إذا دخلت على مالا يسمع) بأن تكون متعلقة باسم عين والمراد أن يكون الأول مما لا يسمع وأما الثانى فلابد أن يكون مما يسمع كقولك سمعت زيدا يقرأ لاسمعته يخرج إذ الخروج لا يسمع أما إذا دخلت على ما يسمع مباشرة فلا خلاف أنها تتعدى لواحد نحو يسمعون الصيحة (قوله والجمهور على أن الخ) أى مطبقون على أن جملة يقول من الفعل والفاعل ونحوها وقوله فى موضع نصب على الحال من المفعول أى على حذف مضاف تقديره سمعت صوت زيد فى حال أنه يتكلم فالحال مبينة ولا ينبغى أن يقدر ذلك المضاف لفظ كلام والتقدير سمعت كلام زيد الخ لأنه يلزم أن تكون الحال مؤكدة (قوله على الحال من المفعول) أى إن كان معرفة و إلا فهى صفة ق ل (قوله إلا إلى واحد) نحو أبصرت زيدا وسمعت القراءة وذقت الطعام ولبست الحرير وشممت الريحان (قوله بكسر الياء) أى وفتح الخاء نقلت الكسرة إلى الخاء بعد سلب حركتها أى الخاء وهى الفتحة فصارت خيلت فالتقى ساكنان الياء واللام ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين أى لدفع التقاء الساكنين لأنه مكروه وقس عليه نظائره كبعت وملت (قوله استطرادا) هو ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة بينهما والمناسبة ما أشار إليه بقوله لتتميم بقية النواسخ زاد الشيخ الفيشى كما أن ذكر نصب كان للخبر ونصب إن للاسم هنا استطرادى تتميما لعملهما اه

{ باب النعت }

لما أنهى الكلام على ما يعرب على غير وجه التبع أخذ يتكلم على ما يعرب تبعا وهو خمسة النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق و إذا اجتمعت رتبت على هذا الترتيب وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

نعت البيان مؤكد بدل نسق   هذا هو الترتيب فى القول الأحق

ولهذا بدأ المصنف بالنعت . ثم إن التابع من حيث هو عرّفه بعضهم بأنه المشارك لما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدإ والمفعول الثانى وحال المنصوب و بغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض والنعت لغة وصف الشئ بما هو فيه واصطلاحا إجراء الاسم على الاسم المنعوت فى إعرابه وهذا تعريف النعت بالمعنى المصدرى وقد استعمله النحاة بمعنى المنعوت به وهو المراد هنا ويرادفه الصفة والوصف وعرفوه على هذا بأنه التابع الذى يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فخرج بقولهم يتم متبوعه البدل وعطف النسق لأن البدل مقصود فى نفسه وليس القصد به إتمام متبوعه ولأن عطف النسق مغاير لمتبوعه وخرج بقولهم ببيان صفة من صفاته الخ عطف البيان والتوكيد لأنهما شاركا النعت فى إتمام ما تبعاه لكن لا يدلان على معنى فيه أما البيان فلأنه عين الأول وأما التوكيد فلأنه يكون بالنفس مثلا ونفس الشئ هو الشئ لا معنى فيه وهذا التعريف شامل لأنواع النعت فانه إما لتخصيص نكرة نحو مررت برجل كاتب أو توضيح معرفة نحو مررت بزيد التاجر والتخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات والتوضيح رفع الاحتمال فى المعارف أو مدح نحو الحمد لله ربّ العالمين أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو توكيد نحو تلك عشرة كاملة وهذا هو المراد بقولهم فى التعريف الذى يتم متبوعه فان المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من الأمور المذكورة ولذلك لا يكون إلا مشتقا أو مؤوّلا به لأن الجوامد لا دلالة لها بوضعها على معان منسوبة الى غيرها ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول ومعنى المؤوّل به ما أقيم مقامه فى معناه كاسم الإشارة وذى بمعنى صاحب والمنسوب والجملة والمصدر الملتزم تذكيره

وأخواتها دخول فى المرفوعات وحقه أن يذكر فى المنصوبات ولكنه ذكره استطرادا لتتميم بقية النواسخ {باب النعت} وما قرره

وافراده نحو عدل والحاصل أن النعت بمعنى المنعوت به على قسمين * القسم الأول المفرد والمراد به ماقابل الجملة وشبهها وهو ثلاثة أنواع الأول المشتق كضارب ومضروب وضراب وحسن وأحسن والثاني شبه المشتق كذا وذي وأسماء النسب نحو مكي والثالث المصدر نحو رجل عدل والقسم الثاني الجملة وشبهها والمراد به الظرف والجار والمجرور وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة إما لفظا ومعنى كيوما من قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله أومعنى لا لفظا وهو المعرف بأل الجنسية كما في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ملفوظ به كما مثل أومقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس شيئا أي فيه ثانيهما أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب (قوله رسمه ببعض خواصه الخ) فيه نظر لأن الظاهر أن قوله تابع للمنعوت الخ ليس واردا مورد التعريف بل بيان حكم من أحكام النعت فتأمل اه شنواني (قوله تابع للمنعوت) أي مشارك له (قوله في رفعه الخ) على حذف مضاف أي في نوع رفعه الخ) وإنما قلنا ذلك لأنه لايجب توافقهما في الشخص إذ قد يكون اعراب أحدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدرا وقد يكون اعراب أحدهما بالحركات واعراب الآخر بالحروف أواعراب أحدهما محليا والآخر لفظيا (قوله ان كان مرفوعا) أشار به إلى أن كلام المتن على التوزيع إذ لايتأتى الجمع بين الرفع والنصب مثلا في آن واحد وكذا فيما بعده (قوله وتعريفه) أي في نوع تعريفه لا في شخصه إذ لايشترط أن يكون النعت معرفا بعين ما تعرف به المنعوت بل المراد كونهما معرفتين إما من جهة واحدة نحو جاء الرجل الفاضل أومن جهتين نحو رأيت بكرا أميرمكة ويجب كون الموصوف إما أعرف من الصفة أومساويا لها ولايجوز أن يكون دونها فالأول كقولك مررت بزيد الفاضل فان العلم أعرف من المعرف بالألف واللام والثاني نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان بالألف واللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فان صاحبك بدل عنده لانعت لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير أوفي رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف بالألف واللام (قوله سواء كان النعت حقيقيا) أي هذه الخمسة أعني الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير لابد للنعت من اتباعه للمنعوت في اثنين منها سواء كان النعت حقيقيا وهو الجاري على من هو له في الواقع أي المسند إلى من هو نعت له في الواقع أوكان سببيا وهو الجاري على غير من هو له أي المسند إلى غير من هو نعت له ولكون النعت مطلقا لاينفك عن اثنين من هذه الخمسة اقتصر المتن عليها (قوله المستتر) بالنصب صفة لضمير (قوله أيضا) كما تبعه في اثنين من الخمسة المتقدمة (قوله ويكمل له حينئذ) أي وقت إذ تبع النعت المنعوت فيما ذكر (قوله أربعة من عشرة) هي الرفع والنصب والجر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير وإنما لم يكمل له جميع العشرة لأنه لا يكون الاسم متصفا بجميعها في وقت واحد لما بينهما من التضاد ألاترى أن الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجرورا في حالة واحدة ولامعرفة نكرة معا ولامفردا مثنى مجموعا كذلك ولامذكرا مؤنثا كذلك وإنما يكمل له في حالة واحدة أربعة أمور واحد من أوجه الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث (قوله ويسمى النعت) أي يسميه علماء هذا الفن حينئذ أي حين رفع النعت ضمير المنعوت حقيقيا وظاهر هذا الكلام شموله لنحو مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه لكونه رفع ضميرا يعود على المنعوت فهو حقيقي مع أنه غير جار على المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة بأنه سببي وسيأتي في الشارح إشارة إليه وبعضهم سماه مجازيا وعليه فأقسام النعت ثلاثة ثم اعلم أن اتباع النعت للمنعوت في أربعة من عشرة إنما يكون مع عدم المانع أما إذا منع مانع كأن يكون النعت أفعل تفضيل فانه لايتبع في تثنية ولاجمع ولاتأنيث بل يكون مفردا مذكرا على كل حال فتقول مررت برجل أفضل منك وبرجلين أفضل منك

رسمه ببعض خواصه تقريبا على المبتدى فقال (النعت تابع للمنعوت في رفعه) ان كان مرفوعا (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا (وتعريفه) ان كان المنعوت معرفة (وتنكيره) ان كان المنعوت نكرة سواء كان النعت حقيقيا أو سببيا ثم ان رفع النعت ضمير المنعوت المستتر تبعه أيضا في تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه ويكمل له حينئذ أربعة من عشرة ويسمى النعت حينئذ حقيقيا

وان رفع سببي المنعوت الظاهر اقتصر فيه على ما ذكره المصنف وتبعه في اثنين من خمسة و يسمى النعت حينئذ سببيا (تقول) في النعت الحقيقي الرافع لضمير المنعوت المستتر في الرفع مع الافراد والتعريف (قام زيد العاقل) وفي النصب (رأيت زيدا العاقل) وفي الخفض (مررت بزيد العاقل) وتقول مع التنكير والافراد جاء رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل وتقول في تثنية المذكر مع التعريف جاء الزيدان العاقلان ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وتقول في تثنية المذكر مع التنكير جاء رجلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين ومررت برجلين عاقلين وتقول في جمع المذكر مع التعريف جاء الزيدون العاقلون ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وفي جمع المذكر مع التنكير جاء رجال عقلاء ورأيت رجالا عقلاء ومررت برجال عقلاء وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند العاقلة ورأيت هندا العاقلة ومررت بهند العاقلة ومع التنكير جاءت امرأة عاقلة ورأيت امرأة عاقلة ومررت بامرأة عاقلة وتقول في مثنى المؤنث مع التعريف جاءت الهندان العاقلتان ورأيت الهندين العاقلتين ومررت بالهندين العاقلتين ومع

التنكير جاءت امرأتان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت بامرأتين عاقلتين وتقول في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات العاقلات ورأيت الهندات العاقلات ومررت بالهندات العاقلات ومع التنكير جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات فالنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر وتقول فيما إذا رفع سببي المنعوت الظاهر في الافراد مع التعريف جاء زيد القائم أبوه ورأيت زيدا القائم أبوه ومررت بزيد القائم أبوه ومع التنكير جاء رجل قائم أبوه ورأيت رجلا قائما أبوه ومررت برجل قائم أبوه وتقول في تثنية المذكر مع التعريف جاء الزيدان القائم أبواهما ورأيت الزيدين القائم أبواهما ومررت بالزيدين القائم أبواهما ومع التنكير جاء رجلان قائم أبواهما ورأيت رجلين قائما أبواهما ومررت برجلين قائم أبواهما وتقول في جمع المذكر مع التعريف جاءني الرجال القائم آباؤهم ورأيت الرجال القائم آباؤهم ومررت بالرجال القائم آباؤهم ومع التنكير جاءني رجال قائم آباؤهم ورأيت رجالا قائما آباؤهم ومررت برجال قائم آباؤهم وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند القائم أبوها ورأيت هندا القائم أبوها ومررت بهند القائم أبوها ومع التنكير جاءتني امرأة قائم أبوها ورأيت امرأة قائما أبوها ومررت بامرأة قائم أبوها وتقول في تثنية المؤنث مع التعريف جاءت الهندان القائم أبواهما ورأيت الهندين القائم أبواهما ومررت بالهندين القائم أبواهما ومع التنكير جاءت امرأتان قائم أبواهما ورأيت امرأتين قائما أبواهما ومررت بامرأتين قائم أبواهما وتقول في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات القائم آباؤهن ورأيت الهندات القائم آباؤهن ومررت بالهندات القائم آباؤهن ومع التنكير جاءت نساء قائم آباؤهن ورأيت نساء قائما آباؤهن ومررت بنساء قائم آباؤهن فالنعت في هذا القسم يلزمه الافراد والتذكير

و برجال أفضل منك و بامرأتين أفضل منك و بنسوة أفضل منك واعلم أيضا أن قول المتن تابع للمنعوت في رفعه الخ أي ما لم يكن المنعوت معلوما بدون النعت و إلا جاز قطعه وعدم تبعيته له نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم أو نصبه فالمرفوع إذا علم يقطع نعته للنصب بتقدير فعل وللرفع بتقدير مبتدا والمنصوب يقطع نعته للرفع أو للنصب ولا يقطع للجر لامتناع تقدير الجار مع بقاء عمله في غير المحال المعلومة عندهم (قوله وان رفع) أي النعت سببي مفعول رفع والمنعوت مضاف إليه والظاهر بالنصب نعت للسببي والمراد به ما قابل المستتر بقرينة مقابلته في قوله فيما ضمير المنعوت المستتر فيدخل فيه الضمير البارز نحو جاء الرجل الضارب به أنا (قوله و يسمى النعت حينئذ) أي وقت رفعه سببي المنعوت الظاهر وقوله سببيا نسبة إلى السبب والمراد به هنا ما بينه و بين المنعوت علاقة (قوله تقول في النعت الحقيقي الخ) حاصل ما ذكره الشارح اثنان وسبعون مثالا وذلك أنه إما أن يكون مفردا أو مثنى أو مجموعا وكل منها إما أن يكون معرفة أو نكرة وكل منها إما أن يكون مذكرا أو مؤنثا فهذه اثنا عشر وكل منها إما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا فهذه ستة وثلاثون وكل منها إما أن يكون حقيقيا أو سببيا فهذه اثنان وسبعون حاصلة من ضرب اثنين في ستة وثلاثين فهذه جملة ما ذكره الشارح والستة والثلاثون في الحقيقي بالنظر لكل من المنعوت والنعت وفي السببي بالنظر للمنعوت و إذا نظرت إلى أن النعت تارة يوافقه في شخص الاعراب بأن يتحد فيه أولا وتارة يتوافقان في جهة التعريف أولا زادت الاقسام (قوله تقول في النعت الحقيقي) أي في تمثيله وقوله الرافع لضمير المنعوت تفسير للحقيقي والمستتر نعت ضمير (قوله في الرفع) متعلق بتقول (قوله وفي النصب) أي وتقول في حالة النصب الخ (قوله وتقول فيما إذا رفع) أي النعت وقوله سببي مفعول رفع والمنعوت مضاف إليه (قوله فالنعت في هذا القسم) أي قسم السببي يلزمه الافراد لأن النعت الرافع للظاهر منزل منزلة الفعل فيعطى حكمه مع فاعله ولم يعتبر حال الموصوف فيلزمه الافراد إذا أسند إلى ظاهر ولو كان ذلك الظاهر مثنى أو مجموعا على اللغة المشهورة و يلزمه أيضا التذكير مع

الاسناد

الاسناد إلى مذكر كما تقدم من الأمثلة وكذا يلزمه التأنيث مع الاسناد إلى مؤنث نحو جاء رجل قائمة أمه كما تقول قامت أمه (قوله مع غير الجمع) أى جمع السببى كما قاله ق ل وغير الجمع هو المفرد والمثنى وقوله فيختار تكسيره أى تكسير النعت على افراده ولا فرق بين كون المنعوت جمعا نحو مررت برجال قيام آباؤهم أو غير جمع نحو مررت برجل قيام غلمانه (قوله ويضعف تصحيحه) أى يضعف جمع النعت جمع تصحيح قال الشيخ أبو بكر الشنوانى أى يجوز مع ضعف بل لا يجوز فى اللغة المشهورة وإنما جاء فى لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل فى الجمعية نحو قاعدون غلمانه كما فى لغة قليلة يقعدون غلمانه نحو أكلونى البراغيث لكن فى الفعل أضعف (قوله هذا إذا الخ) أى محل جواز هذا الاستعمال فى الحقيقى والسببى دون غيره وقوله نعت باسم الفاعل أى الذى ليس بمضاف (قوله والصفة المشبهة) أى أو اسم الفاعل المضاف نحو زيد قائم الأب ولعله لم ينبه الشارح عليه لأنه حينئذ يكون صفة مشبهة وهى ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل فانه وضع متصفا بمصدره أى الحدث على وجه الحدوث وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها (قوله جاز فيه) أى فى النعت وقوله هذا الاستعمال وهو رفع النعت سببى المنعوت الظاهر (قوله فيستتر) أى ضمير المنعوت (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة (قوله وحينئذ) أى وقت إذ ينصب أو يخفض (قوله ويرجع إلى القسم الأول) وهو النعت الحقيقى أى يرجع إليه فى تلك المطابقة مع بقائه على أنه سببى وليس المراد كونه يصير حقيقيا فتأمل ق ل وتقدم أن بعضهم سماه نعتا مجازيا وأن الأقسام عليه ثلاثة (قوله وجرها) أى على الإضافة والواو بمعنى أو (قوله وكذا تفعل) أى تفعل فعلا مثل ذا الفعل فجملة كذا فى موضع النعت لمصدر محذوف (قوله والمعرفة) لما ذكر المصنف أن النعت يتبع منعوته فى اثنين من خمسة وقدم الكلام على الرفع والنصب والجر فى باب معرفة علامات الإعراب ولم يتكلم فيما سبق على التعريف والتنكير احتاج إلى بيان المعرفة والنكرة لتتم الفائدة وكان الاولى أن يقدم النكرة لأنها الأصل لاندراج كل معرفة تحتها لكنه بدأ بالمعرفة لأنها أشرف من حيث دلالتها على معين وأل فى المعرفة للجنس ولذا صح الاخبار عنها بقوله خمسة أشياء فلا يقال لا يخبر عن الواحد بالخمسة وقول الشارح من حيث هى أى لا بقيد كونها ضميرا أو علما الخ فلا يلزم تقسيم الشئ إلى نفسه وإلى غيره ولا بقيد كونها تنعت وينعت بها الخ كما سيذكره الشارح قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشئ بعينه والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه قال الرضى قوله بعينه احتراز عن النكرات والمعنى ما وضع لأن يستعمل فى شئ واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما فى الأعلام أولا كما فى غيرها اه وقال ابن مالك فى شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه اه أى دون اعتراض ولأجل ذلك تعرض لها فى الخلاصة بالعد كما فعل المصنف هذا وعلل ما ذكره فى شرح التسهيل بقوله لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كقولك كان ذلك عاما أول وعكسه كأسامة وما فيه الوجهان كواحد أمه وعبد بطنه فأكثر العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة وبعضهم يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما رب وينصبهما على الحال وكذا ذو أل الجنسية فيه الوجهان ولذا ينعت نعت المعرفة تارة وينعت نعت النكرة أخرى فأحسن ما تبين به أن يذكر أقسام المعرفة مستقصاة ثم يقول وما سوى ذلك نكرة اه قال الدمامينى وهو كلام ظاهرى خال عن التحقيق اه أى لأن عاما أول فى قولك كان ذلك عاما أول فى الأصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف وأسامة مدلوله معين وهو الماهية فهو معرفة لفظا ومعنى والحق فى واحد أمه وعبد بطنه التعريف بالإضافة ودخول رب عليهما ونصبهما شاذ وسيأتى الكلام على المعرف بأل الجنسية فقول ابن الحاجب فى التعريف المتقدم ما وضع لشئ بعينه الخ وقول سعد الدين المعرفة ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية شامل لجميع أنواع المعارف مخرج لسائر النكرات وحينئذ فقوله دون استدراك عليه فيه استدراك عليه

دائما مع غير الجمع وأما مع الجمع فيختار تكسيره على إفراده نحو مررت برجال قيام آباؤهم ويضعف تصحيحه هذا إذا نعت باسم الفاعل فان نعت باسم المفعول أو الصفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال وجاز فيه أن يحول الإسناد عن السببى الظاهر إلى ضمير المنعوت فيستتر فى النعت وينصب السببى على التشبيه بالمفعول به أو يخفض باضافة النعت إليه وحينئذ يطابق منعوته فى التأنيث والتثنية والجمع ويرجع إلى القسم الأول مثاله جاء زيد المضروب العبد أو الحسن الوجه بنصب العبد والوجه وجرهما وكذا تفعل فى كل مثال بما يناسبه (والمعرفة) من حيث هى

(خمسة أشياء) الاول (الاسم المضمر) وهو مادل على متكلم (نحو أنا و) نحن أو مخاطب نحو (أنت) وأنت وأنتما وأنتم وأنتن أو غائب نحو هو وهي وهما وهم وهن (و) الثاني (الاسم العلم) وهو ما علق على شئ بعينه غير متناول ما أشبهه سواء كان علم شخص عاقل (نحو زيد) وهند أم غير عاقل اما المكان نحو عدن (ومكة) أو لغيره كشذقم وهيلة أو علم جنس اما لحيوان

اه حفني على الاشموني ببعض تغيير وزيادة (قوله خمسة أشياء) الوجه انها ستة كما ذكره في الخلاصة هذه الخمسة والسادس الموصول ولعل المصنف أدخله في المبهم أو في المعرف بال أو في المضاف بناء على أن تعريفه بال ان كانت فيه و بنيتها ان لم تكن فيه الا أيا فتعريفها بالاضافة و بعضهم عدها سبعة فزاد النكرة المقصودة في النداء كيا رجل لمعين بناء على أن تعريفه بالقصد والاقبال وقيل انه تعرف بما تعرف به اسم الاشارة وقيل تعريفه بال محذوفة وناب حرف النداء منابها قال أبو حيان وهذا الذي صححه أصحابنا ولا خلاف في تعرف النكرة غير المقصودة فهي باقية على تنكيرها كيا رجلا خذ بيدي وأما العلم كيا زيد فذهب قوم الى انه بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية والاصح أنه باق على تعريف العلمية وانما ازداد بالنداء وضوحا اه من المحشي مع زيادة منه على الاشموني واعلم أن المراد بالموصول الموصول الاسمي وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو وصف صريح أو ظرف أو جار ومجرور تامين والى عائد أو خلفه وهو الذي للمفرد الغير المؤنث واللذان للمثناه والذين لجمعه والتي لمؤنثه واللتان لمثناها واللاتي لجمعها والاولى لجمع المذكر والمؤنث وهذه الالفاظ تسمى موصولا نصا وهو ما يستعمل بلفظ واحد لمعنى واحد وأما المشترك وهو ما يستعمل لمعان متعددة بلفظ واحد فهو من للعقلاء وما لغيرهم وأي للجميع وأل في نحو الضارب ونحو المضروب وذو عند طيئ وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين و بسط كل ذلك في المبسوطات (قوله المضمر) ويقال له الضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمكني وتقدم الكلام على أقسامه في باب الفاعل (قوله مادل على متكلم الخ) أى اسم دل وضعا فخرج بقولنا وضعا قول من اسمه زيد ضرب زيد وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك حكاية عن زيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم في الاول والمخاطب في الثاني والغائب في الثالث لم يكن موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا الا باعتبار تقدم الذكر (قوله أو غائب) المراد به ما عدا المتكلم والمخاطب فيدخل فيه ضمير الذات العلية (قوله والثاني العلم) هو لغة العلامة واصطلاحا ما ذكره الشارح بقوله وهو ما علق الخ أى اسم علق بالبناء للمجهول على شئ أى وضع لشئ بعينه مطلقا أى بلا قيد أى دل على معنى في الخارج بالنسبة للعلم الشخصي وفي الذهن بالنسبة للعلم الجنسي لان العلم قسمان كما سيأتي فخرج بتفسير ما بالاسم الفعل والحرف و بقوله علق على شئ بعينه النكرة وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول ما أشبهه لان العلم جزئي وضعا واستعمالا و بقية المعارف كليات وضعا فيتناول كل واحد منها ما أشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالا كذا قيل وهو مذهب السعد والراجح وهو مذهب السيد أنها جزئيات وضعا واستعمالا لكن الواضع لاحظ ما وضع له الضمير واسم الاشارة والموصول بوضع كلي عام كما في رسالة الوضع العضدية وعلى ذلك فهي خارجة بقولنا مطلقا أى بلا قيد فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجية عن ذات الاسم اما لفظية كأل في المحلى والصلة في الموصول أو معنوية كالحضور في ضمير المتكلم كأنا والمخاطب كأنت واسم الاشارة كالغيبة (قوله عاقل) الاولى عامل ليشمل اسم الله سبحانه وتعالى (قوله عدن) بفتحتين علم لبلد بساحل اليمن (قوله كشذقم) بالدال المهملة والمعجمة علم جمل للنعمان بن المنذر (قوله وهيلة) اسم لشاة وذكر بعضهم أنها علم لعنز كانت لبعض نساء العرب (قوله أو علم جنس) بالنصب عطفا على قوله علم شخص * اعلم أن لهم علم شخص وعلم جنس واسم جنس ونكرة فالاول ما وضع لمعين في الخارج والثاني ما وضع لمعين في الذهن أى وضع للماهية بقيد حضورها في الذهن والثالث ما وضع للماهية بلا تعيين أى بلا قيد حضورها أى لم يلاحظ فيه ذلك وان كانت حاضرة والرابع ما وضع لواحد مبهم وعبارة الهمع العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره ثم التعيين ان كان خارجيا بان كان الموضوع له معينا في الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بان كان الموضوع له معينا في الذهن أى

ملاحظة

نحو حضاجر ولسامة أولمعنى كسبحان وبرة (و) الثالث (الاسم المبهم) وأراد به اسم الاشارة ووجه إبهامه عمومه وصلاحيتـــه للاشارة به إلى كل جنس وإلى كل شخص (نحو هذا) حيوان وجماد وفرس ورجل وزيد وهو أقسام فهذا للمفرد المذكر (وهذه) للمفردة المؤنثة (وهذان) لمثنى المذكر (وهاتان) لمثنى المؤنث بالألف رفعا وبالياء فيهما جرا ونصبا (وهؤلاء) بالمد

ملاحظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع أى لماهيته الحاضرة فى الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ماوضع للماهية من حيث هى أى من غير أن تعين فى الخارج أو فى الذهن كأسد اسم للسبع أى لماهيته اه المقصود منها وذهب ابن مالك وقوم من النحاة إلى أن علم الجنس معرفة فى اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص فلا يضاف ولا يدخل عليه أل ولا ينعت بالنكرة ويبتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال إلى غير ذلك وأما فى المعنى فهو كالنكرة لا كعلم الشخص فهو شائع فى جماعته فلا يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت ورد هذا المذهب بأن التفرقة بينهما فى الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا وقد تقدم وذهب بعضهم أيضا إلى أن اسم الجنس موضوع للفرد المبهم فهو كالنكرة لفظا ومعنى وعليه جمع من المحققين ونصره ابن الهمام فى تحريره إذا علمت ذلك علمت أن إطلاق علم الجنس واسم الجنس على فرد معين أو مبهم إن كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة وإن كان من حيث خصوصه فمجاز والفرق بين علم الجنس كأسامة واسم الجنس المعرفة كالأسد أن التعيين فى الأول مستفاد من جوهر اللفظ وفى الثانى مستفاد من أل (قوله نحو حضاجر) بوزن مفاعل علم للضبع (قوله وأسامة) علم للسبع (قوله أولمعنى) معطوف على قوله لحيوان (قوله كسبحان) أى مقطوعا عن الإضافة وممنوعا من الصرف علم للتسبيح بمعنى التنزيه وإذا كان مضافا لم يكن علما لأن الأعلام لا تضاف كذا فى الحاشية وقد يقال ذكر الدمامينى أن الإضافة التى تبطل العلمية ما كانت للتعريف أو للتخصيص وأما ما كانت للبيان كحاتم طيء وفرعون موسى فلا وحينئذ فلا مانع من الإضافة العلمية حملا على هذا وذكر الشنوانى أن استعماله مضافا إلى فاعله أو مفعوله كثير وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا (قوله وبرة) بمعنى البر (قوله وأراد به اسم الاشارة) قال الشنوانى الظاهر أن المصنف أراد بالاسم المبهم الموصولات وأسماء الإشارة لا لأسماء الإشارة فقط كما قاله الشارح وإنما سميت مبهمة لأنه لا يعلم معانيها منها بالتعيين وإن اعتبر فى معانيها الإشارة إلى التعيين وإنما تعرف معانيها من الإشارة والصلة اه المقصود منه (قوله وصلاحيته الخ) عطف تفسير. فان قلت قد تقدم أن المعرفة ماوضع لشىء بعينه وهذا ينافى عمومه وصلاحيته للاشارة به إلى كل جنس وإلى كل شخص. قلت تعريفه بعد استعماله فى معين وإبهامه قبل استعماله فى معين فلا منافاة بين كونه معرفة وكونه منهما قال عبد المعطى فهو كلى وضعا جزئى استعمالا اه وقد تقدم أن هذا خلاف ما حققه السيد فتنبه فهذا الجواب مبنى على مذهب السعد (قوله نحو هذا حيوان وجماد) كرر المثال للاشارة إلى عدم الفرق بين أن يكون الجنس حساسا أولا فالأول للأول والثانى للثانى اه من عبد المعطى (قوله وفرس ورجل وزيد) أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين العلم وغيره عاقلا أو غيره فيشار إلى كل منها بما ذكر من الإشارة عبد المعطى (قوله وهو) أى الاسم المبهم أقسام أى ستة لأنه إما مفرد أو مثنى أو مجموع وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث والصيغ التى ذكرها خمسة لأن صيغة الاشارة إلى الجمعين واحدة (قوله فهذا للمفرد المذكر) أى بهاء التنبيه قبله أو بحذفها نحو ذا وبكاف الخطاب بعده مع الهاء وتركها وإذا أتى باللام فقيل ذلك امتنعت الهاء لكثرة الزوائد حينئذ فلا يقال هذالك وحينئذ فقول المصنف هذا وهذه الخ فيه مساحة لأن اسم الاشارة ليس هذا بتمامه وكذا ما بعده بل ذا وأما الهاء فهى للتنبيه . واعلم أن مراتب المشار إليه ثلاثة قريبة ويشار إليه حينئذ بلا كاف ولا لام نحو ذا وهذا ومتوسطة ويشار إليه حينئذ مع الكاف دون اللام نحو ذاك وهذاك وبعيدة ويشار إليه حينئذ معهما نحو ذلك وثم ومذهب ابن مالك أن المراتب اثنتان قريبة وبعيدة اه من عبد المعطى بزيادة وقوله المذكر أى ولو حكما لصحة قولك هذا الجمع وهذا الفريق سواء كان المذكر عاقلا أو غيره نحو هذا يوم كم ودخل فى قولنا ولو حكما مالا يوصف بذكورة ولا أنوثة كالبارى جل وعز والملائكة فانهما يعاملان معاملة المذكر فى الاشارة فسقط اعتراض عبد المعطى على الشارح بأن فيه قصورا فتأمل (قوله للمفردة المؤنثة) أى ولو حكما لصحة

قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة وهذه الطائفة (قوله على الأفصح) أى لأنه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى «هاأنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم» والقصر لغة بنى تميم واستعمال هذا الجمع فى غير العاقل قليل ومنه قوله : ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام أفاده الأشمونى (قوله الألف واللام) أى مجموعهما كما ذهب إليه الخليل وسيبويه لاخلاف بينهما فى ذلك وإنما الخلاف بينهما فى الهمزة أزائدة هى معتدّ بها فى الوضع فهى همزة وصل أم أصلية فهى همزة قطع قال الخليل بالثانى وهو الراجح وإنما وصلت عليه فى الدرج لكثرة الاستعمال وقال سيبويه بالأوّل وإنما فتحت مع أن الأصل فى همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقيل المعرّف اللام فقط والهمزة لادخل لها فى التعريف وقيل المعرف الهمزة فقط واللام لادخل لها فى التعريف وإنما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام (قوله للتعريف) أى الموضوعة للتعريف وهى ستة أقسام عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام لأن الأولى إما للعهد الذكرى ، وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها صريحا نحو «أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول» أوكناية نحو قوله تعالى وليس الذكر كالأنثى فان الذكر تقدم ذكره فى اللفظ مكنيا عنه بما فى قولها إنى نذرت لك مافى بطنى محررا فان ذلك كان خاصا عندهم بالذكور أو للعهد الذهنى . وضابطها علم مصحوبها من غير سبق ذكره نحو إذهما فى الغار أو للعهد الحضورى . وضابطها أن يكون مصحوبها حاضرا حسا كقولك لآخر قد شتم إنسانا بالمجلس لاتشتم الرجل أو علما نحو اليوم أكملت لكم دينكم . والثانية إما لاستغراق الأفراد نحو إن الإنسان لفى خسر بدليل الاستثناء وهو إلا الذين آمنوا الخ فضابطها صحة حلول كل محلها حقيقة أو لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما . وضابطها صحة حلول كل محلها مجازا أو للحقيقة من حيث هى نحو الرجل خير من المرأة قال السعد وكذا الواقعة فى التعاريف واحترز الشارح بقوله للتعريف عن أل الموصولة والزائدة فان الأولى إذا دخلت على الاسم بقى على تنكيره ولم تؤثر فيه شيئا فضارب فى قولك الضارب نكرة كما كان قبل دخولها عليه والثانية تارة تكون فى اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيئا أصلا كما فى قولهم ادخلوا الأوّل فالأوّل بمعنى أوّلا فأوّلا أى مترتبين وتارة تكون فى اسم معرفة من غير أن يكون تعريفه بها كما فى المدينة فانها فيه زائدة وهى معرفة لأنها علم على مدينة رسول الله ﷺ ومن هنا عرفت أن الألف واللام زائدة تدخل على الأعلام وأما المعرّفة فلا تدخل عليها إذ لا يجتمع معرفان على معرف واحد (قوله وما أضيف إلى واحد الخ) لكن إنما يكون معرفة بثلاثة شروط أن لايكون المضاف متوغلا فى الابهام كمثل وغير وندّ وشبه وأن لايكون واقعا موقع نكرة كجاء زيد وحده وأن تكون إضافته معنوية لالفظية نحو جاء ضارب زيد الآن أوغدا (قوله فهو فى درجة ما أضيف إليه الخ) جمع بعضهم المعارف مرتبة فى قوله :

* أنا صالح ذا ما الفتى ابنى يارجل * فأنا إشارة للضمير وصالح إشارة إلى مابعده وهو العلم وذا إشارة إلى مابعد العلم وهو اسم الاشارة وما إشارة إلى مابعد اسم الاشارة وهو الموصول والفتى إشارة إلى مابعد الموصول وهو المحلى بأل وابنى إشارة إلى آخرها وهو المضاف وهذا كله بعد اسم الجلالة ويليه ضميره وهذا النظم جار على المشهور وقيل إن المحلى بأل والموصول فى مرتبة واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل المحلى أعرف من الموصول وهو لابن كيسان وظاهر هذا النظم أن أفراد الضمير على حد سواء وكذا العلم ومامعه وليس كذلك فان ضمير المتكلم أعرفها ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الإبهام نحو زيدا رأيته بخلاف غير السالم من ذلك فانه دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعنده أن العلم أعرف من ضمير الغائب مطلقا وغير السالم نحو جاءنى زيد وعمرو فأكرمته فانه تطرق فيه إبهام لاحتمال عوده إلى الأول أو الثانى كما فى الهمع ونظر الدمامينى فى هذا التعليل فراجعه . واختلف فى ضمير الغائب

على الأفصح لجمع المذكر والمؤنث (و) الرابع (الاسم الذى فيه الألف واللام) للتعريف (نحو الرجل) والرجلة (والغلام) والغلامة (و) الخامس (ما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة) المذكورة تقول فى المضاف إلى المضمر غلامى وغلامها وفى المضاف إلى العلم غلام زيد وغلام مكة وفى المضاف إلى الاسم المبهم غلام هذا وغلام هذه وفى المضاف إلى الاسم الذى فيه الألف واللام غلام الرجل وغلام المرأة وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة فهو فى درجة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمر

العائد

فانه فى درجة العلم وإنما قيدت المعرفة بالحيثية المطلقة لأن المعارف التى ذكرها بالنسبة إلى كونها تنعت وينعت بها أقسام الأول المضمر لاينعت ولا ينعت به الثانى العلم ينعت ولا ينعت به الثالث والرابع والخامس اسم الإشارة والمعرف بالألف واللام والمعرف بالإضافة تنعت وينعت بها (والنكرة) لاتنحصر بالعد بل بالحد وحدها (كل اسم شائع فى) أفراد (جنسه) الشامل له ولغيره (لايختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) نحو رجل فانه شائع فى جنس الرجال الصادق على كل حيوان ذكر ناطق بالغ من بنى آدم لايختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل وهذا الحد فيه غموض (وتقريبه) أى تقريب حد النكرة على المبتدى (كل ما) أى كل اسم (صلح) بفتح اللام وضمها (دخول الألف واللام عليه) فى تصحيح الكلام فهو نكرة (نحو) رجل وفرس فانهما يصلح

العائد إلى النكرة فمذهب الجمهور أنه معرفة كسائر الضمائر وقيل نكرة لأنه لايخص من عاد إليه من بين أمته وفصل آخرون بين العائد على واجب التنكير كالحال والتمييز فيكون نكرة والعائد إلى غيره كالفاعل والمفعول فيكون معرفة وأعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسى ثم أسماء الأجناس وأعرف أسماء الإشارة ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف الموصول ما كان مختصا وأعرف المحلى ما كانت الأداة فيه للحضور ثم للعهد فى شخص ثم فى جنس (قوله فانه فى درجة العلم) قال ابن هشام بدليل قولهم مررت بزيد صاحبك إذ لو كان المضاف إلى الضمير فى رتبته للزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف اه علوى وعلل الدنوشرى هذا القول بقوله لئلا ينقض القول بأن الضمير أعرف المعارف اه من المحشى على الأشمونى (قوله كل اسم) خرج الفعل والحرف (قوله شائع) خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيوعه باعتبار مدلوله لأن اللفظ كرجل لاشيوع فيه لأن الألفاظ لاشيوع فيها وإنما الشيوع فى مدلولاتها (قوله فى أفراد جنسه) أى ذلك الاسم وإنما قدر الشارح لفظ أفراد لأن نفس الجنس لايتصور فيه شيوع لأنه شئ واحد ولاحصول له فى الخارج إلا فى ضمن أفراده على نزاع كبير فى محله وأما الحصول الذهنى فهو ثابت لسائر الأجناس فلابد من تقدير هذا المضاف وليس المراد بالجنس ماهو مصطلح أهل الميزان أعنى الذاتى المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ماهو وإلا لخرج نحو زنجى ومغربى ومصرى فانها ليست أجناسا منطقية مع أنها نكرات بل المراد به الجنس اللغوى وهو ماصدق على متعدد فيشمل الجنس المصطلح عليه عند أهل الميزان والنوع والصنف فالمراد به المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالماهية كمفهوم حيوان الواقع على أفراده من الإنسان والحمار والفرس أو اتفقت فى الماهية كمفهوم الإنسان الواقع على زيد وعمرو وسواء كان ذاتيا لأفراده كما ذكر أو عارضا كمفهوم أبيض الواقع على الثلج والعاج وسواء وجد له فى الخارج أكثر من فرد كما ذكر أو لم يوجد إلا فرد كمفهوم شمس وهو الكوكب النهارى الذى ينسخ ظهوره وجود الليل فانه ليس منه فى الخارج إلا هذا الفرد المعلوم عينا كان كما ذكر أو معنى كعلم جامدا كان كما ذكر أو مشتقا كصاحب اه من المحشى على الأشمونى مع زيادة منه على هذا الشرح (قوله الشامل له ولغيره) أشار بذلك إلى ما مر من أن المراد بالجنس ماصدق على متعدد (قوله لايختص به واحد دون آخر) تفسير لقوله شائع فى جنسه فان التعريف تم بدونه والباء فيه داخلة على المقصور إذ المراد أن الاسم المذكور ليس مقصورا على واحد دون آخر بل هو كما يطلق على واحد من أفراد الجنس يطلق أيضا على كل واحد من باقى الأفراد (قوله فانه شائع فى جنس الرجال) أى فى أفراد جنس الرجال كما تقدم (قوله الصادق على كل الخ) أى الذى يحمل حملا صحيحا على كل الخ تقول زيد رجل عمرو رجل بكر رجل وهكذا فالمراد بالصدق الحمل أى الإخبار به حقيقة عن كل فرد (قوله على سبيل البدل) أى عن الفرد الآخر لامعه (قوله غموض) أى خفاء لاحتياجه إلى تقدير مضاف وهو لفظ أفراد ولتعميم الأفراد حتى تشمل الموجودة والمقدرة ولارادة الجنس اللغوى كما تقدم ذلك (قوله وتقريبه) أى مقربه وإنما احتجنا إلى تأويله بمقرب لأن كل خبر وهى بعض ماتضاف إليه وما اسم والاسم هو الملفوظ به اه فيشى فلا يكون خبرا عن التقريب باقيا على مصدريته لأن التقريب يكون حينئذ فعلا من الأفعال التى للشخص وليس لفظا فلم يتطابق المبتدأ والخبر (قوله صلح) أى لغة لاعقلا لأن العقل يجوز دخول الألف واللام على كل شئ والمراد صلح بنفسه أو بمرادفه فيشمل ذو بمعنى صاحب وأسماء الشروط إذا تجردت عن معنى الشرطية ووضع موضعها عاقل فى العاقل وغيره فى غيره وأسماء الاستفهام إذا تجردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل فى العاقل وغيره فى غيره وما التعجبية إذا تجردت عن معنى التعجب ووضع موضعها شئ اه فيشى

دخول الالف واللام عليهما فتقول (الرجل والفرس)

﴿ باب العطف ﴾

ومراده عطف النسق وهو العطف بحروف مخصوصة (وحروف العطف عشرة) على القول بان اما المكسورة الهمزة عاطفة والتحقيق خلافه (وهى) أى حروف العطف العشرة (الواو) لمطلق الجمع على الصحيح من غير ترتيب نحو جاء زيد وعمر وقبله أو بعده أومعه

قال معترضا على التعميم فى قوله صلح بحيث يشمل ما صلح بنفسه أو بمرادفه انه يكون انتقالا من غموض الى مثله فلا يكون تقريبا قال فالوجه أن يراد الدخول بالفعل ولا يضر جهل المبتدى لبعضها اه أى لما لم يصلح للدخول عليه بالفعل كذو وأسماء الاستفهام الخ وقولنا بمرادفه يرد عليه ضمير النكرة نحو ضربت رجلا وأكرمته فانه يصلح بمرادفه وهو رجل لدخول أل عليه مع أن الصحيح أنه معرفة أفاده المحشى على الاشمونى عن الدنوشرى (قوله دخول الالف واللام) أى المعرفة فلا ترد الزائدة فانها تدخل على المعرفة كالعباس والفضل وعلى النكرة نحو ادخلوا الاول فالاول وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثرا (قوله نحو رجل وفرس) أصلح الشارح كلام المتن فانه مثل للنكرة بالرجل والفرس مع انه معرفة فاشار الشارح الى أن المراد رجل من الرجل وفرس من الفرس واعلم أنه لافرق بين النكرة واسم الجنس فى اللفظ وأما فى المعنى فقيل لافرق أيضا وقيل وهو التحقيق بينهما فرق بحسب الاعتبار فان اعتبر فى اللفظ دلالته على الماهية من حيث هى فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الادباء وبالمطلق عند أكثر الاصوليين وبالكلى عند المنطقيين وان اعتبر دلالته على الفرد المبهم أى غير المعين فهو النكرة وقد تقدم غالب ذلك

﴿ باب العطف ﴾

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه واصطلاحا ما سيأتى وهو قسمان (قوله ومراده عطف النسق) لانه لم يذكر عطف البيان وهو التابع الموضح لمتبوعه ان كان معرفة نحو عمر من أقسم بالله أبو حفص عمر أو المخصص له ان كان نكرة نحو طعام من قوله تعالى فدية طعام مسكين الجامد غير المؤول بالمشتق الموافق لمتبوعه فى أربعة من العشرة السابقة كالنعت فخرج بقولنا الموضح أو المخصص بقية التوابع غير النعت وبقولنا الجامد غير المؤول النعت والقاعدة أن ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس الا فى مسائل نظمها العلامة المرادى فراجعها واضافة عطف الى النسق بمعنى المنسوق أى المنظوم من اضافة الموصوف للصفة أو المسمى الى الاسم أى العطف المسمى بالنسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة الآتية فالتابع جنس يشمل سائر التوابع وقوله المتوسط بينه وبين متبوعه الخ أخرج سائر التوابع حتى عطف البيان فى نحو مررت بغضنفر أى أسد وان توسط بينه وبين متبوعه أى التفسيرية لانها ليست من الحروف الآتية (قوله بحروف) على حذف مضاف أى باحد حروف الخ (قوله عشرة) وهى قسمان ما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولا ولكن قال فى الألفية

وأتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا

وما يقتضى التشريك لفظا ومعنى أى فى الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم واما على القول بها لأنها مثل أو كما يأتى وفى اقتصاره على العشرة رد لما قيل ان منها الا وليس وأى التفسيرية (قوله عاطفة) أى نظرا الى كونها بمعنى أو وهو قول الاكثرين (قوله والتحقيق) أى القول المحقق وقوله خلافه أى مخالف لذلك القول فليست عاطفة لان العاطف انما هو الواو التى قبلها الملازمة غالبا وقيل دائما للدخول عليها والعاطف لايدخل على مثله ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها فى مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة بالاجماع فلتكن اما كذلك ولا يلزم من كونها بمعنى أو أن تكون عاطفة فان معنى أن المصدرية معنى ما المصدرية والاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فتنبه * والحاصل أن الراجح أن اما فى نحو تزوج اما هندا واما أختها لمجرد التفصيل والعاطف الواو ومقابله أنها عاطفة والواو زائدة (قوله لمطلق الجمع) أى موضوعة لمطلق الجمع والمراد أنها موضوعة لاجتماع أمرين أو أمور فى حكم واحد من غير تقييد بترتيب بل أعم من أن تكون مهملة أولا على المذهب

(والفـــاء) للترتيب والتعقيب نحو جاء زيد فعمرو إذا كان مجيء عمرو عقب مجيء زيد (وثم) بضم الثلثة للترتيب والتراخي نحو جاء زيد ثم عمرو إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة (وأو) للتخيير أو الإباحة بعد الطلب نحو تزوّج هندا أو أختها وجالس العباد أو الزهاد أو للابهام أو للشك بعد الخبر نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ونحو لبثنا يوم أو بعض يوم

الصحيح (قوله والفاء للترتيب) هو وضع كل شيء في مرتبته والمراد به هنا كون مابعد الفاء واقعا بعد ماقبلها في الوجود وهو الترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو أو في الذكر وهو الترتيب الذكري وهو أن يكون المذكور بعد الفاء كلاما مرتبا في الذكر على ماقبلها وأكثر مايكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو «ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي» الآية (قوله والتعقيب) هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلامهلة لكنه في كل شيء بحسبه نحو جاء زيد فعمرو خطابا لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب فيهما إذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيد ولم يكن بينهما مدة أكثر مما يعهد مجيئه فيها ونحو دخلت مكة فالمدينة إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق ونحو تزوج زيد فولد له إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل ولا يرد قوله تعالى «فخلقنا العلقة مضغة» لأن فيه حذف الفاء مع ماعطفت والتقدير فمضت مدة فخلقنا المضغة أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه في قوله * جرى في الأنابيب ثم اضطرب * على ما يأتي (قوله والتعقيب) عطفه على الترتيب عطف خاص على عام ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مع استلزام التعقيب للترتيب لأنه مشتمل عليه فيستغنى عن الترتيب بالتعقيب وذلك لأن الأول وقع في محله فلا يعترض عليه لما قالوا من أن الاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه وإنما يتوجه الاعتراض بالعكس (قوله بضم الثلثة) احترازا من ثم بفتحها فانها ظرف بمعنى هناك وليست عاطفة (قوله للترتيب) أي ترتيب وقوع الفعل على مامر والتراخي بمعنى المهلة وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائدا على مالا بد منه بينهما أخذا مما مر ولذا لاتجيء ثم للسببية لأنه لاتراخي في المسبب عن السبب التام بخلاف الفاء فتقول أملته فمال وأقمته فقام ولا تقول أملته ثم مال ولا أقمته ثم قام وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها «بدليل وخلق منها زوجها» وبمعنى الفاء كقوله:

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

فان الاضطراب يعقب الهز أي كهز الرمح الرديني نسبة إلى ردينة بالتصغير امرأة كانت تقوّم الرماح مع زوجها واسمه سمهر والأنابيب جمع أنبوبة القصب وهي العقل واعترض كون ثم للترتيب بقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فان الأمر بالسجود وقع من الله تعالى قبل خلقنا وتصويرنا فأين الترتيب وأجيب بأن الترتيب في التقدير فان الله تعالى قدر خلق بني آدم وتصويرهم في الأزل والأمر بسجود الملائكة لآدم متأخر عنهما (قوله بعد الطلب) أي إذا عطفت بأو في الطلب كانت إما للتخيير إن امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو تزوج هندا أو أختها إذ لا يجوز الجمع بين الأختين وإما للاباحة إن جاز الجمع بين المتعاطفين نحو اقرأ على الحسن أو ابن سيرين وجالس العباد أو الزهاد والمراد بها مايعم الإباحة اللغوية والشرعية خلافا لمن خصها باللغوية كما نقله الفاكهي عن الشمني ومن علامات الإباحة صحة وقوع الواو موقع أو بلا اختلاف معنى وقال بعضهم إن هناك اختلاف معنى فاذا عطفت بأو جازت مجالستهما ومجالسة أحدهما وإذا عطفت بالواو تعين مجالستهما معا والمراد بالطلب في كلام الشارح مايشمل الأمر والنهي بصيغة الفعل وغيرها كالتمني والعرض ويعلم التخيير والإباحة بحسب القرينة نعم في الاستفهام نحو أعندك زيد أو عمرو لايظهر فيها شيء من ذلك وقال بعضهم إنها بعد النهي لترك الجميع كما في ولا تطع منهم آثما أو كفورا وهو استعمال طارىء على أصل اللغة (قوله أو للابهام) بالباء الموحدة أي تعمية المتكلم على المخاطب مع علم المتكلم بالحال أي إخفاء المتكلم على السامع مراده ويعبر عنه بالتشكيك وقوله أو الشك هو تردد المتكلم فالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم بخلاف الإبهام وقوله بعد الخبر أي الكلام الخبري الذي يحتمل التصديق والتكذيب (قوله نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) قال الدماميني الشاهد في أو الأولى والثانية والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم

اثبات لما أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وأن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو فى ضلال مبين اهـ ومثال الشك نحو قولك قام زيد أو عمرو اذا لم تعلم أيهما قام وما ذكره الشارح (قوله وأم لطلب التعيين) وهى المعادلة لهمزة الاستفهام التى يطلب بها وبهمزة الاستفهام قبلها التعيين وتقع حينئذ بين مفردين فقط نحو قولك لبكر أعندك زيد أم عمرو الى آخر ما ذكره (قوله تعيينه) أى تعيين ذلك الاحد المجهول ولهذا يكون الجواب بالتعيين فيقال زيد أو يقال عمرو ولا يجاب بنعم ولا بلا اذ لا فائدة فيه وما ذكره الشارح أحد قسمى أم المتصلة والثانية الواقعة بعد همزة التسوية ونحوها كما أدرى وما أبالى وليت شعرى وهى الداخلة على جملة فى تأويل مصدر ولا يستحق ما بعدها جوابا لان الكلام معها خبر والكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أى الانذار وعدمه سواء عليهم فجملة أأنذرتهم أم لم تنذرهم فى تأويل مصدر وان لم يكن هناك سابك مرفوع ذلك المصدر على أنه مبتدأ مؤخر وسواء خبره مقدم وهو مصدر يستوى فى الاخبار به المفرد وغيره وسميت أم فى هذين القسمين متصلة لانها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها وبالعكس وتقول فيها عند الاعراب فى القسم الاول أم حرف تعيين وعطف وفى القسم الثانى أم حرف تسوية وعطف وأما أم المنفصلة وتسمى المنقطعة وهى الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة فتختص بالجمل وعطفها للمفرد قليل بل قيل انها لا تكون عاطفة أصلا لا مفردا ولا جملة ولذا لم يشر الشارح لها وتقدر ببل وعلامتها أن لا تسبق بشئ من الهمزتين وتشرك حينئذ فى اللفظ فقط كبل ولا يفارقها معنى الاضراب قال ابن مالك

وأم بها اعطف اثر همز التسويه * أو همزة عن لفظ أى مغنيه

ثم قال

وبانقطاع وبمعنى بل وفت * ان تك مما قيدت به خلت

مثالها قوله تعالى أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل تستوى الخ (قوله فى معناها) الاضافة للجنس أى معانيها فتكون للتخيير بعد الطلب وقد مثل لها الشارح أى ان الامام مخير فى الاسير الكامل بين أن يطلقه بلا شئ أو يأخذ منه فداء وتكون للاباحة بعد الطلب أيضا نحو تعلم اما نحوا واما فقها وتكون للتشكيك بعد الخبر نحو أنا وأنت اما على هدى واما على ضلال وتكون للشك نحو قرأت اما سورة كذا واما سورة كذا (قوله وقس الباقى) أى من معانى أو وقد تقدمت قريبا (قوله وبل) وللعطف بها شرطان الاول افراد معطوفها فان وقعت فى الجمل فهى حرف ابتداء لا عاطفة خلافا لابن مالك وحينئذ تكون للاضراب الابطالى نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أى بل هم عباد أو للاضراب الانتقالى نحو قد أفلح من تزكى وذكر الخ والشرط الثانى أن تسبق بايجاب أو أمر أو نهى أو نفى لا لاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ثم ان سبقت بالايجاب نحو قام زيد بل عمرو أو الامر نحو اضرب زيدا بل عمرا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله فى حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلى نقله أى الحكم الى الثانى فكأن المتكلم قال أحكم على الثانى ولا أتعرض للاول وان سبقت بالنفى نحو ما قام زيد بل عمرو أو النهى نحو لا تضرب زيدا بل عمرا كان الاول باقيا على حكمه وحكم بضد حكمه للثانى (قوله ولا) وللعطف بها شروط أربعة افراد معطوفها وأن تسبق بايجاب أو أمر اتفاقا نحو جاءنى زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا أو بنداء على الراجح خلافا لابن سعدان نحو يا ابن أخى لا ابن عمى وان لا تجتمع مع عاطف آخر فلا تقول جاءنى زيد ولا عمرو وان لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد ويجوز جاءنى رجل لا امرأة قال الزجاجى وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءنى زيد لا عمرو ويرده ورود ذلك عن العرب وأشار الشارح لرده بالمثال

قوله

(وأم) لطلب التعيين نحو أعندك زيد أم عمرو اذا كنت عالما بان أحدهما عند المخاطب ولكنك لا تعرف عينه وطلبت منه تعيينه (واما) المكسورة الهمزة المسبوقة بمثلها مثل أو فى معناها نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء وقس الباقى (وبل) للاضراب نحو اضرب زيدا بل عمرا (ولا)

للنفى نحو جاء زيد لا عمرو (ولكن) بسكون النون للاستدراك نحو لا تضرب زيدا لكن عمرا (وحتى فى بعض المواضع) تكون عاطفة ومعناها للتدريج والغاية نحو مات الناس حتى الأنبياء وفى بعض المواضع تكون ابتدائية نحو : *حتى ماء دجلة أشكل* وفى بعض المواضع تكون جارة نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فتحصل أن لحتى ثلاثة أوجه مختلفة

(قوله للنفى) أى نفى الحكم عما بعدها وإثباته لما قبلها (قوله ولكن بسكون النون) احترازا من لكنّ بتشديدها مفتوحة فانها تقدمت فى النواسخ، والتى هنا تقرر حكم ماقبلها له وتثبت ضده لما بعدها ويعطف بها بثلاثة شروط إفراد معطوفها وأن تسبق بنفى أو نهى وأن لاتقترن بالواو نحو ماقام زيد لكن عمرو ولاتضرب زيدا لكن عمرا فان دخلت على جملة أوسبقت بإيجاب أو اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء واستدراك فالأول كقوله :

إن ابن ورقاء لاتخشى بوادره ... لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

والثانى نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم والثالث كقوله تعالى ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله فليس المنصوب معطوفا بالواو لأن متعاطفى الواو المفردين لايختلفان بالإيجاب والسلب (قوله وحتى) هى كالواو لاتفيد الترتيب خلافا لمن زعم ذلك كالزمخشرى وشروط العطف بها أربعة أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله فى التسهيل فالأول نحو أكلت السمكة حتى رأسها والثانى نحو أعجبتنى الجارية حتى حديثها ولايجوز حتى ولدها ولا يرد على هذا الشرط قوله :

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها

حيث عطف بحتى نعله مع أنه ليس جزءا مما قبله وهو الصحيفة والزاد ولا كالجزء منهما لأنه على تأويل ألقى مايثقله ولاشك أن النعل جزء مما يثقل وأن يكون غاية فى الشرف أو عدمه نحو مات الناس حتى الأنبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا فى قوله :

قهرناكمو حتى الكماة فانتمو ... تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

وأن يكون ظاهرا لامضمرا كما هو شرط فى مجرورها إن جرت فلا يجوز قام الناس حتى أنا وأن يكون مفردا لاجملة وهذا يؤخذ من الأول لأنه لايتأتى أن يكون مابعدها بعضا مما قبلها أو كالبعض إلا إذا كان مفردا فان كان جملة كانت ابتدائية نحو حتى ماء دجلة أشكل كما يأتى (قوله فى بعض المواضع) أشار به المصنف إلى أن العطف بها قليل وهذا هو وجه تخصيصه حتى بهذا القيد مع أن غيرها من أحرف العطف إنما يعطف فى بعض المواضع لأن كل واحد منها له معان غير العطف على أنه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لاخصوص حتى (قوله للتدريج) هو انقضاء الشىء شيئا فشيئا فهو ملزوم للغاية التى هى آخره فعطفها عليه من عطف البعض المقصود على الكل قول والتدريج فيها ذهنى لاخارجى فاذا قلت مات كل أب لى حتى آدم فموت آدم متأخر فى الذهن متقدم فى الوجود وإذا قلت مات الناس حتى الأنبياء فموت الأنبياء متأخر فى الذهن باعتبار أنه غاية فى الشرف وإن وقع فى الوجود فى أثناء موت الناس (قوله تكون ابتدائية) بمعنى أنها تدخل على جملة لاتعلق لها بما قبلها من حيث الإعراب وإن وجب التعلق من حيث المعنى وذلك إذا فقدت شرطا مما مر ودخلت على الجملة حقيقة فيقع بعدها المبتدأ والخبر نحو قول جرير :

فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فحتى حرف ابتداء وماء مبتدأ ودجلة بكسر الدال وفتحها مضاف إليه وأشكل خبر وجملة المبتدأ وخبره مستأنفة عند الجمهور ودجلة نهر ببغداد والأشكل الأبيض الذى يخالطه حمرة وتقع بعدها الجملة الماضوية نحو حتى عفوا وقالوا والجملة المضارعية نحو حتى يقول الرسول بالرفع فى قراءة نافع (قوله تكون جارة) أى إذا فقدت الشروط وكان مابعدها مفردا ولو تأويلا كالمصدر المسبوك وتكون بمعنى إلى تارة نحو حتى يرجع إلينا موسى وتارة بمعنى كى التعليلية نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى إلا كقوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

وربما تعاقبت هذه الأوجه على شيء واحد في بعض المواضع بحسب الارادة كما إذا قلت **أكلت السمكة حتى رأسها** فان رفعت الرأس فحتى حرف ابتداء وإن نصبته فحتى حرف عطف وإن جررته فحتى حرف جر وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشرك مابعدها لما قبلها في إعرابه (فان عطفت) (٧٨) أنت (بها على مرفوع رفعت) المعطوف (أو على منصوب نصبت) المعطوف (أو على مخفوض خفضت) المعطوف (أو على مجزوم جزمت) المعطوف (تقول) في عطف الاسم على الاسم في الرفع (جاء زيد وعمرو و) في النصب (رأيت زيدا وعمرا و) في الخفض (مررت بزيد وعمرو) وتقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد وفي النصب لن يقوم ويقعد زيد (و) في الجزم (زيد لم يقم ولم يقعد) وقس سائر حروف العطف على هذا وفهم من إطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على المضمر والمضمر على المضمر والظاهر على المضمر وعكسه والنكرة على النكرة والمعرفة على المعرفة والمعرفة على النكرة وعكسه والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر بعضها على بعض تطابقا وتخالفا

﴿ باب التوكيد ﴾

يقرأ بالواو وبالهمزة وبالألف (التوكيد) بمعنى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتح الكاف (في رفعه) إن كان مرفوعا نحو جاء زيد نفسه وجاء القوم كلهم (و) في (نصبه) إن كان منصوبا نحو رأيت زيدا نفسه ورأيت القوم كلهم (و) في (خفضه) إن كان مخفوضا نحو مررت بزيد نفسه وبالقوم كلهم (و) في (تعريفه) إن كان معرفة كما تقدم من الأمثلة فان زيدا والقوم معرفتان الأول بالعلمية والثاني بالألف واللام و نفسه وكلهم معرفتان بالإضافة إلى الضمير ولم يقل وتنكيره كما قال في النعت لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف

صارت

وعليه فهو استثناء منقطع اه عبد المعطي مع زيادة (قوله وربما تعاقبت) أي صح إرادة أي واحد منها اه ق ل وربما للتقليل (قوله فحتى حرف ابتداء) أي والرأس مبتدأ والخبر محذوف أي مأكول (قوله وإن نصبته) أي الرأس وفي نسخة نصبتها أي هذه الكلمة وهي رأس (قوله حرف عطف) أي بمنزلة الواو (قوله حرف جر) أي بمعنى إلى والغاية داخلة فيكون الرأس مأكولا على كل حال بخلاف مجرور إلى فإنه خارج على الصحيح نحو فأتموا الصيام إلى الليل (قوله مع اختلاف معانيها) أي في الجملة فلا ينافي مامر من اتحاد معنى إما وأو (قوله في إعرابه) توطئة لقوله بعد فإن عطفت الخ وأما في المعنى فان كان غير بل ولا ولكن شرك في المعنى أيضا وإن كان واحدا من هذه الثلاثة شرك في اللفظ فقط وقد تقدم ذلك (قوله أنت) دفع الشارح به توهم كون التاء ساكنة للتأنيث عائدة على الحروف المذكورة وهو صحيح أيضا لكن يمنع منه الظرف بقوله بها اه ق ل (قوله بها) أي بأحدها (قوله على مرفوع) أي من الأسماء والأفعال أي لفظا أو تقديرا أو محلا وكذا ما بعدها كلامه لا يشمل العطف على ما لا محل له مع صحته اه عبد المعطي أقول أشار المحشي إلى الجواب بقوله قوله في إعرابه أي إن كان له إعراب اه (قوله في عطف الاسم على الاسم) قدر الشارح ذلك مراعاة لأمثلة المتن (قوله والمضمر على المضمر) نحو ضربتك وإياه وقوله والظاهر على المضمر نحو ضربته وزيدا وقوله وعكسه نحو ضربت زيدا وإياك نعم العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف ، قال ابن مالك في الخلاصة :

وإن على ضمير رفع متصل ... عطفت فافصل بالضمير المنفصل ... الخ

والعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ممنوع عند الجمهور وخالفهم ابن مالك قال في الخلاصة

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندي لازما الخ (قوله تطابقا وتخالفا) منصوبان على التمييز أي من جهة المطابقة كأن تعطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى على المثنى كجاء الزيدان والهندان والجمع على الجمع كجاء الصالحون والطالحون ومن جهة المخالفة كأن تعطف المفرد على المثنى كجاء الزيدان والرجل وعكسه كجاء الرجل والزيدان والمفرد على الجمع نحو جاء الزيدون وعمرو وعكسه كجاء عمرو والزيدون

﴿ باب التوكيد ﴾

(قوله يقرأ بالواو الخ) ففيه ثلاث لغات أفصحها لغة الواو لمجيء القرآن بها وهو من وكد وبالهمزة من أكد وأما بالألف في الثالثة فبدل من الهمزة وهو لغة التقوية والتشديد واصطلاحا تعقيب المسند إليه المعرف بالتابع المخصوص وليس هذا المعنى مرادا هنا بل المراد نفس التابع المخصوص من إطلاق المصدر على اسم الفاعل ولذا قال الشارح بمعنى المؤكد بكسر الكاف وهو في الاصطلاح قسمان لفظي وهو إعادة الأول بلفظه نحو جاء زيد زيد أو بمرادفه نحو قوله * وأنت بالخير حقيق قمن * وهو يكون في الكلام الثلاث في الاسم كما مر والفعل نحو قام قام زيد والحرف نحو نعم نعم ومعنوي وهو تابع يقصد به رفع احتمال إرادة غير الظاهر ويختص بالأسماء المعارف على الراجح ومقابله أنه يكون في النكرات كما يأتي (قوله ونفسه وكلهم معرفتان بالإضافة إلى الضمير) أي الملفوظ به فيما ذكره أو المقدر في أجمع وتوابعه فيما سيأتي وقيل إن ألفاظه

صارت كأعلام الاجناس لان كلا منها علم على معنى الاحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة الى الضمير لانه انما يعرف المنكر اه عبد المعطى مع زيادة من المحشى (قوله فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون) وشذ على مذهبهم قول عائشة رضي الله عنها ماصام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان وقول الشاعر * ياليت عدة حول كله رجب * فمذهب البصريين المنع مطلقا سواء كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وحين وزمن ومذهب الكوفيين الجواز مطلقا واختار ابن مالك جواز توكيد النكرة اذا كانت محدودة لحصول الفائدة نحو صمت شهرا كله ومثله يوما وسنة لا غيرها كساعة وزمان اه عبد المعطى ببعض تغيير (قوله أى التوكيد المعنوى) أما اللفظى فلا يختص بالفاظ معلومة كما مر (قوله وهى النفس والعين) أى مع ضمير يطابق مؤكدهما فتقول جاء زيد نفسه وجاءت هند نفسها وجاء عمرو عينه وجاءت دعد عينها ويجوز الجمع بينهما فتقول جاء زيد نفسه عينه وجرهما بباء زائدة ثم هما ان تبعا مفردا أفردتهما لا غير وان تبعا جمعا جمعتهما لا غير تقول جاء الزيدون أنفسهم أعينهم وان تبعا مثنى جاز فيهما ثلاثة أوجه الافراد على أن المراد الجنس وهو أضعفها فتقول جاء الزيدان نفسهما عينهما والتثنية على الاصل فتقول جاء الزيدان نفساهما عيناهما وهو ضعيف كراهة تكرار التثنية والجمع على أفعل على أن المراد به ما فوق الواحد وهو أرجحها فتقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما على حد قوله تعالى فقد صغت قلوبكما اه محشى بزيادة (قوله من التعبير بالبعض) على حذف مضاف أى باسم البعض وهو العين التى هى حقيقة فى الجارحة المخصوصة وقوله عن الكل على حذف مضاف أيضا أى عن اسم الكل وهو الذات التى هى اسم لمجموع الاجزاء التى من جملتها العين (قوله لرفع المجاز) أى لرفع قوته كما يأتى أى المجاز بحذف المضاف أو المجاز اللغوى باستعمال اللفظ فى غير ما وضع له أو المجاز العقلى بالاسناد الى غير ما هو له احتمالات ثلاثة كذا فى المحشى * أقول وكلام الشارح لا يأبى هذه الاحتمالات فقولك جاء زيد يحتمل انه على حذف مضاف أى كتابه مثلا فيكون المجاز بالحذف ويحتمل انك استعملت زيدا فى كتابه مثلا لعلاقة فيكون المجاز لغويا ويحتمل انك أسندت المجىء لزيد لكونه سببا فى مجىء كتابه مثلا والواقع أن الجائى كتابه فيكون عقليا فاذا قلت بعده نفسه أو عينه رفعت قوة أحد هذه الاحتمالات (قوله أو ثقله) بسكون القاف واحد الاثقال أى الاحمال (قوله ارتفع المجاز) أى قوته وثبتت الحقيقة أى قوتها فبالتوكيد يضعف المجاز على الاقرب ولم يرتفع بالكلية لانك اذا قلت جاء زيد نفسه عينه احتمل أن يكون نفسه عينه توكيدا للمضاف المقدر وقيل يرتفع بالكلية وهو ظاهر كلام الشارح ويؤيده قول الجمع بين التوكيدين فا كثر لانه اذا ارتفع المجاز بالكلية بالتوكيد الاول لا حاجة الى غيره اه من المحشى بزيادة (قوله وأجمع) أى فى المذكر وجمعه أجمعون أما فى المؤنث فجمعاء وجمعه جمع (قوله والشمول) عطف تفسير أى يؤكد بهما لاثبات العموم ونفى ارادة الخصوص فلا يؤكد بهما الا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه و ينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية أو ينفصل بعضها عن بعض حكما أى لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر فاما الانفصال الحقيقى فكالقوم فانه عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراق بعضها وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الآخر بحسب الرؤية وأما الانفصال الحكمى فهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتا لبعض أجزائه دون بعض بحسب ذلك الحكم كالعبد فى نحو قولك اشتريت العبد كله فان أجزاء العبد وهى النصف ونحوه وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية يصح انفصاله بحسب الشراء لجواز أن يشترى نصف العبد دون نصفه الآخر وأما ما ليس له جزء ينفصل عنه لا حقيقة ولا حكما فلا يجوز توكيده بكل وأجمع فاذا قلت جاء زيد امتنع عرفا أن يجىء بعض زيد دون بعضه الآخر فلا حاجة الى التوكيد بهما * والحاصل أنه يؤكد بكل ومثلها عامة بشرطين أن يكون المؤكد بهما غير مثنى وهو المفرد بشرط

فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون (ويكون) ى التوكيد المعنوى (بالفاظ معلومة) عند العرب لا يعدل عنها الى غيرها (و) تلك الالفاظ المعلومة (هى النفس) بسكون الفاء أى الذات (والعين) المعبر بها عن الذات مجازا من التعبير بالبعض عن الكل ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات فاذا قلت جاء زيد احتمل أن تكون أردت كتابه أو رسوله أو ثقله فاذا قلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة (وكل وأجمع) يؤكد بهما للاحاطة والشمول فاذا قلت جاء القوم احتمل أن الجائى بعضهم وأنك عبرت بالكل عن البعض فاذا أردت

التجزي حقيقة وحكما والجمع وان يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد وأما أجمع فانما يؤكد بها غالبا بعد كل فلهذا استغنت عن الضمير تقول اشتريت العبد كله أجمع والامة كلها جمعاء والعبيد كلهم أجمعين والاماء كلهن جمع ويجوز توكيد الجمع بها وان لم يتقدمها كل قال تعالى لاغوينهم أجمعين واعلم أن أجمع وجمعاء لا يثنيان لانهم استغنوا بكلا وكلتا عن تثنيتهما فيؤكد المثنى بكلا في المذكر وكلتا في المؤنث نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الزيدين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالزيدين كليهما والمرأتين كلتيهما وانما يؤكد بهما بأربع شروط أن يكون المؤكد بهما دالا على الاثنين وان يصح حلول الواحد محلهما فلا تقول اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصام لا يكون الا من اثنين وأن يكون ما أسند اليهما غير مختلف المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما (قوله التنصيص) أي بحسب الظاهر ولذلك قال سيبويه لا يرتفع المجاز الا بجميع الالفاظ اهعبد المعطي (قوله وقد يحتاج المقام) أي مقام الاخبار وقوله الى زيادة التوكيد أي بحسب الزيادة في التوهم لاجل أن يرتفع ذلك التوهم (قوله لا تتقدم عليه) بل تكون متأخرة عنه لما عرفت من أنها توابعه ولا يؤكد بها استقلالا وشذ قوله

يا ليتني كنت صبيا مرضعا ❊ تحملني الذلفاء حولا أكتعا

اذا بكيت قبلتني أربعا ❊ اذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

اه وفيه شذوذان آخران توكيد النكرة والفصل بين المؤكد وهو الدهر والمؤكد وهو أجمع باجنبي وهو أبكي (قوله أكتع) أي في المذكر وجمعه أكتعون وكتعاء في المؤنث وجمعه كتع وكذا ما بعده (قوله من تكتع الجلد) فيه أن هذا رباعي ولا يصاغ منه أفعل التفضيل وأنه لا يشتق من الفعل قل ويجاب عن الثاني بانه على حذف مضاف أي من مصدر تكتع الخ فتأمل (قوله من البتع) بسكون التاء وقوله وهو طول العنق أي لان الدابة اذا طال عنقها جالت في المرعى وضمت ما حولها وجمعته ففيه دلالة ايضا على اجتماع أجزاء المؤكد فيشير فتأمل (قوله مررت بالقوم أجمعين الخ) تقديمه أبتع على أبصع مجاراة لكلام المصنف والاصح أن أبصع مقدم عليه فآخرها أبتع ومذكره في جمع المذكر وتقول في جمع المؤنث جاءت الهندات جمع كتع بصع بتع بلا تنوين في الجميع لانها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل عن جمعاوات الخ على الاصح وتقول في المفرد المؤنث اذا كان يؤكد بذلك بان كان ذا أجزاء جاءت القبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء بلا تنوين لالف التأنيث الممدودة وتقول في المذكر اذا كان كذلك جاء الجيش أجمع أكتع أبصع أبتع بلا تنوين للعلمية أو الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم ولا يجوز عطف بعض هذه الالفاظ على بعض ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم أجمع أبصع وأشذ منه قول آخر جمع بتع اه واختار ابن مالك وهشام جواز الابتداء بما شئت من هذه الالفاظ الثلاثة (قوله بشرط تقدم النفس الخ) لان النفس للماهية والذات حقيقة والعين لها مجازا والحقيقة مقدمة على المجاز وقدما على كل لانها للاحاطة والاحاطة وصف النفس ومعنى قائم بها والنفس تقدم على وصفها وقدم كل على أجمع لان كلا جامد وقد يقع مبتدأ وأجمع مشتق ولا يكون الا توكيدا والجامد المتصرف مقدم على المشتق الذي لا يتصرف وقدم أجمع على توابعه لانه أقوى في النص على الجمعية من توابعه وقدم أكتع لكونه أظهر فيهما من أبصع وهو أظهر فيهما من أبتع

﴿ باب البدل ﴾

هو لغة العوض من الشيء وليس مرادا هنا بل المراد المبدل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه فالتابع جنس دخل فيه سائر التوابع والمقصود بالحكم فصل

الجميع قلت جاء القوم كلهم أجمعون وقد يحتاج المقام الى زيادة التوكيد فيؤتى بالفاظ أخر معلومة وتسمى تلك الالفاظ توابع أجمع (وتوابع أجمع) لا تتقدم عليه (وهي) أي توابع أجمع (أكتع) أخوذ من تكتع الجلد اذا اجتمع (وأبتع) مأخوذ من البتع وهو طول العنق (وأبصع) بالصاد المهملة مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع والاصل افراد النفس عن العين وكل عن أجمع وأجمع دون توابعه (تقول) في افراد النفس عن العين في الرفع (قام زيد نفسه و) في افراد كل عن أجمع في النصب (رأيت القوم كلهم و) في افراد أجمع عن توابعه في الخفض (مررت بالقوم أجمعين وتقول في اجتماع النفس والعين جاء زيد نفسه عينه وفي اجتماع كل وأجمع رأيت القوم كلهم أجمعين وفي اجتماع أجمع وتوابعه مررت بالقوم أجمعين أكتعين أبتعين أبصعين لكن بشرط تقدم النفس

تابع للمبدل منه فى رفعه ونصبه وخفضه وجزمه وهذا معلوم من قوله (اذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع أعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم (وهو) أى بدل الاسم من الاسم والفعل من الفعل (أربعة أقسام) على المشهور الاول (بدل الشئ من الشئ) أى بدل شئ من شئ وهو مساوله فى المعنى (و) الثانى (بدل البعض من الكل) أى بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مساويا للجزء الآخر (و) الثالث (بدل الاشتمال) وهو أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالا بطريق الاجمال لا كاشتمال الظرف على المظروف (و) الرابع (بدل الغلط) اى بدل من اللفظ الذى ذكر غلطا لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم كذا حرره فى التوضيح فمثال بدل الشئ من الشئ فى الاسم (نحو قولك جاء زيد أخوك) واعرابه جاء فعل ماض وزيد فاعل وأخوك بدل من زيد بدل شئ من شئ ويسمى بدل كل من كل وسماه ابن مالك بالبدل المطابق (و) مثال بدل البعض من الكل (أكلت الرغيف ثلثه) أو نصفه وثلثيه واعرابه أكلت فعل وفاعل والرغيف مفعول به ثلثه بدل من الرغيف بدل بعض من كل ومنع المحققون دخول أل على كل وبعض (و) مثال بدل الاشتمال (نفعنى زيد علمه) واعرابه نفعنى فعل ومفعول وزيد فاعل وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال (و) مثال بدل الغلط (رأيت زيدا الفرس) واعرابه رأيت فعل وفاعل زيدا مفعول به والفرس بدل من زيد بدل غلط وذلك أنك (أردت ان تقول) رأيت (الفرس ابتداء (فغلطت) فجعلت زيدا مكانه هذا معنى قوله (فأبدلت زيدا منه)

أخرج عطف البيان والنعت والتوكيد لانها مكملات للمقصود وليست مقصودة و بلاواسطة فصل آخر أخرج عطف النسق (قوله تابع للمبدل منه فى رفعه الخ) أى يتبع ماقبله فى رفعه ونصبه مطلقا أى سواء كان اسما أو فعلا وخفضه ان كان اسما وجزمه ان كان فعلا وقوله تبعه فى جميع اعرابه الخ أى ان كان له اعراب لفظا أو محلا أو تقديرا وهذا حيث لم يقطع فان قطع فيقال حينئذ بدل مقطوع اه من عبد المعطى (قوله على المشهور) مقابله أنها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض كقوله

كأنى غداة البين يوم تحملوا * لدى سمرات الحى ناقف حنظل

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت بان اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل اه سم (قوله بدل الشئ من الشئ) وضابطه ان يكون المراد بالثانى ما أريد بالاول وان تغاير مفهوماهما نحو جاء زيد أخوك فان المراد بالاخ هو زيد وان كان بين الاخ وزيد عموم وخصوص مطلق فمفهوماهما متغايران (قوله أى بدل شئ من شئ) انما فسر الشئ بذلك دفعا للاعتراض على المتن بان قوله بدل الشئ من الشئ صادق بالانواع الاربعة فان بدل البعض من الكل يصدق عليه أنه بدل الشئ من الشئ وكذا بدل الاشتمال الخ ففسر الشارح ذلك بان المراد بالشئ فيه الشئ المساوى (قوله بدل الاشتمال) وضابطه ان يكون بين الاول والثانى ارتباط وتعلق بغير الكلية والجزئية سواء كان الاول مشتملا على الثانى اشتمال الظرف على المظروف نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه أو الثانى مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه أولا اشتمال أصلا نحو نفعنى زيد علمه فخرج بقولنا ان يكون بين الاول والثانى ارتباط بدل الغلط باقسامه و بقولنا بغير الكلية والجزئية بدل الكل و بدل البعض وعرفه الشارح بقوله وهو ان يشتمل الخ (قوله أن يشتمل المبدل منه) أى معناه وقوله بطريق الاجمال أى بطريق هى الاجمال من حيث كونه دالا عليه ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة الى ذكر البدل منتظرة له فيجىء مبينا ومفصلا لما أجمل أولا * وحاصل المراد دلالة أول الكلام بالاجمال على آخره (قوله لا كاشتمال الظرف) قيد للادخال لا للاخراج يعنى لا يشترط خصوص ذلك لأن ذلك يضر ولا يكفى بدليل اتيانه فى الآية أعنى يسئلونك عن الشهر الحرام الخ كما تقدم (قوله بدل الغلط) هو أحد أقسام البدل الذى على معنى بل وهى ثلاثة بدل اضراب وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة بينهما وضابطه أن يخبر المتكلم بشئ ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير ابطال الاول وهذا يسمى أيضا بدل البداء و بدل غلط وهو ما لا يقصد ذكر متبوعه بل يسبق اللسان اليه و بدل نسيان وهو ما يقصد ذكر متبوعه ثم يتبين فساد ذلك القصد فاذا قلت تصدقت بدرهم دينار فان قصدت التكلم بهما ولكن بدا لك الاضراب عن الاول الى الثانى فهو بدل اضراب و بداء وان قصدت التكلم بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم فبدل غلط وان قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان فالغلط فى اللسان والنسيان فى الجنان والاحسن فى الثلاثة العطف ببل فيكون من باب عطف النسق ولا بد فى بدل البعض والاشتمال من ضمير مطابق للمبدل منه مذكور أو مقدر كما فى قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع الخ فمن بدل بعض من الناس والضمير مقدر أى منهم (قوله بالبدل المطابق) هو أولى لصلاحيته لبدل اسم الله نحو الى صراط العزيز الحميد الله على قراءة الجر فانه لا يقال فيه بدل الكل من الكل لان الله تعالى منزه عن الكلية والجزئية (قوله ومنع المحققون دخول أل)

أى عوضت زيدا من لفظ الفرس فهذه أمثلة أقسام البدل الأربعة فى الاسم وأما فى الفعل فقال الشاطبى تجرى فيه الأقسام الأربعة مثال بدل الشئ من الشئ فى الفعل ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب فان معنى مضاعفة العذاب هو لقى الآثام ومثال بدل البعض من الكل أن تصل تسجد لله يرحمك ومثال بدل الاشتمال قوله : إن علىّ الله أن تبايعا ✲ تؤخذ كرها أو تجىء طائعا لأن الأخذ كرها والمجىء طائعا من صفات المبايعة ومثال بدل الغلط إن تأتنا تسألنا نعطك هذا ملخص كلامه والدرك عليه وأوجه بدل الاسم من الاسم على (٨٢) مايقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة فى ستة عشر وذلك لأنهما إما معرفتان أو نكرتان أو الأول معرفة والثانى نكرة أو بالعكس فهذه أربعة وكل منها إما مضمر أو مظهر أو مختلفاها فهذه ستة عشر وكل منها إما بدل شئ من شئ أو بدل بعض من كل أو بدل اشتمال أو بدل غلط فهذه أربعة وستون وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكورة فى المطولات .

[باب منصوبات الأسماء] وتقدمت منصوبات الأفعال

(المنصوبات) من الأسماء (خمسة عشر) منصوبا (وهى) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (والمصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة نحو ضربت ضربا (وظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو جلست أمام الشيخ وهذان الظرفان هما المسميان بالمفعول فيه المنصوبة (والحال) نحو جاء زيد راكبا (والتمييز) نحو طبت نفسا (والمستثنى) فى بعض أحواله نحو جاء القوم إلا زيدا (واسم لا) النافية للجنس نحو لا غلام سفر حاضر (والمنادى) نحو يا عبد الله (والمفعول من أجله) نحو جئتك قراءة العلم (والمفعول معه) نحو سرت والنيل (وخبر كان وأخواتها) نحو كان الله غفورا رحيما (واسم إن وأخواتها) نحو إن زيدا قائم ومفعولا ظننت وأخواتها نحو ظننت زيدا قائما وإنما أسقطهما لتقدم ذكرهما فى المرفوعات أو لكونهما داخلين فى قسم المفعول به وخبر ما الحجازية نحو ما هذا بشرا وقد أخل بذكره (والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء) كما تقدم فى المرفوعات (النعت والعطف والتوكيد والبدل) وستمر بك فى أبواب متعددة

أى لملازمتها للاضافة لفظا أو تقديرا ولا يجمع بين أل والاضافة وهذا اعتراض على المتن حيث أدخل أل عليهما (قوله أى عوضت) تأويل لقول المصنف أبدلت فان ظاهره أن زيدا فى المثال بدل وليس كذلك بل هو مبدل منه فالبدل فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو التعويض (قوله إن علىّ الله الخ) هذا فى شخص تقاعد عن مبايعة الملك وعلى جار ومجرور خبر إن مقدم وأن تبايعا اسمها مؤخر أى إن مبايعتك على والله منصوب على نزع الخافض وهو حرف القسم وكرها نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أى أخذا أو مجيئا كرها أو منصوب على الحال أى كارها وتجىء بالنصب عطفا على تؤخذ وطائعا حال (قوله إما معرفتان) نحو زيد أخوك فى بدل الكل وضربت زيدا رأسه فى بدل البعض وسلب زيد ثوبه فى بدل الاشتمال ورأيت زيدا الأسد فى بدل الغلط (قوله أو نكرتان) نحو جاءنى رجل شخص صالح فى بدل الكل وضربت رجلا رأسا له فى بدل البعض وسلب رجل ثوب له فى بدل الاشتمال ورأيت رجلا أسدا فى بدل الغلط (قوله أو الأول معرفة والثانى نكرة) نحو مررت بزيد أخ لك وضربت زيدا عنقا له وخلع زيد نعل له ونظرت زيدا قمرا (قوله أو بالعكس) نحو مررت برجل أخيك وضربت رجلا ظهره ونفعنى رجل عامه ونظرت رجلا الحمار (قوله وكل منهما) أى من الأربعة بحسب العقل والا فالنكرة لا تكون ضميرا كما لا يخفى (قوله إما مضمر) نحو ضربته إياه فى بدل الكل ورأس زيد ضربته إياه فى بدل البعض من الكل بأن يكون ضمير ضربته راجعا إلى زيد وضمير إياه راجعا إلى الرأس وعلم زيد أعجبنى هو بأن يكون فاعل أعجبنى راجعا إلى زيد وضمير هو راجعا إلى علم وزيد حمار رأيته إياه فى بدل الغلط برجوع الضمير الأول إلى زيد والثانى الى الحمار (قوله أو مظهر) تقدمت أمثلته (قوله أو مختلفاها) بأن يكون الأول مضمرا والآخر مظهرا نحو أخوك لقيته زيدا فى بدل الكل وزيدا قطعته يده فى بدل البعض وزيد كرهته جهالته فى بدل الاشتمال وزيد كرهته الدابة فى بدل الغلط أو بالعكس نحو أخوك لقيت زيدا إياه والأخ هو زيد واليد كسرت زيدا اياها والجهالة كرهت زيدا اياها ودابة ركبت زيدا إياها (قوله مذكورة فى المطولات) راجعها فى الحاشية

باب منصوبات الأسماء

(قوله خمسة عشر) أى بعد الظرفين واحدا وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحدا وعد التوابع أربعة (قوله والتعداد) أى التفصيل والواو بمعنى ثم (قوله قراءة للعلم) هذا المثال مبنى على أنه لا يشترط فى المفعول له أن يكون قلبيا أى قائما معناه بالقلب وهو ضعيف والأصح الاشتراط فالأولى التمثيل بنحو قصدتك ابتغاء معروفك (قوله وإنما أسقطهما) أى مفعولى ظننت (قوله وستمر) أى المنصوبات وقوله فى أبواب الخ من ظرفية الشئ فى نفسه فالصواب حذف فى اه من المحشى . أقول هذا الاعتراض منشؤه عود الضمير فى ستمر على المنصوبات بمعنى الأبواب وليس ذلك بلازم بل يصح عوده عليها بمعنى الأسماء

بابا بابا على ترتيبها فى التعداد . ﴿باب المفعول به﴾ الهاء من به تعود إلى أل الموصولة فى المفعول (و) **المفعول به** (هو الاسم المنصوب الذى يقع به) أى عليه (الفعل) الصادر من الفاعل (نحو قولك ضربت زيدا) فزيدا اسم منصوب وقع عليه الفعل وهو الضرب وهذا تعريف بالرسم كما مر (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لأنه وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب (وهو) أى المفعول به (قسمان) قسم (ظاهر، و) قسم (مضمر فالظاهر ماتقدم ذكره) من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس (والمضمر قسمان) أيضا قسم (متصل، و) قسم (منفصل فالمتصل) هو الذى لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه بإلا وهو (اثنا عشر) نوعا الأول ضمير المتكلم وحده (وهى ضربنى) زيد فالياء من ضربنى مفعول به وهو مبنى لا يدخله إعراب (و) الثانى ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (ضربنا) زيد، فنا مفعول به محله نصب لأنه اسم مبنى (و) الثالث ضمير المخاطب المذكر نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف من ضربك مفعول به مبنى محله نصب وفتحته فتحة بناء لا فتحة إعراب (و) الرابع ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف المكسورة من ضربك مفعول به وهو مبنى لا إعراب فيه (و) الخامس ضمير المخاطب فى التثنية مطلقا نحو قولك (ضربكما) زيد فالكاف ضمير المفعول به فى موضع نصب والميم والألف علامة التثنية (و) السادس ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك (ضربكم) زيد فالكاف ضمير المفعول به فى موضع نصب والميم علامة الجمع فى التذكير (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (ضربكنّ) زيد فالكاف وحدها ضمير المفعول به فى موضع نصب والنون المشددة علامة جمع الإناث فى الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك زيد (ضربه) عمرو فالهاء فى موضع نصب على المفعولية مبنى لا إعراب فيه (و) التاسع ضمير المؤنثة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) عمرو فالهاء ضمير المفعول به المؤنث موضعها نصب على المفعولية وفتحتها فتحة بناء لا فتحة إعراب (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك الزيدان (ضربهما) عمرو فالهاء ضمير المفعول به موضعها نصب والميم والألف علامة التثنية (و) الحادى عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك الزيدون (ضربهم) عمرو فالهاء مفعول به والميم علامة لجمع الذكور (و) الثانى عشر ضمير جمع الإناث الغائبات نحو قولك الهندات (ضربهنّ) عمرو فالهاء ضمير المفعول به والنون المشددة علامة جمع الإناث وما ذكرناه من أن الكاف أو الهاء وحدها هو الضمير هو الصحيح ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان فى موضع رفع أصلا وإنما يقعان فى موضع النصب أو الخفض فقط (و) الضمير (المنفصل) وهو الذى يتقدم على عامله أو يقع بعد إلا

المنصوبة وغاية ما فيه ظرفية المدلول فى الدال ولا ضرر فيه فتأمل وقوله متعددة بالجر صفة لأبواب وبالنصب حال من فاعل ستمر (قوله بابا بابا) منصوبان بالفعل المتقدم الذى هو هنا ستمر على أن المجموع حال أى بابا منضما لباب أو متفرقا عن باب أى مرتبة اهـ محشى . أقول قوله على أن المجموع حال الخ عبارته محتملة لأن يكون حالا من ضمير ستمر والمعنى على ماقدمه من عود الضمير على المنصوبات بمعنى الأبواب ستمر أى الأبواب حال كونها منضما بعضها إلى بعض الخ وعلى ماقدمناه ستمر حال كونها مدلولة لباب باب ويكون ذلك على التوزيع على حد ركب القوم دوابهم ومحتملة لأن يكون حالا من الأبواب وهو أقرب وهو وإن كان نكرة إلا أن معه مسوّغا وهو وصفه بمتعدد فتأمل.

﴿باب المفعول به﴾

(قوله إلى أل الموصولة الخ) والمعنى الذى فعل به أى عليه (قوله الاسم) أى الصريح كما مثل أو المؤوّل نحو وتودّون أن غير ذات الشوكة تكون لكم (قوله المنصوب) أى لفظا كما مثل أو محلا كضربت هذا أو تقديرا كضربت الفتى وغلامى (قوله أى عليه) فالباء فى المتن بمعنى على وقوله الفعل أى اللغوى الذى هو الحدث كما أشار إليه الشارح بقوله الصادر من الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفى نحو ماضربت زيدا (قوله ذكره) أى من الأقسام العشرة المذكورة فى باب الفاعل (قوله فالمتصل) أى من حيث هو لا بقيد كونه مفعولا به (قوله ضربنا زيد) بفتح الباء كما علم من باب الفاعل (قوله فى التثنية مطلقا) أى مذكرا أو مؤنثا (قوله والميم والألف) فيه مسامحة كما تقدم فى باب الفاعل (قوله فالهاء ضمير المفعول به المؤنث) الأولى أن يقول فيها ضمير الخ لأن الضمير مجموع الألف والهاء كما يأتى (قوله هو الصحيح) وقال فى التسهيل وها للغائبة . قال المرادى أى أن الضمير مجموع الألف والهاء وحكى السيرافى أنه لا خلاف فى ذلك للزوم الألف اهـ (قوله المتصلان) صفة كاشفة ومثلهما ياء المتكلم (قوله فى موضع رفع أصلا) فيه نظر لأنه يرد عليه الكاف من قولك يعجبنى ضربك زيدا فإنها فى محل رفع على أنها فاعل أى بالضرب وكذلك الهاء من قولك زيد يعجبنى ضربه عمرا . ويجاب بأنه لا نظر لأن المراد أنهما لا يقعان فى محل رفع

أو مافى معناها (اثنا عشر) نوعا أيضا الأول ضمير التكلم وحده (وهى إياى) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياى فإيا وحدها فيها ضمير التكلم فى موضع نصب على المفعولية والياء المتصلة بها حرف تكلم (و) الثانى ضمير التكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (إيانا) أكرمت أو ما أكرمت إلا إيانا فإيا وحدها ضمير المفعول به فى موضع نصب ونا المتصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم (و) الثالث ضمير المفرد المخاطب نحو قولك (إياكَ) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياك فإيا ضمير المفعول به والكاف المتصلة المفتوحة حرف خطاب (و) الرابع ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك (إياكِ) أكرمت وما أكرمت إلا إياكِ فإيا ضمير المفعول به والكاف المكسورة حرف خطاب (و) الخامس ضمير المثنى المخاطب مطلقا نحو قولك (إياكما) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكما فإيا ضمير المفعول به والكاف والميم والألف علامة المثنى (و) السادس ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك (إياكم) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكم فإيا ضمير المفعول به والكاف والميم علامة الجمع

(و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (إياكنّ) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكن فإيا ضمير المفعول به والكاف حرف خطاب والنون المشددة حرف دال على جمع المؤنث فى الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك (إياه) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياه فإيا ضمير المفعول به والهاء علامة على الغيبة فى المذكر (و) التاسع ضمير المفردة الغائبة نحو قولك (إياها) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياها فإيا ضمير المفعول به والهاء والألف علامة التأنيث فى الغيبة (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك (إياهما) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياهما فإيا ضمير المفعول به والهاء والميم والألف علامة التثنية فى الغيبة (و) الحادى عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك (إياهم) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياهم فإيا ضمير المفعول به والهاء والميم علامة الجمع فى التذكير (و) الثانى عشر ضمير جمع الإناث الغائبات نحو قولك (إياهن) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياهن فإيا ضمير المفعول به والهاء والنون المشددة علامة جمع الإناث فى الغيبة وما ذكرته من أن إيا وحدها هى الضمير واللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو الصحيح.

﴿باب المصدر﴾ المنصوب على المفعول المطلق (المصدر هو الاسم المنصوب الذى يجىء) حال كونه (ثالثا فى تصريف الفعل) كما إذا قيل لك صرّف (نحو ضرب) فانك تقول (ضرب يضرب ضربا) فضربا مصدر جاء ثالثا فى تصريف الفعل لأن ضرب هو الأول ويضرب هو الثانى وضربا هو الثالث (وهو) أى المصدر المنصوب الواقع مفعولا مطلقا (قسمان) قسم (لفظى و) قسم (معنوى) لأنه لا يخلو إما أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الناصب له أولا (فإن وافق لفظه) أى المصدر (لفظ فعله) فى حروفه الأصول ومعناه (فهو) أى المصدر (لفظى) سواء واتفقا مع

فقط وهما فى هذين المثالين كل منهما له محلان محل رفع على الفاعلية ومحل جر بالاضافة أفاده عبدالمعطى (قوله أو مافى معناها) من إفادة الحصر وذلك كإنما فانها تفيد الحصر كما وإلا .

﴿ باب المصدر ﴾

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجارى على فعله أى المشتمل على حروف فعله الأصول فخرج بقولنا اسم للحدث ماعدا اسم المصدر وخرج بالجارى على فعله اسم المصدر كاغتسل غسلا وتوضأ وضوءا فاسم الحدث قسمان مااشتمل على حروف فعله الأصول وهو المصدر ومالا وهو اسم المصدر وأما المصدر من حيث كونه يسمى مفعولا مطلقا فهو ماليس خبرا من مصدر مؤكدا لعامله أو مبين لنوعه أو عدده فخرج بقولنا ماليس خبرا نحو ضربك ضرب أليم فان ضرب أليم وإن كان مصدرا مبينا للنوع إلا أنه خبر وقولنا من مصدر أخرج نحو ولى مدبرا فان مدبرا وإن كان مؤكدا لعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا مؤكدا لعامله نحو ضربت ضربا وقولنا أو مبينا لنوعه كضربت ضرب الأمير وقولنا أو عدده نحو ضربت ضربتين وهذا بناء على أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا مطلقا فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فى نحو ضربت ضربا وينفرد المصدر فى نحو يعجبنى ذهابك وينفرد المفعول المطلق فى نحو قولك ضربت سوطا والقائل بالقول الأول يقول سوطا نائب عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما لم يكن مراد المصنف بيان المصدر هنا مطلقا بل بيانه من حيث إنه ينصب مفعولا مطلقا وصفه الشارح بقوله المنصوب على المفعول المطلق وكان الأولى أن يقول على المفعولية المطلقة أو على أنه المفعول المطلق أى الذى لم يقيد بجارّ ولا ظرف بخلاف بقية المفاعيل (قوله ثالثا) حال من ضمير يجىء العائد على الاسم وهذا التعريف غير جامع لأنه لا يصدق على المفعول المطلق الذى ليس مصدرا على القول به كما مر إلا أن يجاب بأن المراد يجىء كذلك حقيقة أو حكما فيشمل ذلك من جهة أنه بمعنى المصدر على أنه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل المراد التوضيح والتسهيل لأن مجيئه ثالثا ليس قيدا وإنما قيد به نظرا لما جرى فى العرف من تقديم الماضى وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر وإلا فلا بعد أن يتكلم بالمصدر بعد الماضى

ذلك فى تحريك عينه نحو فرح فرحا أولا (نحو قتلته قتلا) لحروف قتل هى حروف قتلا بعينها إلا أن الفعل مفتوح العين والمصدر ساكن العين (وإن وافق) المصدر (معنى فعله) الناصب له (دون) موافقة (لفظه) فى حروفه (فهو) أى المصدر (معنوى) لموافقته الفعل فى المعنى دون الحروف (نحو جلست قعودا وقمت وقوفا) فان المصدر الذى هو قعودا موافق لفعله الذى هو جلس

فى معناه دون لفظه لأن القعود والجلوس بمعنى واحد وحروفهما متغايرة لحروف جلس الجيم واللام والسين وحروف قعود القاف والعين والواو والدال وكذا تقول فى الوقوف والقيام وهذا التقسيم الذى ذكره المصنف إنما يتمشى على مذهب المازنى القائل بأن المصدر المعنوى ينصب بالفعل المذكور معه وأما على مذهب من يقول إنه منصوب بفعل مقدر من لفظه فتقدير جلست قعودا جلست وقعدت قعودا فلا وتمثيله فى اللفظى بالمتعدى وفى المعنوى باللازم للايضاح لا للتخصيص إذ كل منهما يجرى مع المتعدى واللازم ﴿ باب ظرف الزمان وظرف المكان ﴾ المسمين بالمفعول فيه (ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (فى) الدالة على

أو يتكلم به أولا ثم يؤتى بعده بالماضى أو يتكلم أولا بالماضى ثم المضارع ثم الأمر ثم المصدر فتارة يجىء ثانيا وتارة يجىء أولا وتارة يجىء رابعا (قوله فى تحريك عينه) أى مطلق التحريك وإن اختلف شخص الحركة بدليل تمثيله بفرح فرحا فإن عين الأول مكسورة وعين الثانى مفتوحة (قوله بعينها) أى بحسب الوهم أى فى مثل عينها نوعا لأن الشخص الواحد لا يوجد بعينه فى محل حال وجوده بعينه فى محل آخر فان ذلك محال فالمراد بقوله بعينها أى بعين نوعها (قوله الجيم الخ) أى مسمى الجيم الخ وكذا قوله القاف الخ أى مسماها (قوله فلا) أى فلا يتمشى هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيا أبدا لأن فعله لا يكون إلا من لفظه (قوله مع للتعدى واللازم) نحو فرح فرحا فهذا لازم مع اللفظى ونحو أحببته مقة أى محبة فهذا مصدر معنوى مع فعل متعدّ .

﴿ باب ظرف الزمان وظرف المكان ﴾

الظرف لغة الوعاء مطلقا ، واصطلاحا ماذكره المتن والشارح وإنما جمع المصنف بينهما فى باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وأفرد كلا بتعريف يخصه تخليصا للمبتدى من ورطة الاشتباه (قوله هو اسم الزمان) من إضافة الدال للمدلول (قوله المنصوب) خرج المرفوع والمجرور (قوله باللفظ) متعلق بمنصوب وإنما قال باللفظ ليشمل الفعل نحو صمت يوم الجمعة وغيره مما يعمل عمله وقوله الواقع فيه أى فى اسم الزمان فقولك قدمت يوم الجمعة وقع القدوم فى يوم الجمعة وقس عليه البقية والمراد بالوقوع التعلق فهو أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفى فيشمل ماقدمت يوم الجمعة (قوله بتقدير معنى فى) أى بتضمين معناها وهى الظرفية خرج ما نصب لا بتقدير معناها بأن كان على تقدير الباء نحو تمرون الديار أى بالديار وعلى تقدير من كالتمييز نحو طبت نفسا أو كان بتقدير لفظ فى دون معناها نحو وترغبون أن تنكحوهن أو نصب لا بتقدير حرف أصلا نحو يوما من قوله تعالى يخافون يوما فتقدير الشارح معنى لا بد منه لدفع ما أورد على المتن من أن كلامه يقتضى أن نحو تنكحوهن ظرف لكونه على تقدير فى مع أنه ليس ظرفا وقوله الدالة على الظرفية أخرج التى للتعدية كما فى وترغبون الخ والتى للسببية والظرفية كون شىء يستقر فيه شىء آخر حقيقة أو حكما كصليت أو صمت يوم الجمعة (قوله سواء فيه المبهم الخ) المبهم مادل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة . والمختص مادل على زمن مقدر معلوما كان ذلك المقدر وهو المعرّف بأل نحو صمت اليوم وأقمت العام أو بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو المنكر نحو سرت يوما أو يومين أو أسبوعا فالمعدود من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا (قوله وغدوة بالتنوين) وأصله غدو (قوله مع التنكير) أى مع إرادة كونها نكرة لا تختص بمعين فتطلق على غدوة أىّ يوم كان والتاء فيها حينئذ كالتاء فى الوصف كقائمة وضاربة لا تمنع الصرف وقوله مع التعريف أى مع إرادتها من يوم معين والمانع لها من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث اللفظى وقوله من صلاة الصبح أى من وقت دخول صلاته وقوله أزورك غدوة مثال للنكرة وقوله أو غدوة يوم الاثنين مثال للمعرفة بالإضافة وكذا غدوة بلا تنوين إذا أردت بها غدوة معينة أفاده عبد المعطى (قوله على الصحيح)

الظرفية سواء فيه المبهم والمختص (نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس تقول صمت اليوم أو يوما أو يوم الخميس (والليلة) وهى من غروب الشمس إلى طلوع الفجر تقول اعتكفت الليلة أو ليلة الجمعة (وغدوة) بالتنوين مع التنكير وبعدمه مع التعريف وهى من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس تقول أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين (وبكرة) بالتنوين وتركه على ماتقدم فى غدوة وهى أول النهار وأول النهار من الفجر على الصحيح وقيل من طلوع الشمس تقول أجيئك

بكرة أو بكرة النهار (وسحرا) بالتنوين اذا لم ترد به سحر يوم بعينه و بلا تنوين اذا أردت به ذلك وهو آخر الليل قبيل الفجر تقول أجيئك يوم الجمعة سحرا وسحر يوم الجمعة أو أجيئك سحرا من الاسحار (وغدا) وهو اسم اليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه تقول أكرمك غدا (وعتمة) وهي ثلث الليل الاول تقول آتيك عتمة أو عتمة ليلة الخميس (وصباحا) وهو أول النهار تقول أنتظرك صباحا وصباح يوم الجمعه (ومساء) بالمد وهو من الظهر الى آخر النهار تقول أجيئك مساء أو مساء يوم الخميس (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذى لا غاية لمنتهاه تقول لا أكلم زيدا أبدا وأبد الآبدين (وأمدا) وهو ظرف لزمن مستقبل تقول لا أكلم زيدا أمدا أو أمد الدهر أو أمد الداهرين (وحينا) وهو اسم لزمن مبهم تقول قرأت حينا و حين جاء الشيخ (وما أشبه ذلك) من أسماء الزمان المبهمة نحو وقت وساعة وزمان والمختصة نحو ضحى وضحوة * واعلم ان هذه الامثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ومنها ما هو منفي التصرف والانصراف نحو سحر اذا كان ظرفا ليوم بعينه فانه لا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق النصب على الظرفية لعدم تصرفه منها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف نحو غدوة و بكرة علمين ومنها ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف نحو عتمة ومساء (وظرف المكان هو اسم المكان) المبهم (المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (فى) الدالة على الظرفية (نحو أمام) وهو بمعنى قدام تقول جلست أمام الشيخ أى قدامه (وخلف) وهو ضد قدام تقول جلست خلفك (وقدام) وهو مرادف لأمام تقول جلست قدام الامير (ووراء) بالمد وهو مرادف لخلف تقول جلست وراءك (وفوق) وهو المكان العالى تقول جلست فوق

هذا الخلاف بين أهل اللغة وأهل الشرع فأهل اللغة قالوا من طلوع الشمس وأهل الشرع قالوا من الفجر (قوله بكرة الخ) الاول مثال للنكرة والثانى للمعرفة بالاضافة وكذا بكرة بلا تنوين اذا أردت معينة كما تقدم نظيره (قوله قبيل) بمثناة بعد الموحدة مصغرا اسم للزمن الملاصق للفجر فهو أخص من قبل لان قبل يطلق على الزمن المتسع (قوله يوم الجمعة سحر) بلا تنوين لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن السحر قال ابن مالك

والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر

وهو فى مثال الشارح بدل من يوم الجمعة بدل بعض من كل قال النبتيتى ثم لا يخفى عليك ان الشارح قدم ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس وذكر هنا أن السحر آخر الليل وحينئذ فكيف يستقيم أو يناسب أن يقال أجيئك يوم الجمعة سحر بل المناسب المستقيم ان يقال أجيئك ليلة الجمعة سحر فتنبه وأجاب بعضهم بانه على حذف مضاف والتقدير أجيئك ليلة يوم الجمعة سحر فسحر بدل من المضاف المحذوف (قوله أو سحر يوم الجمعة) بالاضافة وفيه ما تقدم وهو مثال للمعرف بالاضافة وما بعده مثال للمنكر (قوله بعد يومك) أى متصلا به فكان الاولى أن يقال عقبه ولم يذكر التنوين وعدمه فى غد وما بعده لأنها منونة دائما مع عدم الاضافة وأل (قوله وهى ثلث الليل الاول) أى من بعد العشاء أو من قبيل وقتها قال (قوله وهو أول النهار) أى من الفجر الى الزوال لأنه مقابل المساء اهـ قال (قوله الى آخر النهار) وقد يمتد الى نصف الليل ويعقبه الصباح على ما تقدم قال (قوله وهو الزمان المستقبل) فلا يصح ما صحبتك أبدا قال (قوله أو أبد الآبدين) أى الموجودين فى الأبد فكأنه قال لا أكلم زيدا مادام أحد موجودا فى الابد اهـ من عبد المعطى (قوله وأمدا) هو بمعنى أبدا ولو قال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح (قوله أو أمد الداهرين) أى الموجودين فى الدهر فكأنه قال لا أكلم زيدا مادام أحد موجودا فى الدهر اهـ من عبد المعطى (قوله نحو ضحى وضحوة) قال فى القاموس الضحو والضحوة والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحى فويقه ويذكر اهـ (قوله ثابت التصرف والانصراف) التصرف هو وقوعه خبرا أو مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا اليه أو حالا أو غير ذلك والانصراف الجر بالكسرة مع التنوين أو أل أو الاضافة (قوله نحو غدوة و بكرة علمين) أى لانهما ممنوعان من الصرف حينئذ للعلمية والتأنيث اللفظى ويخرجان عن النصب على الظرفية الى غيره وأشار بقوله نحو الى ان لهما نظائر وهو كذلك كشهر رمضان خلافا لمن زعم انه ليس هناك غيرهما اهـ من عبد المعطى (قوله نحو عتمة ومساء) أى وعشيا وعشية وعشاء وصباحا وكذا ضحى فانها لا تستعمل الا ظرفا أو مجرورة بمن خاصة ومن هنا حكموا باللحن على ما اشتهر على ألسنة العامة فى كتب مراسلاتهم من قولهم الواصل الى عندكم (قوله المبهم) بالرفع صفة الاسم الما قيد بالابهم وأطلقه فى ظرف الزمان لأن ظرف المكان لا يكون الا مبهما اهـ من عبد المعطى (قوله المنصوب باللفظ) أى الشامل للفعل وما أشبهه كما مر وألحق بهذا الظرف أسماء المقادير نحو سرت فرسخا أو بريدا وما صيغ من الفعل كرميت مرمى زيد وجلست مجلس عمرو ولا يكون العامل فى هذا الا من جنسه فلا يقال جلست مقعد زيد

النبر (وتحت) وهو ضد فوق تقول جلست تحت الشجرة (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول جلست عند زيد أى قريبا منه (ومع) وهو اسم لمكان الاجتماع تقول جلست مع زيد أى مصاحبا له (وإزاء) وهو بمعنى مقابل تقول جلست إزاء زيد أى مقابله (وحذاء) بالذال المعجمة والمدّ بمعنى قريبا تقول جلست حذاء زيد أى قريبا منه (وتلقاء) بمعنى إزاء تقول جلست تلقاء الكعبة (وهنا) بضم الهاء وتخفيف النون اسم إشارة للمكان القريب تقول جلست هنا أى فى المكان القريب (وثم) بفتح الثاء المثلثة : اسم إشارة للمكان البعيد تقول جلست ثم أى هناك فى المكان البعيد (وما أشبه ذلك) من أسماء المكان والأمكنة المبهمة نحو يمين وشمال وما أشبههما

﴿ باب الحال ﴾

(الحال هو الاسم) الفضلة (المنصوب) بالفعل وشبهه (المفسر لما انبهم من الهيئات) أى الصفات اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها وتجىء الحال من الفاعل نصا (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا حال من زيد وزيد فاعل بجاء (و) من المفعول نصا (نحو ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال من الفرس والفرس مفعول بركبت (و) محتملة لأن تكون من الفاعل أو من المفعول نحو (لقيت عبدالله راكبا) فراكبا حال محتملة لأن تكون من التاء التى هى فاعل لقى أو من عبدالله الذى هو مفعول لقى (وما أشبه ذلك) من الأمثلة ولا تجىء الحال من المبتدأ وتجىء من الفاعل والمفعول كما تقدم وتجىء من المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة ومن المجرور بالمضاف نحو قوله تعالى أيحب أحـ[illegible]

﴿ باب الحال ﴾

أصله حول قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وهى تذكر وتؤنث . وهى لغة ماعليه الشخص من خير أو شر واصطلاحا ماذكره المتن والشارح (قوله الاسم) صريحا وهو ظاهر أو تأويلا كالجملة الواقعة حالا نحو جاء زيد يضحك فان الحال تكون جملة ماضوية ومضارعية واسمية وظرفا وجارا ومجرورا وهى فى جميع ذلك فى محل نصب على الحال فخرج الفعل والحرف (قوله الفضلة) والمراد بالفضلة هنا ماليس جزءا من الكلام لا مايستغنى الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فانه حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالفضلة الخبر من نحو قولك زيد ضاحك فان ضاحكا وإن كان اسما مبينا للهيئة فهو عمدة لافضلة (قوله المنصوب) هذه صفة لازمة له لأنه لا يكون إلا كذلك لأنه فضلة والنصب إعراب الفضلات لكن نصبه لا بأى ناصب بل مقيد بكونه الفعل أو شبهه فخرج النعت لأنه ليس كذلك أى ليس منصوبا بالفعل أو شبهه وإنما هو تابع للمنصوب هكذا قال الشيخ النبتيتى وقد يقال عليه النعت أيضا منصوب بالفعل أو شبهه لأن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع على أن هذا القيد إذا كان مخرجا للنعت لا يصح قوله إنه صفة لازمة أى لاحاجة إليها كذا فى الحاشية . وأقول والأولى أن يقال إن النعت خارج بقيد ملحوظ فى قوله المنصوب أى المنصوب لزوما لأن نصبه ليس بلازم بل هو تابع للمنعوت كذا أفاده الأشمونى هذا والمراد بشبه الفعل هنا مايعمل عمله ويشاركه فى الحروف الأصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلا أو مايفهم منه معنى الفعل ولا يشاركه فى الحروف الأصلية كالظرف واسم الاشارة (قوله المفسر لما انبهم) أى خفى واستتر أى لما لم يعلم وقوله من الهيئات جمع هيئة وهى الصفة محسوسة أو غير محسوسة كما قال الشارح أى الصفات فالمحسوسة كجاء زيد راكبا وغيرها نحو تكلم زيد صادقا والمعنى أن الحال إنما جىء بها قصدا لتبيين حالة صاحبها وقت إيقاع الفعل منه وهذا القيد أعنى المفسر الخ مخرج للتمييز المشتق نحو لله دره فارسا فانه تمييز على الصحيح إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل لبيان المتعجب منه فالتعجب من الفروسية لافيها لأن التمييز على تقدير من لا فى ومخرج أيضا نعت النكرة المنصوب نحو رأيت رجلا راكبا لأن راكبا مذكور لتخصيص المفعول فبيان الهيئة بالتمييز والنعت وقع ضمنا لا قصدا فخرج بقوله المفسر الخ لأن المراد المقصود منه بالذات تفسير ما انبهم من الهيئات (قوله نصا) أى غير محتملة لأن تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر ومن المضمر نحو زيد فى الدار قائما لأن قائما حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل (قوله ومن المفعول) لافرق فيه بين اللفظى كما مثل أو الحكمى نحو قوله تعالى وهذا بعلى شيخا فالعامل هنا إما معنى ها التنبيه أى أنبه أو معنى ذا أى أشير وحينئذ يكون بعلى مفعولا به وشيخا حال منه ولم يقيد المفعول ومثاله يشهد بأن المراد المفعول به ويحتمل أن المراد به الأعم ولا ينافيه المثال لصحة مجيئها من المنادى نحو أيار بنا منعما ومن المفعول معه نحو سرت والنيل جاريا ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا أفاده ق ل (قوله محتملة لأن تكون الخ) ولا يصح أن تكون حالا منهما معا وإلا لقال راكبين (قوله من المبتدأ) أى على الصحيح خلافا لسيبويه وتجىء من الخبر نحو هذا زيد قائما وفى مجيئها من اسم كان خلاف (قوله ومن المجرور بالمضاف) وهو المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف جزءا منه كمثال الشارح أو كالجزء فى صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه كقوله تعالى «أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا» فان حنيفا حال من إبراهيم وهو مضاف إليه ويصح الاستغناء به عن المضاف الذى هو ملة فلو قيل

أن يأكل لحم أخيه ميتا فميتا حال من أخيه والغالب أن الحال لا تكون إلا مشتقة منتقلة (ولا تكون الحال إلا نكرة ولا تكون **إلا** بعد تمام الكلام ولا يكون صاحبها إلا معرفة) كما تقدم من الأمثلة من ذلك جاء زيد راكبا كبا فراكبا حال مشتقة من الركوب ومنتقلة غير لازمة واقعة بعد تمام الكلام وصاحبها زيد وهو معرفة بالعلمية وقد يتخلف جميع ذلك فمن تخلف الاشتقاق قوله تعالى «فانفروا ثبات» فثبات بمعنى متفرقين حال جامدة ومن تخلف الانتقال «هو الحق مصدقا» فمصدقا حال لازمة غير منتقلة ومن تخلف التنكير جاء زيد وحده فوحده حال معرفة وهي بمعنى منفردا ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف حال متقدمة على تمام الكلام والمراد بتمام الكلام أن يأخذ المبتدأ خبره والفعل فاعله سواء توقف حصول الفائدة على الحال كما في قوله تعالى «وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين» أم لا نحو جاء زيد راكبا ومن تخلف تعريف صاحب الحال نحو وصلى وراءه رجال قياما والمراد بصاحب الحال من الحال وصف له في المعنى ألا ترى أن راكبا في قولنا جاء زيد راكبا وصف لزيد في المعنى

{ باب التمييز } أي التفسير **(التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات)**

في غير القرآن أن اتبع إبراهيم حنيفا لصح أو يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما نحو هذا ضارب هند مجردة وأعجبني قيام زيد مسرعا فان فقد واحد من هذه الثلاثة لا يجيء الحال من المضاف إليه فلا يصح جاء غلام هند جالسة ، قال ابن مالك :

ولا تجز حالا من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا

(قوله والغالب أن الحال الخ) أي الكثير فيها خمسة أمور أن تكون مشتقة بأن تكون دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وإنما كان الكثير فيها الاشتقاق لأنها تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك لا بد أن يكون مشتقا أو مؤولا به نحو مررت بقاع عرفج أي خشن (قوله منتقلة) أي مفارقة لصاحبها غير لازمة له لكونها مأخوذة من وصف غير لازم فلا تقول جاء زيد طويلا إذ لا فائدة فيها (قوله نكرة) لأن المقصود بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وتنكيرها وصف دائم نظرا للحقيقة لأن ماجاء معرفة في الظاهر فقط نحو جاء زيد نحوه فهو مؤول بالنكرة كما سيشير إليه الشارح بقوله بمعنى منفردا فقوله والغالب بالنظر للصورة والظاهر وهذا مذهب البصريين وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا إن تضمنت معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبدالله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط إذ التقدير عبدالله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء فان لم تتضمن معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يصح جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب (قوله بعد تمام الكلام) لكونها فضلة (قوله إلا معرفة) لأنه محكوم عليه فلا يكون نكرة إلا بمسوغ كما قال ابن مالك :

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن ... لم يتأخر أو يخصص أو يبن

من بعد نفي أو مضاهيه كلا ... يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا

فقول المتن إلا معرفة أي أو نكرة معها مسوغ (قوله حال جامدة) أي في الظاهر أما في الحقيقة فهي مشتقة لأنها في معنى متفرقين كما أشار إليه الشارح (قوله ومن تخلف التنكير) في الظاهر كما تقدم (قوله على تمام الكلام) والمعنى على أي حال جاء زيد وتقدم الحال واجب لأن كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام (قوله فاعله) الأولى أن يقول مرفوعه أي إن كان صاحب الحال مرفوعا فان كان الحال من المفعول فحقها أن تتأخر عنه اهـ ش (قوله ومن تخلف تعريف صاحب الحال) أي بأن يكون نكرة بلا مسوغ مما تقدم في كلام ابن مالك (قوله نحو وصلى الخ) أي وهو مقصور على السماع .

{ باب التميز }

هو لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى «وامتازوا اليوم أيها المجرمون» واصطلاحا الاسم المنصوب الخ فحينئذ التميز في كلامه مصدر أريد به اسم الفاعل أي الكلمة المميزة المخصوصة (قوله هو الاسم) أي الصريح لأن التميز لا يكون جملة وهذا مما فارق فيه التميز الحال (قوله المنصوب) خرج المجرور فلا يطلق القول فيه فان منه ماليس بتميز مثل رجل ومنه ماهو تميز كثلاثة رجال وقفيز بر والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به وأما إخراج المرفوع فلا إشكال فيه (قوله المفسر) مخرج لما عدا الحال من المنصوبات وقوله من الذوات مخرج للحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات وإنما يرفعه عن هيئة الذات

(قوله

أو من النسب فالثاني (نحو قولك تصبب زيد عرقا وتفقأ) أي امتلأ (بكر شحما وطاب محمد نفسا) فعرقا تمييز لإبهام نسبة التصبب إلى زيد وشحما تمييز لإبهام نسبة التفقؤ إلى بكر ونفسا تمييز لإبهام نسبة الطيب إلى محمد وأصل الكلام تصبب عرق زيد وتفقأ شحم بكر وطابت نفس محمد فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل إبهام في النسبة فجيء بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا أوقع في النفس، والناصب

للتمييز في هذه الأمثلة هو الفعل المسند إلى الفاعل (و) مثال الأول أعني تمييز الذوات نحو قولك (اشتريت عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة) فغلاما تمييز للابهام الحاصل في ذات عشرين ونعجة تمييز للابهام الحاصل في ذات تسعين لأن أسماء الأعداد مبهمة لكونها صالحة لكل معدود ومنه تمييز المقادير كرطل زيتا وقفيز برا وشبر أرضا وما أشبه ذلك والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير ما يدل على عدد أو مقدار وقوله (وزيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها) ليس من هذا القسم وإنما هو من قسم تمييز النسبة فكان حقه أن يقدم على ذكر العدد وشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى كما في هذين المثالين ألا ترى أنك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلا وجعلت التمييز فاعلا وقلت زيد كرم أبوه وجمل وجهه لصح وإنما قلنا إنهما من تمييز النسبة لأن الأصل أبو زيد أكرم منك ووجهه أجمل منك فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه وجعل المضاف تمييزا فصار زيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها فزيد مبتدأ وأكرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأكرم وأبا منصوب على التمييز وأجمل معطوف على أكرم ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجها تمييز (ولا يكون) التمييز (إلا نكرة) خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

لإمكان حمل أل على الزيادة

(قوله أو من النسب) إشارة إلى أن في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل له الآتي وإلى أن التمييز نوعان: مفسر لما انبهم من النسب ويسمى تمييز الجملة وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة وهو نوعان محوّل وغير محول والمحول ثلاثة أقسام محول عن الفاعل كالأمثلة الثلاثة الأول في كلامه ومحول عن المفعول نحو وفجرنا الأرض عيونا فان الأصل عيون الأرض ومحول عن المبتدأ نحو أنا أكثر منك مالا وغير المحول عن شيء أصلا نحو امتلأ الاناء ماء فهذا ليس محولا عن فاعل وأصله امتلأ ماء الإناء ولا عن المفعول وأصله ملأت ماء الإناء ولا عن مبتدأ وأصله ماء الاناء امتلأ لأن الماء مالئ لا ممتلئ والنوع الثاني من نوعي التمييز مفسر لما انبهم من الذوات ويسمى تمييز مفرد وهو ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشتريت عشرين غلاما الخ والعدد الكنائي وهو تمييز كم نحو كم عبدا ملكت أو بعد المقادير من وزني كرطل زيتا أو كيلي كقفيز برا أو مساحي كشبر أرضا وشبههما مما أجرته العرب مجراها في الافتقار إلى مميز وهو الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وحب عسلا ونحي سمنا (قوله ومنه) أي من تمييز الذوات الخ يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم من عطفه المقادير على الأعداد في قوله الآتي والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير الخ أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لأن المراد بالعدد ما أريدت حقيقته وبالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى إنه تصح إضافة لفظ المقدار إليه والعدد ليس كذلك فتقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت (قوله ما يدل على عدد الخ) وهو الاسم الواقع قبله المفسر به فاذا قلت عشرون درهما فالناصب لدرهما عشرون وكذا رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما أشبهها وجاز أن تعمل مع جمودها لأنها أشبهت اسم الفاعل لطلبها اسما بعد تمامها ومعنى تمام الاسم أن يمتنع من الاضافة فقولك عشرون رجلا شبيه بضارب رجلا (قوله وإنما هو من قسم تمييز النسبة) وإنما أخره وفصل بينه وبين مشاركه في الاسم لأن له شرطا في النصب بخلاف نصب ما تقدم كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب التمييز الخ فهو قسم مستقل برأسه لكن كان عليه أن يذكر ما يعرف به أنه ليس من قسم تمييز الذوات ولعله اكتفى بكونه معلوما بين أهل الفن . قال الفيشي اعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان أحدهما فاعل في المعنى مثل ما مثل به المصنف وهو السببي وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلا نحو أنت أعلى منزلا فانه يصلح لذلك أيضا أن تقول علا منزلك فهذا النوع ينصب على التمييز والآخر أن لا يكون فاعلا في المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو أنت أفضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك فتقول أنت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافا إلى غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلا اهـ قال في الألفية:

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا ... مفضلا كأنت أعلى منزلا

(قوله وأبا منصوب على التمييز) والناصب له ولوجها بعده أفعل التفضيل (قوله على الزيادة) والأصل

أو من النسب فالثاني(نحو قولك تصبب زيد عرقا وتفقأ) أي امتلأ (بكر شحما وطاب محمد نفسا) فعرقا تمييز لإبهام نسبة التصبب إلى زيد وشحما تمييز لإبهام نسبة التفقؤ إلى بكر ونفسا تمييز لإبهام نسبة الطيب إلى محمد وأصل الكلام تصبب عرق زيد وتفقأ شحم بكر وطابت نفس محمد فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل إبهام في النسبة فجيء بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا أوقع في النفس، والناصب للتمييز في هذه الأمثلة هو الفعل المسند إلى الفاعل (و) مثال الأول أعني تمييز الذوات نحو قولك (اشتريت عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة) فغلاما تمييز للإبهام الحاصل في ذات عشرين ونعجة تمييز للإبهام الحاصل في ذات تسعين لأن أسماء الأعداد مبهمة لكونها صالحة لكل معدود ومنه تمييز المقادير كرطل زيتا وقفيز برا وشبر أرضا وما أشبه ذلك والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير ما يدل على عدد أو مقدار وقوله (وزيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها) ليس من هذا القسم وإنما هو من قسم تمييز النسبة فكان حقه أن يقدم على ذكر العدد وشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى كما في هذين المثالين ألا ترى أنك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلا وجعلت التمييز فاعلا وقلت زيد كرم أبوه وجمل وجهه لصح وإنما قلنا إنهما من تمييز النسبة لأن الأصل أبو زيد أكرم منك ووجهه أجمل منك فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه وجعل المضاف تمييزا فصار زيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها فزيد مبتدأ وأكرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأكرم وأبا منصوب على التمييز وأجمل معطوف على أكرم ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجها تمييز (ولا يكون) التمييز (إلا نكرة) خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

لإمكان حمل أل على الزيادة

(قوله أو من النسب) إشارة إلى أن في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل له الآتي وإلى أن التمييز نوعان: مفسر لما انبهم من النسب ويسمى تمييز الجملة وهو مارفع إبهام نسبة في جملة وهو نوعان محوّل وغير محول والمحول ثلاثة أقسام محول عن الفاعل كالأمثلة الثلاثة الأول في كلامه ومحول عن المفعول نحو وفجرنا الأرض عيونا فان الأصل عيون الأرض ومحول عن المبتدأ نحو أنا أكثر منك مالا وغير المحول عن شيء أصلا نحو امتلأ الاناء ماء فهذا ليس محولا عن فاعل وأصله امتلأ ماء الإناء ولا عن المفعول وأصله ملأت ماء الإناء ولا عن مبتدأ وأصله ماء الاناء امتلأ لأن الماء مالىء لاممتلىء والنوع الثاني من نوعي التمييز مفسر لما انبهم من الذوات ويسمى تمييز مفرد وهو مارفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشتريت عشرين غلاما الخ والعدد الكنائي وهو تمييز كم نحو كم عبدا ملكت أو بعد المقادير من وزني كرطل زيتا أو كيلي كقفيز برا أو مساحي كشبر أرضا وشبههما مما أجرته العرب مجراها في الافتقار إلى مميز وهو الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وحب عسلا ونحي سمنا (قوله ومنه) أي من تمييز الذوات الخ يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم من عطفه المقادير على الأعداد في قوله الآتي والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير الخ أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لأن المراد بالعدد ما أريدت حقيقته وبالمقدار مالم ترد حقيقته بل مقداره حتى إنه تصح إضافة لفظ المقدار إليه والعدد ليس كذلك فتقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت (قوله ما يدل على عدد الخ) وهو الاسم الواقع قبله المفسر به فاذا قلت عشرون درهما فالناصب لدرهما عشرون وكذا رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما أشبهها وجاز أن تعمل مع جمودها لأنها أشبهت اسم الفاعل لطلبها اسما بعد تمامها ومعنى تمام الاسم أن يمتنع من الاضافة فقولك عشرون رجلا شبيه بضارب زيدا (قوله وإنما هو من قسم تمييز النسبة) وإنما أخره وفصل بينه وبين مشاركه في الاسم لأن له شرطا في النصب بخلاف نصب ما تقدم كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب التمييز الخ فهو قسم مستقل برأسه لكن كان عليه أن يذكر ما يعرف به أنه ليس من قسم تمييز الذوات ولعله اكتفى بكونه معلوما بين أهل الفن . قال الفيشي اعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان أحدهما فاعل في المعنى مثل ما مثل به المصنف وهو السببي وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلا نحو أنت أعلى منزلا فانه يصلح لذلك أيضا أن تقول علا منزلك فهذا النوع ينصب على التمييز والآخر أن لا يكون فاعلا في المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو أنت أفضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك فتقول أنت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافا إلى غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلا اهـ قال في الألفية:

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلا كأنت أعلى منزلا

(قوله وأبا منصوب على التمييز) والناصب له ولوجها بعده أفعل التفضيل (قوله على الزيادة) والأصل

وتقدم عليه نفي أو شبهه (كان) المستثنى (على حسب العوامل) المقتضية له من رفع ونصب وخفض وألغي عمل إلا فان كان ماقبل إلا يطلب فاعلا رفعت المستثنى على الفاعلية (نحو ماقام إلا زيد) فزيد مرفوع على الفاعلية بقام وإلا ملغاة (و) إن كان ماقبل إلا يطلب مفعولا نصبت المستثنى على المفعولية نحو (ماضربت إلا زيدا) فزيدا منصوب على المفعولية بضرب وإلا ملغاة (و) إن كان ماقبل إلا يطلب جارا ومجرورا يتعلق به خفضت المستثنى بحرف جر نحو (ما مررت إلا بزيد) فزيد مخفوض بالباء متعلق بمر وإلا ملغاة ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لأن ماقبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها هذا حكم المستثنى بإلا (و) أما (المستثنى بغير وسوى) بكسر السين (وسوى) بضمها مع القصر فيهما (وسواء) بالمد وفتح السين أفصح من كسرها فهو (مجرور) بإضافة غير وسوى وسوى وسواء إليه (لاغير) أي لا يجوز فيه غير الجر وحذف ما أضيف إليه غير وبناؤه على الضم تشبيها بقبل وبعد وتعطى غير وسوى وسوى وسواء مايعطاه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب لكن على الحال ومن جواز الإتباع بعد التام المنفي ومن الإجراء على حسب العوامل في الناقص المنفي (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجره) على تقدير الحرفية والفعلية (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب على أن خلا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا وزيدا مفعول به (و) خلا (زيد) بالجر على أن خلا حرف جر وزيد مجرور بخلا (وعدا عمرا) بالنصب على أن عدا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا وعمرا مفعول به (و) عدا (عمرو) بالجر على أن عدا حرف جر وعمرو مجرور بعدا (وحاشا بكرا وبكر) بالنصب والجر على وزان ماقبله

النصب ويكون على حسب العوامل في المفرغ (قوله وتقدم عليه نفي) سواء كان ملفوظا به كما مثل أم معنويا كما في قوله تعالى «ويأبى الله إلا أن يتم نوره» فان معناه لا يريد الله إلا إتمام نوره وقوله أو شبهه تقدم أنه النهي والاستفهام وإنما شرط فيه النفي أو شبهه لأنه لا يفيد بدونه غالبا فلو فرضنا أنه أفاد بدونه مثل قرأت إلا يوم الخميس لم يحتج إليه ويشترط فيه أيضا الاتصال فلا يكون منقطعا (قوله ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لأن ماقبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها) أي لم يعمل في المستثنى منه بل تسلط على ما بعد إلا وحينئذ تكون إلا من حيث اللفظ وجودها كعدمها لأنك تحذف المستثنى منه وتقيم المستثنى مقامه فيعرب بإعرابه وأما من حيث المعنى فلها تأثير فالمفرغ في الحقيقة هو العامل فتسمية الاستثناء به مجازية (قوله تشبيها) أي حالة كونه مشبها لهما بقبل وبعد أي في الإبهام إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه ولا من قوله لاغير نافية بمعنى ليس والمضاف إليه لفظ غير محذوف هو وخبر لا والتقدير لاغير الجر جائزا فتقول في إعرابه لا نافية بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وغير اسمها مبني على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه في محل رفع وخبرها المحذوف منصوب والأصل لاغير الجر جائزا وقال بعضهم أن لا لنفي الجنس وغير مبني على الضم لما تقدم في محل نصب اسم لا وخبرها المحذوف مرفوع كما هو الغالب إذا علم قال ابن هشام في شرح الشذور ما معناه ولا يحذف ما تضاف إليه غير وتبنى هي على الضم إلا بعد ليس خاصة وأما مايقع في عبارات العلماء من قولهم لاغير فلم تتكلم به العرب اهـ وعد في المغني لاغير لحنا وجوزه ابن مالك (قوله لكن على الحال) أي لكن نصب غير فيما يجب فيه نصب المستثنى على الحال لا على الاستثناء فتقول قام القوم غير زيد وما قام القوم غير حمار بالنصب على ما تقدم (قوله المنفي) نحو ماقام القوم غير زيد بالرفع راجحا على البدل وبالنصب على الحال مرجوحا (قوله في الناقص المنفي) نحو ماقام غير زيد وما رأيت غير عمرو، وما مررت بغير بكر وقس عليها سوى بسائر لغاتها (قوله وفاعله مستتر فيه وجوبا) وهو عائد على البعض المفهوم من كله السابق كالقوم في المثال والتقدير عدا بعضهم عمرا (قوله وعدا عمرو بالجر الخ) جواز الوجهين مختص بحال تجرد خلا وعدا عن ما المصدرية كما يرشد إلى ذلك تمثيل المصنف وهو الذي عليه الجمهور، أما إذا دخلت عليهما ما تعين النصب لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر وإنما توصل بالجمل فتتعين عدا وخلا حينئذ للفعلية وأجاز الجر بهما بعضهم في حالة الاقتران لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية وهو إن قاله بقياس ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل وإن قاله بالسماع فشاذ بحيث لا يحتج به وأما حاشا فلا حاجة لتقييدها بالتجرد عن ما لأنها لا تدخل عليها إلا شذوذا كقوله :

فأما الناس ماحاشا قريشا ... فإنا نحن أفضلهم فعالا

وبقي على المصنف من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما الرافعان الاسم الناصبان الخبر فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرا ولعل حكمهما مما تقدم في النواسخ لم يذكرهما ولا يقع الاستثناء المنقطع بعدهما ولا بعد خلا وعدا وحاشا بخلاف إلا وغير وسوى بلغاتها فانه يقع بعدها .

﴿باب لا النافية للجنس﴾ (اعلم) بكسر الهمزة فعل أمر من علم يعلم (أن لا تنصب النكرات) وجوبا لفظا أو محلا (بغير تنوين إذا باشرت) لا (النكرة) بأن لم يفصل بينهما

فاصل (ولم تتكرر لا) فتنصب النكرة لفظا إذا كانت النكرة مضافة لمثلها نحو لا غلام سفر حاضر وتنصب النكرة محلا إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة وشبهها (نحو لا رجل في الدار) فلا حرف نفي ورجل اسمها مبني معها على الفتح وموضعه نصب بلا وفي الدار خبرها، وذهبت طائفة من البصريين إلى أن رجلا ونحوه منصوب لفظا من غير تنوين وهو ظاهر كلام المصنف ونسب إلى سيبويه، هذا إن باشرت لا النكرة (فان لم تباشرها) بأن فصل بينهما بفصل أو دخلت لا على معرفة (وجب الرفع) على الابتداء (ووجب) عند غير المبرد وابن كيسان (تكرار لا نحو لا في الدار رجل ولا امرأة) ونحو لا زيد في الدار ولا عمرو (وإن تكررت لا) مع مباشرة النكرة (جاز إعمالها وإلغاؤها فان شئت قلت) على الإعمال (لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة أو فتحها أو نصبها (وإن شئت قلت) على الإلغاء (لا رجل في الدار ولا امرأة) برفع رجل ورفع امرأة أو فتحها. والحاصل أن للنكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه ثلاثة مع فتح النكرة الأولى واثنان مع رفعها وتوجيه كل منها مذكور في المطولات ﴿باب المنادى﴾ بفتح الدال (المنادى) هو:

الذى

﴿باب لا النافية للجنس﴾

أي النافية لحكمه لا له فكلامهم على حذف مضاف فاذا قلت لا رجل في الدار دلت لا على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل إذ من المعلوم أن الذوات لا تنفى وإنما ينفى المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لا رجل قائما فيصح أن تقول معها بل رجلان أو رجال بخلاف الأولى فلا تقول معها ذلك وإنما تقول بل امرأة وقد تكون هذه الخارجة نافية للجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعيين ذلك بالقصد والقرائن وخرج بقوله النافية الزائدة كقوله تعالى ما منعك أن لا تسجد بدليل الآية الأخرى ما منعك أن تسجد وخرج بقوله للجنس العاطفة (قوله فاصل) ظرفا كان أو غيره (قوله فتنصب النكرة لفظا) أي بلا تنوين للاضافة وقوله مضافة لمثلها وكذا إلى معرفة حيث لا تتعرف بالإضافة نحو لا مثل زيد حاضر وإنما اشترط ذلك لأن لا إنما تعمل في النكرات اسما وخبرا ولم يذكر المصنف والشارح حكم النكرة الشبيهة بالمضاف وإنما ذكر حكم المضاف والمفرد، وحكمها أنها تنصب لفظا مع التنوين لعدم الإضافة وضابطها ما اتصل به شيء من تمام معناه إما مرفوع به نحو لا قبيحا فعله محمود أو منصوب نحو لا طالعا جبلا حاضر أو معطوف عليه نحو لا ثلاثة وثلاثين هنا أو مخفوض بخافض متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا (قوله مفردة عن الإضافة وشبهها) أشار بذلك إلى أن المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به وذكر أنه ينصب محلا بلا أي ويبنى لفظا على ما ينصب به لو كان معربا فاذا كان مفردا أي غير المثنى والجمع السالم أو كان جمع تكسير بني على الفتح نحو لا رجل ولا رجال في الدار وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالما بني على الياء نحو لا رجلين ولا مسلمين عندي وإن كان جمع مؤنث سالما بني على الكسر نظرا إلى أنه ينصب به لو كان معربا أو على الفتح للخفة وروي بهما لذات من قوله:

إن الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه نلذ ولا لذات للشيب

(قوله منصوب لفظا) أي فتحته فتحة إعراب وقوله من غير تنوين أي للتخفيف (قوله فان لم تباشرها) أي النكرة بأن فصلت من النكرة الموجودة معها أو لم تكن هناك نكرة بل معرفة عملا بقولهم السالبة تصدق بنفي الموضوع ولذا قال الشارح بأن فصل الخ فقوله أو دخلت لا على معرفة أحد قسمي عدم المباشرة فهو داخل في كلام المتن كذا في الحاشية أي فيكون هذا مشتملا على محترز قوله سابقا النكرات وقوله إذا باشرت (قوله جاز إعمالها وإلغاؤها) فعدم التكرار موجب للعمل عمل إن والتكرار مجوز له وللاهمال (قوله خمسة أوجه الخ) حاصلها مع توجيهها أن تفتح الأول وترفع الثاني بالعطف على محل لا مع الأول فان محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة لتوكيد النفي، أو تنصبه أي الثاني بالعطف على محل الاسم الأول وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف أو تفتحه أي الثاني كالأول على الإعمال أو ترفعهما اسم لا الأولى بالابتداء واسم الثانية بالعطف عليه أو ترفع الأول بالابتداء كما تقدم وتفتح الثاني وتكون لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثاني حينئذ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظا أو محلا وهو حينئذ منتف ففتح الأول معه ثلاثة في الثاني ورفعه معه اثنان فيه فتأمل.

﴿باب المنادى﴾

(قوله بفتح الدال) احترازا من المنادي بكسرها وهو طالب الإقبال ومعلوم أن المنادى من أقسام المفعول به

الذى حذف عامله وجوبا وهو لغة المطلوب إقباله مطلقا واصطلاحا ماذكره الشارح (قوله المطلوب الخ) هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه وأما تعريفه باعتبار لفظه فهو الاسم الذى يدخل عليه يا أو إحدى أخواتها ففى التعريف مسامحة لأن النحوى إنما يبحث عن الألفاظ اه من عبد المعطى ودفع المحشى ذلك بأن كلام الشارح على حذف مضاف أى اسم مطلوب إقباله أى توجهه إلى الطالب بقبالة الوجه والمراد المطلوب إجابته أى حقيقة كالعقلاء أو حكما كالمنزل منزلتهم نحو ياسماء أقلعى (قوله أو إحدى أخواتها) أى نظائرها فى العمل ففى كلامه تشبيه النظائر بالأخوات لما بينهما من التقارب ثم أطلق اسم المشبه به وهو الأخوات على المشبه وهو النظائر فهى استعارة مصرحة ونظائر يا سبعة الهمزة نحو أزيد أقبل مقصورة وممدودة وأى كذلك فهذه أربعة والخامس أيا والسادس هيا والسابع وا ولكن سيبويه والجمهور على اختصاصها بالندبة ءفالهمزة للمنادى القريب وأى للمتوسط ويا وكذا أيا للبعيد أو مافى حكمه كالساهى والنائم (قوله والمراد بالمفرد هنا الخ) كان الأنسب ذكر ذلك هناك والإحالة عليه هنا كما هو العادة من الإحالة على الأول اه من عبد المعطى (قوله المقصودة) أى التى قصدها الطالب بالذات (قوله دون غيرها) من النكرات والفرق بين المقصودة وغيرها أنك إذا رأيت جماعة لم تدر ما أسماؤهم وأردت واحدا بعينه قلت يارجل فان أجابك غيره لم يحصل القصد والقصد هو الذى يعرف ويوجب الضم (قوله غير المقصودة بالذات) أشار الشارح رحمه الله لدفع مايقال إن المنادى مقصود على كل حال فكيف يتأتى عدم القصد فأشار إلى أن النكرة لم يقصد بها إلا فرد مما شملته وذلك الفرد غير معين فهناك قصد ولابد (قوله وهو مااتصل به الخ) أى اسم اتصل به شىء أى لفظ من تمام معناه أى لفظه به تمام معناه وتفسير شىء بلفظ أولى مما قيل إن المراد بقوله شىء المعنى لأن الاتصال الحقيقى لا يكون للمعنى وإنما هو للالفاظ ووجه شبه هذا النوع بالمضاف من ثلاثة أوجه أحدها كونه تعلق به شىء من تمام معناه كما أن المضاف إليه من تمام المضاف. الثانى أنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده. الثالث طول الكلام بما بعد كل واحد منهما (قوله فأما المفرد العلم) أى الذى لم يكن موصوفا بابن مضاف إلى علم فان كان كذلك نحو يازيد بن سعيد جاز فيه الضم على الأصل والفتح إتباعا لنون ابن فانها مفتوحة لاغير لكونه مضافا (قوله فيبنيان) أى ومحلهما نصب وقوله على الضم أى لفظا كما مثل أو تقديرا كضم سيبويه فى قولك ياسيبويه فيجوز فى تابعه الرفع مراعاة لذلك الضم المقدر والنصب مراعاة للمحل فتقول ياسيبويه العالم أو العالم ولا يجوز الجر وكضم الفتى والداعى وهذا وتأبط شرا والمراد مايشمل الضم حقيقة أو حكما فيشمل نائبه وهو ألف المثنى كياحسنان وواو الجماعة كيازيدون فساوت عبارته حينئذ عبارة بعضهم من قوله المنادى المعرف مبنى على مايرفع به لكن هذه العبارة أصرح فى المقصود وإنما بنى المنادى المعرف لمشابهته كاف الخطاب فى نحو أدعوك من حيث الإفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وكاف الخطاب مبنية لشبهها بكاف ذلك المجمع على حرفيتها ومشابه المشابه مشابه فيكون مبنيا أيضا وبنى على حركة للاعلام بأن بناءه غير أصلى إذ الأصل فى الاسماء الاعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فى بعض لغاته إذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها أو بنى على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها (قوله فى حالة الاختيار) أما فى الاضطرار فينون وللشاعر حينئذ وجهان الأول الضم مع التنوين تشبيها بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر إلى تنوينه والثانى النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلا الوجهين مسموع من العرب والضم مختار الخليل وسيبويه وعليه قوله :

سلام الله يامطر عليها ... وليس عليك يامطر السلام

والنصب مختار أبى عمرو وطائفة وعليه قوله :

المطلوب إقباله بيا أو إحدى أخواتها وهو (خمسة أنواع : المفرد العلم) والمراد بالمفرد هنا وفى باب لا السابق: ماليس مضافا ولا شبيها به (والنكرة المقصودة) بالنداء دون غيرها (والنكرة غير المقصودة) بالذات وإنما المقصود واحد من أفرادها (والمضاف) إلى غيره (والمشبه بالمضاف) وهو ما اتصل به شىء من تمام معناه (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين) فى حالة الاختيار فمثال المفرد العلم (نحو يازيد و) مثال النكرة المقصودة نحو (يارجل)

لمعين هذا اذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة فان كانت موصوفة فالعرب تؤثر نصبها على ضمها يقولون يارجلا كريما أقبل ومنه الحديث ياعظيما يرجى لكل عظيم نقلها ابن مالك عن الفراء وأقره عليه (والثلاثة الباقية) التى هى النكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه بالمضاف (منصوبة) وجوبا (لاغير) أى لايجوز فيها غير النصب مثال النكرة غير المقصودة قول الواعظ ياغافلا والموت يطلبه اذا لم يقصد غافلا بعينه ومثال المضاف نحو ياعبدالله ومثال المشبه بالمضاف نحو ياحسنا وجهه وياطالعا جبلا ويارفيقا بالعباد وياثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك

﴿ باب المفعول من أجله ﴾

ويسمى المفعول له والمفعول لاجله (وهو الاسم) المصدر (المنصوب الذى يذكر) علة و (بيانا لسبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله (نحو قولك قام زيد اجلالا لعمرو) فاجلالا مصدر منصوب ذكر علة وسببا لوقوع الفعل الصادر من زيد فان سبب قيام زيد لعمرو هو اجلاله وتعظيمه واعرابه قام زيد فعل وفاعل واجلالا مفعول لأجله ولعمرو متعلق باجلالا (وقصدتك ابتغاء معروفك) فابتغاء مصدر منصوب ذكر علة بيان سبب القصد واعرابه قصدتك فعل وفاعل ومفعول وابتغاء مفعول لاجله ومعروفك مضاف اليه ونبه بهذين المثالين على أنه لافرق فى ذلك بين الفعل المتعدى بالاول

ضربت صدرها الىّ وقالت * ياعديا لقد وقتك الاواقى

(قوله لمعين) فى موضع نصب على الحال أى حال كونه لمعين من أفراد النكرة اذلو كان لغير معين صار نكرة غير مقصودة (قوله موصوفة) أى بمفرد أوجار ومجرور أوظرف أوجملة (قوله تؤثر) بالواو الساكنة أى تقدم نصبها على ضمها وهذا على مذهب الكسائى فانه يجوز الامرين لكن النصب عنده أرجح وأما على مذهب الجمهور فالنصب متعين لاغير (قوله يارجلا كريما) تقدم أن النكرة المقصودة معرفة ففى هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة ويجاب بانها فى هذه الحالة صارت غير معرفة نظرا الى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها وان كانت معرفة بالقصد اذ العلة اللفظية أقوى من المعنوية (قوله ياعظيما يرجى الخ) مبنى على أن جملة يرجى الخ صفة أما لوجعلناها حالا من الضمير المستتر فى عظيم وجب نصبه لانه حينئذ من الشبيه بالمضاف (قوله منصوبة) أى لفظا والافالمنادى المعرف منصوب أيضا لكن محلا وانما نصبت هذه الثلاثة لفظا لانها ليس فيها علة تقتضى البناء أما المضاف فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد لانها كلمة وهو كلمتان وأما الشبيه به فلكونه مشابها للمنادى المضاف فيما مر وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف فى التعريف ويشترط فى المضاف أن لايكون مضافا لضمير المخاطب فلايقال ياغلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما (قوله فيمن سميته) فى موضع نصب على الحال أى حالة كونه فيمن سميته من الرجال بذلك أى بالمعطوف والمعطوف عليه معا أما النصب الاول فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثانى من تمام الاول وأما نصب الثانى فبالعطف على الاول ولايجوز ادخال ياعليه لانه الجزء الثانى من العلم وخرج بقوله فيمن سميته مااذا ناديت جماعة عدتهم ذلك ففيه تفصيل فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثانى بال ونصبته فتقول ياثلاثة والثلاثين أورفعته فتقول ياثلاثة والثلاثون فان أعدت معه يا تعين ضمه وتجريده من أل

﴿ باب المفعول من أجله ﴾

(قوله ويسمى الخ) يعنى ان له ثلاثة أسماء ومعناها واحد أى مافعل لاجله فعله وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشروطه الخمسة فقال هو المصدر القلبى المعلل لحدث شاركه فى الزمان والفاعل ولو تقديرا فخرج غير المصدر فلايجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لامصدر وخرج غير القلبى فلايجوز جئتك قراءة للعلم لان القراءة من أفعال اللسان ولاقتلا للكافر لان القتل من أفعال اليد وخرج بالمعلل لحدث بقية المفاعيل اذلا تعليل فيها وخرج بقوله شاركه فى الزمان مالم يشاركه فيه فلايجوز تأهبت اليوم السفر غدا لان التأهب زمنه غير زمن السفر وخرج بقوله والفاعل مالم يشاركه فيه فلايجوز جئتك محبتك اياى لان فاعل المجىء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وقولنا ولو تقديرا لادخال خوفا من قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فانه فى تقدير يجعلكم ترون وهذه الشروط تؤخذ من تعريف المتن مع المثال الذى مثل به وهى شروط لجواز النصب لالوجوبه قال ابن مالك وليس يمتنع * مع الشروط الخ (قوله وهو الاسم) ولو تأويلا نحو جئتك أن ابتغى معروفك (قوله المصدر) خرج اسم الذات فانه لا يكون علة كما تقدم كجئتك السمن والعسل (قوله المنصوب) أى جوازا كما تقدم وناصبه الفعل على تقدير اللام عند البصريين وهو الراجح (قوله الذى يذكر علة الخ) هذا شامل لما اذا كان غرضا مقصودا كاجلالا وابتغاء فى مثاليه ولما كان غير غرض نحو قعدت عن الحرب جبنا اذلا يكون الجبن غرضا لاحد لكونه رذيلة فمثالاه لايخصانه

بالأول كما هو شأن المثال :

﴿ باب المفعول معه ﴾

(قوله هو الاسم) أى الصريح لأن المفعول معه لا يكون إلا اسما صريحا والاسم يشمل المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث تصحيحا وتكسيرا وخرج به الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن والجملة نحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وإن كانت بمعنى مع فيهما إلا أنها داخلة فى المثال الأول فى اللفظ على الفعل وفى الثانى على جملة (قوله المنصوب) أى بما سبقه من فعل أو شبهه على الصحيح خلافا للجرجانى فى دعواه أن الناصب له الواو إذ لو كان الأمر كما ادعى لصح اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنك ولك وذلك ممنوع باتفاق قال فى الخلاصة :

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو فى القول الأحق

وخرج بهذا القيد المرفوع والمجرور كما خرج بقيد ملحوظ فى كلامه وهو الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو لأن الثانى عمدة إذ الاشتراك لا يقع إلا من اثنين فأكثر (قوله بعد واو المعية) أى التى بمعنى مع أى الدالة على المصاحبة بلا تشريك فى الحكم نحو سيرى والطريق مسرعة فان الواو فى والطريق دالة على مصاحبة السائرة لها دون التشريك أى دون اشتراكهما فى السير إذ من المعلوم أن الطريق لا تسير تأمل وقس اه من المحشى. أقول قوله بلا تشريك فى الحكم أخذه من خصوص المثال أعنى سيرى والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال المصنف الأول وهو قوله جاء الأمير والجيش فان فيه مشاركة فى الحكم كأمثلة كثيرة مثلوا بها وينافيه قول الشارح ونبه بهذين المثالين الخ فان تجويز العطف الذى ذكره يقتضى المشاركة فى الحكم والحامل له على ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمرو بهذا القيد وقد علمت مما تقدم أنه خارج بقيد ملحوظ صرح به العلامة الأشمونى وصرح به أيضا محشى هذا الكتاب عبد المعطى وأخرجا ما ذكر به ولم يذكر هذا القيد فى مع فتأمل بانصاف وخرج بهذا القيد أعنى بعد واو المعية الاسم الواقع بعد مع نحو جئت مع زيد (قوله لبيان من فعل معه الفعل) أى لبيان الذات التى فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها فالمفعول معه اصطلاحا هو اسم تلك الذات (قوله الفعل) أى اللغوى وهو الحدث وكان الأولى أن يزيد فى التعريف المسبوق بجملة فعلية كسرت والنيل أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه كأنا سائر والنيل لتخرج ما لم يسبق بجملة نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيمرى وبقولنا أو اسمية الخ نحو هذا لك وأباك بالموحدة فلا يتكلم به خلافا لأبى على (قوله قد يجوز عطفه على ما قبله الخ) اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات لأنه على قسمين إما أن يصلح لكونه مفعولا معه أولا فأما الأول فله ثلاثة أحوال رجحان العطف ورجحان النصب على المعية ووجوب النصب فالأول نحو جاء الأمير والجيش بنصب الجيش على أنه مفعول معه وبرفعه عطفا على الأمير وهو أرجح لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف فى اللفظ والمعنى قال فى الخلاصة * والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق * والثانى نحو قمت وزيدا بالنصب على أنه مفعول معه وبالرفع عطفا على التاء وهو ضعيف لأن العطف على ضمير الرفع متصل بلا فاصل ضعيف قال فى الخلاصة * والنصب مختار لدى ضعف النسق * والثالث نحو استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة لا غير ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى لأنه يقتضى حينئذ أن الاستواء الذى معناه الارتفاع وقع من الماء والخشبة مع أنه لم يقع إلا من الماء وأما القسم الثانى من قسمى الاسم الواقع بعد الواو وهو الذى لا يصلح لكونه مفعولا فهو قسمان ما يتعين فيه العطف نحو اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضيعته وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده وما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو * علفتها تبنا وماء باردا * وقوله:

واللازم ولا بين المصدر المضاف وغيره :

﴿باب المفعول معه﴾

(المفعول معه هو الاسم المنصوب) بعد واو المعية (الذى يذكر لبيان من فعل معه الفعل) أى المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل (نحو قولك جاء الأمير والجيش) فالجيش اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الامير فى المجىء (واستوى الماء والخشبة) فالخشبة اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الماء فى الاستواء ونبه بهذين المثالين على أن المنصوب بعد الواو قد يجوز عطفه على ما قبله كالجيش

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

فالعطف فيهما ممتنع لانتفاء المشاركة التي يقتضيها العطف وكذا النصب على المعية لانتفاء المصاحبة في المثال الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني فيؤول العامل فيهما بعامل يصح انصبابه على ما بعده فيؤول علفتها بأنلتها وزججن بزين كما ذهب اليه الجرمي وبعضهم أو يضمر عامل ملائم لما بعد الواو وناصب له فيقدر في علفتها تبنا وماء باردا وأسقيتها ماء باردا وفي البيت وكحلن العيونا والى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما (قوله وقد لا يجوز كالخشبة) لأن المراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفع كما تقدم لا بمعنى تساوى والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد أن الماء صاحب الخشبة وقت حصول الارتفاع منه

﴿ باب مخفوضات الأسماء ﴾

من اضافة الصفة للموصوف أي الأسماء المخفوضات أو على معنى من أي المخفوضات من الأسماء (قوله لبيان الواقع) لأنه لا يخفض الا الأسماء (قوله المشهورة) احترز بذلك عن غير المشهورة وهي نوعان المخفوض بالمجاورة كهذا جحر ضب خرب روي بجر خرب لمجاورته لضب وهو في محل رفع صفة جحر وعلى الرفع أكثر العرب والمخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في قائما فجملة المجرورات خمسة والتحقيق أن هذين يرجعان الى الجر بالمضاف والى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام في شرح لمحة أبي حيان وأن المجرور بالتبعية الذي ذكره المصنف مجرور بما جر متبوعه من حرف نحو مررت بزيد الفاضل أو مضاف نحو جاء غلام زيد الفاضل هذا في غير البدل أما فيه فهو على نية تكرار العامل نحو مررت بزيد أخيك (قوله على ثلاثة أقسام) أي مشتملة على ثلاثة الخ من اشتمال الكلي على جزئياته (قوله بالاضافة) أي بسببها أي ان الاضافة سبب لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة لان كون الشئ سببا أعم من كونه عاملا وحينئذ يكون جاريا على الصحيح وهو ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة ولا بالحرف المنوي والاضافة لغة الاسناد واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما أبدا فالاسمين احتراز من قام زيد ولازد اضافة الجمل لانها في تقدير الاسم وقولنا تقييدية احتراز من زيد قائم وقولنا تقتضي انجرار ثانيهما احتراز من زيد الخياط قائم وقولنا أبدا احتراز من بزيد الخياط فانه لا يلزم فيه الجر أبدا (قوله وهو ضعيف) تقدم ما فيه من أن الصحيح أن الجر بما جر المتبوع لا بنفس التبعية كما قاله المتن (قوله وهو مراد المصنف) أي فيكون قوله وتابع للمخفوض من عطف التفسير على ما قبله (قوله وهي أم حروف الخفض) أي أصلها لانها تنفرد بجر الظروف التي لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدن ولذا قدمها المصنف في الذكر ومن معانيها التبعيض كقوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولذا قرئ بعض ما تحبون ومنها بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول مع الضمير ان كان ما قبلها معرفة فتقول الرجس الذي هو الاوثان فان كان نكرة فعلامتها أن يصح أن يخلفها الضمير فقط كقوله تعالى من أساور من ذهب ومنها الابتداء كما أشار اليه الشارح بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله والى) ومن معانيها المصاحبة كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم ومنها التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل كقوله تعالى رب السجن أحب الي ونحو الظلم أبغض الي ونحو ما أحب زيدا الي وأبغض عمرا الي ومنها الانتهاء كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعن) ومن معانيها البعدية كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق

تقدم ذكرهما في المرفوعات) استطرادا عقب باب المبتدا والخبر فلا حاجة الى اعادتهما (وكذلك التوابع) المنصوبة (قد تقدمت هناك) في أبواب أربعة عقب النواسخ ومن جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا ومثاله في النعت رأيت زيدا العاقل وفي العطف رأيت زيدا وعمرا وفي التوكيد رأيت زيدا نفسه وفي البدل رأيت زيدا أخاك وما أشبه ذلك ﴿ باب مخفوضات الاسماء ﴾ باضافة باب الى المخفوضات واضافتها الى الاسماء لبيان الواقع وهي خاتمة الكتاب (المخفوضات) المشهورة على (ثلاثة) أقسام قسم (مخفوض بالحرف) نحو بزيد (و) قسم (مخفوض بالاضافة) نحو غلام زيد وقسم مخفوض بالتبعية على رأي الاخفش والسهيلي وهو ضعيف وهو مراد المصنف بقوله (وتابع للمخفوض) نحو بزيد الفاضل وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة (فاما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض بمن) وهي أم حروف الخفض نحو من البصرة (والى) نحو الى الكوفة (وعن) نحو عن زيد

ومنها الاستعلاء كقوله تعالى «فإنما يبخل عن نفسه» ومنها المجاوزة كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم فى أول الكتاب (قوله وعلى) ومن معانيها الظرفية كقوله تعالى «على حين غفلة» ومنها التعليل كقوله تعالى «ولتكبروا الله على ماهداكم» ومنها الاستعلاء كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وفى) ومن معانيها السببية كقوله تعالى لمسكم فيما أخذتم وفى الحديث دخلت امرأة النار فى هرة وتسمى حينئذ التعليلية ومنها المصاحبة كقوله تعالى قال ادخلوا فى أمم ومنها الظرفية كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله ورب) قد تقدم أول الكتاب بعض مايتعلق بها فراجعه (قوله والباء) ومن معانيها البدل نحو مايسرنى بها حمر النعم ومنها الظرفية كقوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر ومنها التعدية كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله والكاف) ومن معانيها التعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم ومنها التشبيه كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب وهى لا تجر إلا الظاهر وقل جرها ضمير الغيبة المتصل كقوله * وأم أو عال كها أو أقربا * وهو مختص بالضرورة وأقل منها جرها ضمير الرفع نحو ماأنا كهو وضمير النصب نحو ماأنا كاياك وشذ جرها ضمير المتكلم كقوله * وإذا الحرب شمرت لم تك كى * (قوله واللام) ومن معانيها الملك وقد تقدم أول الكتاب مع زيادة وقد تكون زائدة لمجرد التوكيد كقول الشاعر :

ومل‍كت مابين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد

وقد تكون لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعا من غيره كقوله تعالى إن كنتم للرؤيا تعبرون وقوله تعالى فعال لما يريد (قوله ومايخفض بحروف القسم الخ) تقدم الكلام عليها أول الكتاب فراجعها (قوله وبواو رب) الصحيح أن الجار رب المقدرة لا الواو خلافا للمصنف تبعا للمبرد والكوفيين وكما تحذف رب بعد الواو فتكون هى العاملة على الصحيح كذلك تحذف بعد الفاء وهى العاملة على الصحيح أيضا وتحذف بعد بل وهى العاملة عليه أيضا وتحذف بدون الواو والفاء وبل وقد مثل الشارح للأول ومثال الثانى * فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * ومثال الثالث * بل بلد ذى صعد وآكام * ومثال الرابع * رسم دار وقفت فى طلله * وحذفها بعد الفاء كثير وبعد الواو أكثر وبعد بل قليل وبدونهن أقل (قوله نحو وليل) أى من قول امرئ القيس :

وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليبتلى

أى ورب ليل كموج البحر فى كثافة ظلمته وأرخى سدوله صفة ليل أى ستوره وليبتلى أصله ليبتلينى فحذف المفعول به أى لينظر ماعندى من الصبر أو الجزع (قوله وبمذ ومنذ) هما لا يجران إلا الوقت وأما قولهم مارأيته منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله إياه ولا بد أن يكون معينا لامبهما ماضيا أو حاضرا لامستقبلا تقول مارأيته منذ يوم الجمعة أو منذ يومنا ولا تقول منذ يوم ولا منذ غد وقس مذ ويستعملان اسمين وذلك فى موضعين أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع نحو مارأيته منذ أو مذ يومان أو منذ ومذ يوم الجمعة أو منذ أو مذ يومنا وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير قال فى المغنى ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة إن كان ماضيا والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان أو يومنا وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ثانيهما أن يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقول الفرزدق :

مازال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار

أو اسمية كقول ميمون الأعشى * وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع * قال فى الأوضح وهما حينئذ ظرفان باتفاق مضافان إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة وقال فى المغنى وقيل مبتدآن فيجب

(وعلى) نحو على السطح (وفى) نحو فى المصحف (ورب) بضم الراء نحو رب رجل كريم (والباء) نحو بالمنديل (والكاف) نحو كالأسد (واللام) نحو لبلد (و) مايخفض (بحروف القسم) أى اليمين (وهى الواو والباء والتاء) نحو والله وبالله وتالله (وبواو رب) نحو وليل أى ورب ليل (وبمذ ومنذ) نحو مذ يوم الخميس ومذ يوم الجمعة (وأما مايخفض بالإضافة

(مايقدر باللام) الدالة على الملك (نحو غلام زيد) أو الاختصاص نحو باب الدار (و) القسم الثانى (مايقدر بمن) الدالة على بيان الجنس (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) أى ثوب من خز و باب من ساج وخاتم من حديد والخز نوع من الحرير والساج نوع من الخشب وزاد ابن مالك تبعا لطائفة قسما ثالثا وهو مايقدر بفى الدالة على الظرفية نحو مكر الليل وتربص أربعة أشهر (وما أشبه ذلك) من أمثلة القسمين الأولين أو الثلاثة. وأما تابع المخفوض فقد تقدم فى المرفوعات فليراجع جميع ذلك. قال مؤلفه : وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر الجمعة أول يوم من رجب الفرد سنة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين والحمد لله ربّ العالمين .

تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر (قوله فنحو قولك غلام زيد) اقتصر فى التمثيل على مثال أفادت فيه الاضافة تعريف المضاف ومثله ما أفادت فيه تخصيصه وهو ما إذا كان المضاف إليه نكرة كما فى قولك غلام رجل وتسمية الأول تعريفا وهذا تخصيصا أمر اصطلاحى و إلا فالأول فيه تخصيص معنوى ومثل ماتقدم أيضا مالم تفد فيه الاضافة تعريفا ولا تخصيصا وهو ما كان المضاف إليه وصفا بمعنى الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مثال مبالغة فان ذلك كله باق على تنكيره و إن أضيف إلى معرفة بدليل دخول رب عليه كقوله :

يارب غابطنا لوكان يطلبكم * لاقى مباعدة منكم وحرمانا

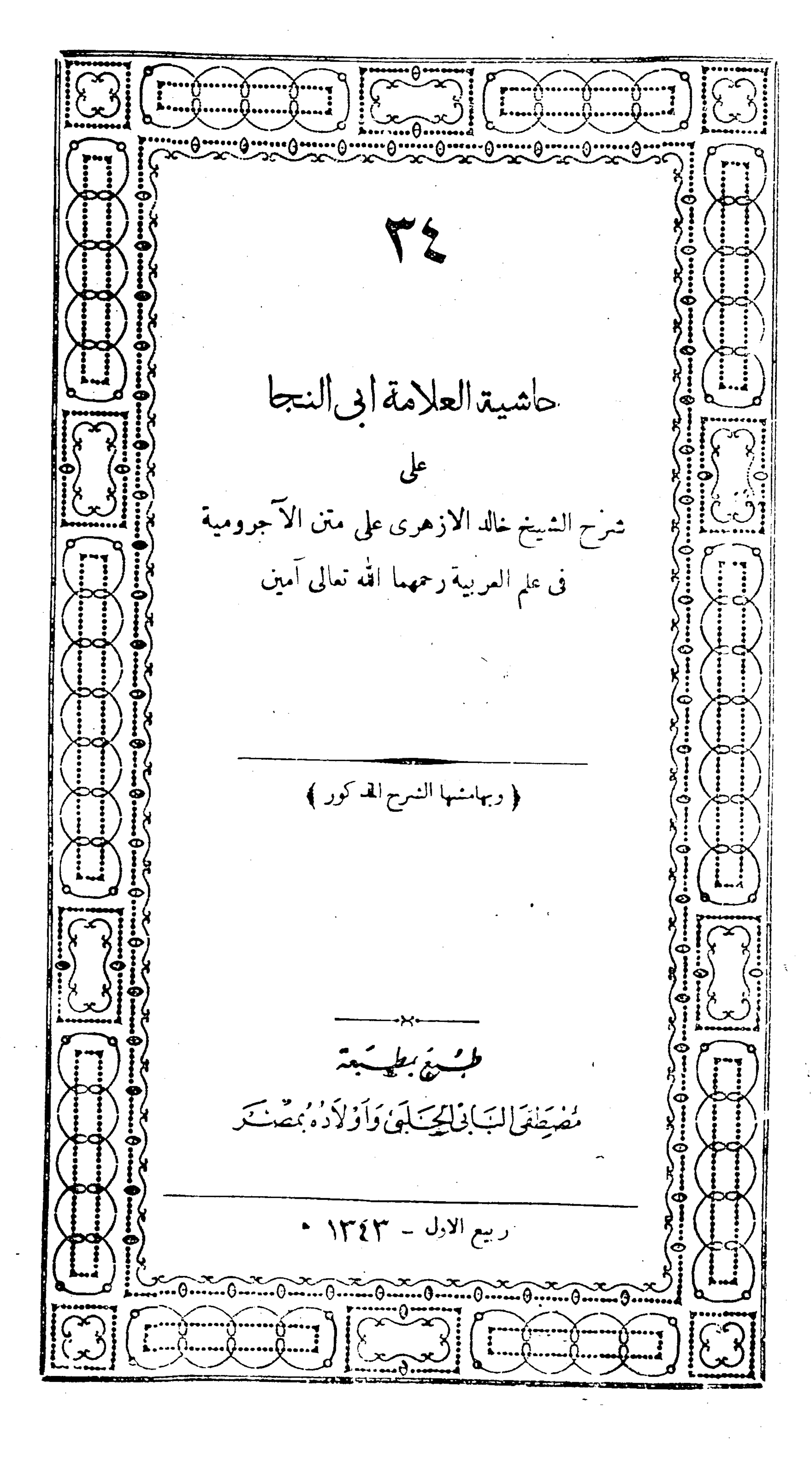
و إضافة هذا القسم تسمى لفظية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهى فى تقدير الانفصال بخلاف القسمين الأولين فانها فيهما تسمى معنوية لأن فائدتها راجعة إلى المعنى كما تقدم (قوله على قسمين) أى مشتمل إلى آخر ماتقدم (قوله مايقدر باللام) أى ما تكون الاضافة فيه على معنى اللام ولا يلزم من كون الاضافة على معنى اللام صحة التصريح بها بل تكفى إفادة الاختصاص الذى هو مدلولها فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك على معنى اللام ولا يصحّ إظهارها فيه (قوله ما يقدر بمن) أى ما تكون الاضافة فيه على معنى من الدالة على بيان الجنس وهذه الاضافة هى المسماة بالاضافة البيانية لأن المراد بمن من البيانية كما تقدم وضابط هذه الاضافة أن يكون المضاف بعضا من المضاف إليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم حديد الاترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الحديد وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم حديد فان انتفى القيدان معا نحو ثوب أو الأول فقط نحو يوم الخميس أو الثانى فقط نحو يد زيد فالاضافة بمعنى لام الملك كالمثال الأول أو لام الاختصاص كالمثال الثانى والثالث (قوله وزاد ابن مالك الخ) أشار لهذا ابن مالك فى خلاصته بقوله * والثانى اجرر وانو من أو فى إذا * لم يصلح إلا ذاك الخ وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف زمانيا نحو بل مكر الليل أو مكانيا حقيقيا نحو يا صاحبى السجن أو مجازيا نحو ألدّ الخصام وما زاده ابن مالك مخالف لما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن الاضافة لاتعدو أن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الاضافة بمعنى فى محمول على أنها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص فمكر الليل على معنى مكر مختص بالليل لكونه فيه والله أعلم .

وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه ، أسأله أن يديم نفعه بفضله و إحسانه آمين ، وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكرك وذكره الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين .

قال مؤلفها : وتمّ تبييضها فى يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثانى من شهور ألف ومائتين وثلاث وعشرين من هجرته صلى الله عليه وسلم .

﴿ يقول الفقير إليه تعالى (إبراهيم بن حسن الأنبابى) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح بمطبعة الشيخ الوقور (مصطفى البابى الحلبى وأولاده) بمصر المحروسة ﴾

نحمدك يامن رفعت إلى درجات القربين من انخفض لجلال عظمتك ولازم ذل المخبتين ، ونصلى ونسلم على من جزم بعوامل إخلاصه أسباب أهل الضلال عبدك ورسولك وحبيبك محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم فى كمال ﴿أما بعد﴾ فإلى محبى علم اللسان نقدم هذه الحاشية (حاشية العلامة أبى النجا) التى جمعت من مسائل ذلك العلم مايعجز قوىّ البيان وبليغه عن التعبير عن مبلغ بعضه ذلك مع نكات ترقص لها الأرواح السليمة ويهش لها وجه الذهن الصافى ، ومن قرأ الحاشية بإنصاف وتدبر تحقق ما نقول وبهذا المنهج الدقيق استطاع الفاضل أبو النجا أن يميط لعشاق النحو اللثام عن وجه شرح الآجرومية للامام الجليل الشيخ خالد الأزهرى سقى الله جدثه من صيب رضوانه وإحسانه ما يرضيه وصبّ من غيوث رحمته على رمس صاحب المتن الذى هو الأصل فى ذلك كله ما يجعله مع الذين أنعم عليهم ، وكان من حسن حظ هذا الكتاب أن طبع بالمطبعة السالفة الذكر التى أصبحت لتمام استعدادها يضرب بها المثل فى إتقان الطبع ونقائه ، ونحن لا نريد أن نقف موقف المطرين لأنفسهم فنقول إنا قمنا بالواجب علينا للكتاب وللقراء وفوق الواجب فى مباشرة التصحيح فإنا نكل ذلك للقارىء ، وهاهو الكتاب بين يديه ولعله يتجلى أمامه فى جماله كالبدر ليس دونه سحاب ، وقد وافق تمام طبعه بالمطبعة المذكورة الكائن محل إدارتها بسراى رقم ١٢ بشارع التبليطه بجوار الأزهر الشريف اليوم السادس من ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ من هجرة سيد المرسلين وخاتم النبيين عليه وعليهم وعلينا والمؤمنين معهم أفضل الصلاة والسلام



٣٤

حاشية العلامة ابى النجا

على

شرح الشيخ خالد الازهرى على متن الآجرومية

فى علم العربية رحمهما الله تعالى آمين

﴿ وبهامشها الشرح المذكور ﴾

طبع بمطبعة

مصطفى البابى الحلبى واولاده بمصر

ربيع الاول - ١٣٤٣